الجمهورية الاسلامية الموريتانية

وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

تقرير تلخيصي لخطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

المحتويات

المحتويات 2
I. المقدمة 4
II. عناصر الإطار الاقتصادي 5
أ. الإطار الاقتصادي الكلي 5
ب. الإطار الاجتماعي 16
ج. الإطار البيئي 21
د. طموحات خطة العمل الثانية للاستراتيجية 23
III. المرتكزات الاستراتيجية للتدخل 24
1. المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع 24
أ. الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع 25
- التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة 25
- التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية 26
- التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتثمين منتجات البحر 27
- التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية 27
- التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام 28
- التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي ل 29
- التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة 30
- التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة 31
ب. الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث 31
ج. الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي 33
- التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة 34
- التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل 35
- التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي 36
- التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة 37
- التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والعمران الحضري 38
2. المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري 39
أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما 40
ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية 42
ج. الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة 45
- التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق 45
- التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب 46
- التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية 47
- التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية 50
3. المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها 53
أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية 53
- التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية 53
- التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن 54
- التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي 55
- التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف 56
- التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين 56
- التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي 57

- التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية 59
- التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية 59

ب. الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي 60

- التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية 60
- التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة 61
- التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي 61

ج. الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي . 62

- التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية 62
- التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار 63
- التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي 64
- التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة 64
- التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار 65
- التدخل رقم 9.6: التسيير الفعال للمال العام 66
- التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات 66
- التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية 67

IV. خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025) 68

V. خارطة المخاطر الاستراتيجية لتنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية 93

VI. منظومة الحكامة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 98

الخلاصة 100

ملحق: مؤشرات متابعة خطة العمل الثانية للاستراتيجية 2021 - 2025 101

أ. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: 101

ا. المقدمة

منذ عام 2016، يتم العمل التنموي العمومي في موريتانيا في أفق 2030، في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويشمل هذا الإطار المرجعي للتخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلاد كلا من أجندة 2030 التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما أن الاستراتيجية كانت موضع قانون توجيهي ينص على اعتبارها إطارا مرجعيا للتدخلات التنموية التي تقودها الحكومة بمؤازرة شركاها الفنيين والماليين.

وترمي الرؤية المستقبلية التي تعرف باسم "موريتانيا التي نطمح إليها في أفق 2030" إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد واحتوائي ومستدام لأجل الاستجابة للاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين بما يضمن لهم الرفاه الاجتماعي.

وبعد خطة العمل الأولى للفترة 2016 – 2020، التي تم كانت موضع تقييم، جرى إعداد خطة العمل الثانية للاستراتيجية التي تغطي الفترة 2021 – 2025. ومن المتفق عليه بحسب ما كنا نطمح إليه في الخطة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس بنسبة نمو معتبرة وقادرة على امتصاص العجز الاجتماعي وبالتالي وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا المسعى، تم رسم 3 مرتكزات تصب في نفس الاتجاه وتشكل الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق مثل هذا النمو ولضمان الرفاه لصالح الجميع:

- **المرتكز الاستراتيجي رقم 1:** يهدف إلى تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع عبر توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع. ومن شأن هذا التحول أن يساعد على: (1) بروز وتعزيز قطاعات تخلق الثروة وفرص العمل وبإمكانها ضمان الاندماج الاجتماعي وتلبية الطلب الداخلي عبر المبادرات الخصوصية والتجديد؛ (2) التنمية المستدامة وحماية البيئة؛ و(3) توفير البنى الأساسية الضرورية للنمو.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 2:** النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عبر: (1) الرفع من مستوى التعليم والصحة والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين التغذية ومكافحة الأمراض والإصابات ذات العلاقة بها وخاصة لصالح الفئات السكانية الأكثر هشاشة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(3) تعزيز الحماية الاجتماعية.
- **المرتكز الاستراتيجي رقم 3:** تعزيز الحكامة بكافة أبعادها وذلك من خلال: (1) توطيد دولة القانون والديمقراطية؛ (2) اللحمة الاجتماعية والإنصاف والأمن واحترام حقوق الإنسان؛ و(3) فاعلية التسيير الاقتصادي والمالي مع الاستفادة من العائد الديمغرافي.

ومن الجدير ذكره أن خطة العمل هذه تتزامن مع سياق زمني يطبعه ظهور جائحة الكوفيد 19 وقد كان إعدادها متوافقا مع مخطط الحكامة الذي تبنته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حيث شاركت فيها لجان التنمية القطاعية بالإضافة إلى جميع الأطراف المعنية الأخرى. كما كانت تراعي التزامات موريتانيا الدولية (أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وأجندة الاتحاد الإفريقي في أفق 2063 والتزامات نيروبي خلال المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية والتزامات N4G لعام 2021 والتزامات صندوق الإسعافات الخاص لسنة 2021 والاتفاقيات المتخصصة) والإشكاليات المتعددة الجوانب (بعد النوع، بعد البيئة والتنمية المستدامة، لا تتركوا أحدا على الهامش) والاستراتيجيات القطاعية والإقليمية في طور التنفيذ

وبرنامج أولوياتي الموسع لفخامة رئيس الجمهورية الذي انطلق في شهر يناير 2020 وركز على تحسين القدرة الشرائية وخلق فرص العمل والنفاذ إلى الخدمات القاعدية التي روعيت من جانبها.

وفي إطار إعداد خطة العمل حسب منهجية تشاركية، تم الحصول على بيانات رسمية ومعطيات حديثة لدى لجان التنمية القطاعية ومختلف الأطراف المعنية.

وبعد استعراض عناصر الإطار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تعرض هذه الوثيقة لتلخيص النتائج الممهدة للتحاليل القطاعية التي تم القيام بها مع التركيز أساسا على الفرص التي يجب استغلالها والتوجهات الهيكلية التي تتيح تحقيق الأهداف المرسومة. ومن ناحية أخرى، تم إلحاق قائمة بمؤشرات كملحق يسمح بمتابعة خطة العمل هذه والتأثيرات المتوقعة من تنفيذها.

II. عناصر الإطار الاقتصادي

وصولا إلى إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تم الاستئناس بعدة أطر للوقوف على حقيقة الوضع الموريتاني بما يسمح باستشراف المستقبل. ولا يهدف مثل هذه الأطر إلى إعداد جرد متكامل وشمولي لوضع موريتانيا وإنما تعمل على إبراز النقاط الأساسية التي يجب أن يتم التركيز عليها أثناء خطة العمل لتحقيق الطموحات المرسومة. وبذلك فإن هذا الجزء يستعرض نتائج المنهجيات المتبعة مع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكلية والاجتماعية والبيئية.

أ. الإطار الاقتصادي الكلي

بعد تذكير موجز بالوضع الاقتصادي الكلي في موريتانيا، يهدف هذا الجزء بشكل أساسي إلى وضع إطار اقتصادي كلي للنمو الحدي الذي يتحقق بفضل تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ويمكن تعريف هذا النمو الحدي وفق مفهوم هذا التقرير بأنه الفارق بين مستوى النمو المستهدف من خلال خطة العمل الثانية وبين المستوى الأساسي الذي يتوقعه الإطار الاقتصادي الكلي لصندوق النقد الدولي.

ومن الناحية التاريخية، وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، سجلت موريتانيا نسبة نمو سنوي بمعدل يقارب 5%.

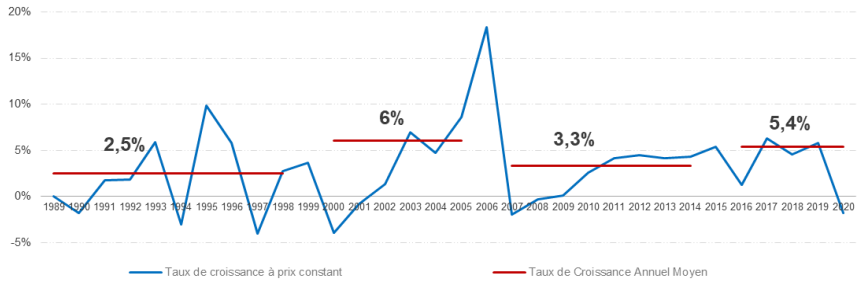

وقد تم تمييز 4 فترات رئيسية للنمو وكالآتي:

- 1990 – 1999 متوسط نسبة النمو السنوي: 2,5%.
- 2000 – 2005: متوسط نسبة النمو السنوي: 6%.
- 2006 – 2015: متوسط نسبة النمو السنوي: 3,3%.
- 2016 – 2019: متوسط نسبة النمو السنوي: 5,4%.

وبمراعاة عام 2020 في حساب أرقام النمو التي تأثرت كثيرا بجائحة الكوفيد، يكون مستوى متوسط النمو للفترة 2016 – 2020 بحدود 3,8%.

ومن ناحية أخرى، يبرز تحليل توزيع الناتج الداخلي الخام أن الجزء الأكبر من القيمة المضافة يعود في الأساس إلى القطاع الثالث. وعلى مستوى القطاع الأول فإنه يخضع لسيطرة التنمية الحيوانية في حين أن القطاع الثاني تسير عليه الصناعات الاستخراجية. كما أن أكثر من ثلث القيمة المضافة التي تتأتى من القطاع الثالث (خارج الإدارة والرسوم) يتأتى من النشاطات التجارية.

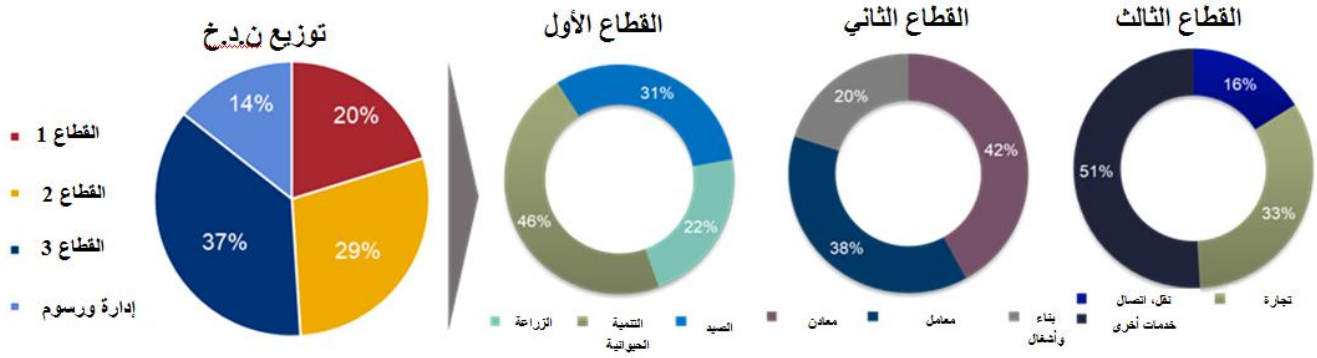

وفيما يتعلق بمصادر النمو فإن الجزء الأكبر من القيمة المضافة الذي تحقق يعود في الأساس إلى استهلاك الأسر يلي ذلك التكون الخام لرأس المال الثابت.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، كان الميزان التجاري الموريتاني في حالة عجز في السابق قبل أن يحقق فائضا في عام 2020.

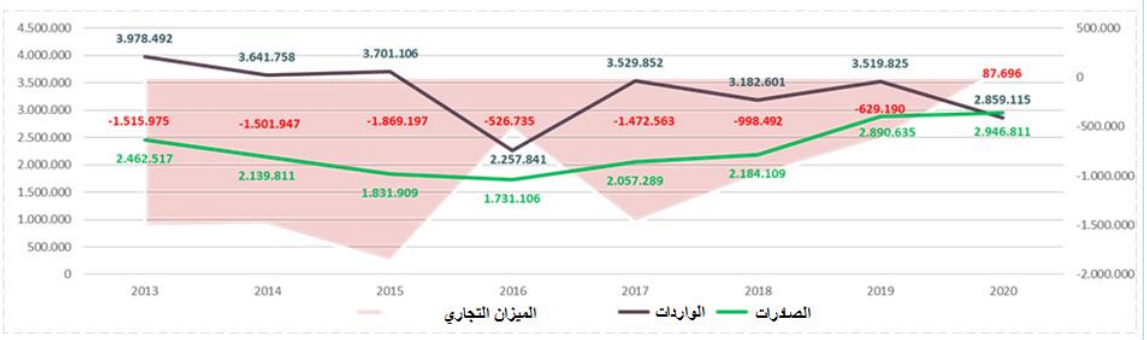

في هذا الإطار، تستحوذ على الصادرات الموريتانية المواد الأولية وخاصة معادن الحديد (ثلث الصادرات عام 2020) والذهب (ربع الصادرات عام 2020) وبدرجة أقل المعادن الأخرى ومنتجات البحر.

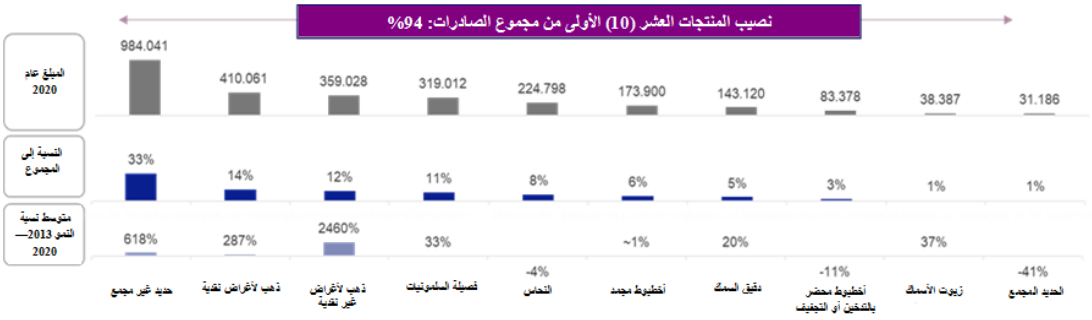

وفيما يتعلق بالواردات، فقد كانت متنوعة إلى حد ما وهي تتعلق بجميع القطاعات.

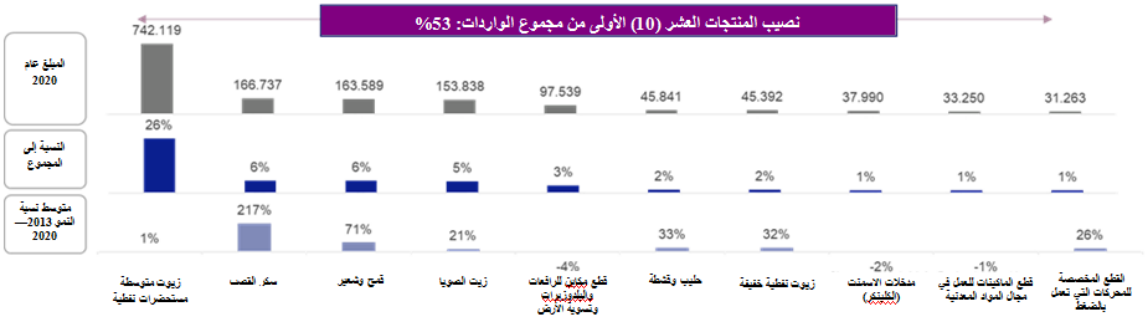

وفي ما يتعلق بالآفاق فإن التحاليل القطاعية التي تمت في إطار إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تؤكد وجود مقدرات هامة للنمو في بعض قطاعات الاقتصاد الموريتاني. ويمكن تحويل هذه المقدرات إلى نمو حقيقي من خلال عاملين هما القدرة على التنفيذ الفعلي لخطة العمل الثانية ومختلف الاستراتيجيات القطاعية والإرادة الفعلية الهادفة إلى استحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد الموريتاني.

وبحسب هذه الأهداف وآفاق الظروف الاقتصادية الدولية والوطنية، يمكن استكشاف العديد من دروب نمو الاقتصاد الموريتاني. وفي إطار هذا التقرير فإن الاختيار وقع على استكشاف 3 دروب ممكنة للنمو تجمع ما بين الأهداف التي تمثل غاية للنمو والأهداف المنشودة من وراء التحول الهيكلي للاقتصاد الموريتاني.

ويتعلق الأمر بأهداف مشتركة وكالآتي:

1. تحقيق نمو حدي متوسط بنحو 3 نقاط من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى خلق نسبة 60% إضافية من ن.د.خ من خلال استحداث نشاطات صناعية جديدة تحقق المزيد من القيمة المضافة المحلية موجهة بنسبة كبيرة نحو التصدير.

2. تحقيق نمو حدي متوسط بنحو 2,6% من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي مع خلق نسبة 40% إضافية من ن.د.خ من خلال أنشطة صناعية جديدة تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية وتوجه بنسبة كبيرة نحو التصدير.

الرسم البياني رقم 1: سيناريوهات تأثير خطة العمل الثانية للاستراتيجية على نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ%

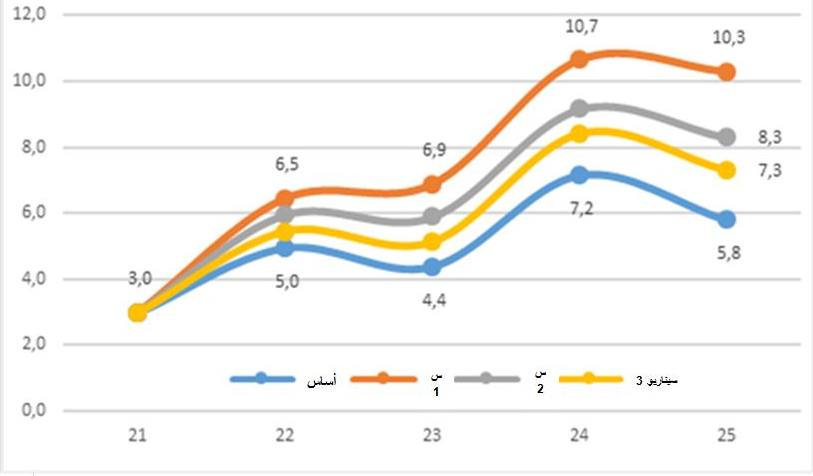

3. إنجاز نمو حدي متوسط بنحو نقطة مئوية واحدة (1) من ن.د.خ إضافة إلى النمو القاعدي كما يقترحه صندوق النقد الدولي مع خلق نسبة 20% إضافية من ن.د.خ من خلال أنشطة صناعية جديدة تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية وتوجه بنسبة كبيرة نحو التصدير.

ومن الجدير ذكره أن السيناريو الأساسي الخاص بإسقاطات النمو كما يقترحه صندوق النقد الدولي يضع موريتانيا في مصاف نسب زيادة ن.د.خ بنحو 5% و4,4% و7,2% و5,8% على التوالي في سنوات 2022 – 2023 – 2024 – 2025.

ويعبر الشكل رقم 1 عن هذه المسارات الممكنة ويمثل المنحنى القاعدي عن توقعات النمو من منظور صندوق النقد الدولي. أما المنحنيات الثلاثة الأخرى فهي عبارة عن سيناريوهات نمو بحسب الأهداف المشار إليها أعلاه. ويستنتج من ذلك في ظل فرضية الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية العادية معززة بتنفيذ سريع نسبيا لخطة العمل الثانية، أن نسبة النمو قد تزيد بمعدل 2,6 نقاط مئوية سنويا ويمكن أن تصل إلى معدل إجمالي بنحو 7,5% خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وهكذا فإن النمو المنشود يجب أن يركز على بذل المزيد من الجهود لإنجاز مشاريع من شأنها أن تدفع بالقيمة المضافة إلى الأمام وأن تساعد في الاندماج القطاعي البيني. وهكذا فإن تحليل تركيبة ن.د.خ الموريتاني يشير إلى أن نشاطات التجارة واستخراج المعادن والصيد والتنمية الحيوانية وكذلك الخدمات العمومية تشكل أهم روافد النمو. ولا تزال النشاطات المعملية التي تخلق المزيد من القيمة المضافة المحلية ضعيفة إلى حد ما وتنحصر في أنشطة تصنيع المنتجات الزراعية والصيد. ومن هنا يجب أن تكون خطة العمل الثانية وسيلة للنهوض بتحول بنيوي في الاقتصاد الموريتاني.

ويجب أن يتم هذا التحول من خلال نمو واسع يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعات المعملية من أجل زيادة نصيبها من ن.د.خ (راجع الشكل رقم 2) غير أن هذا التركيز ليس حصريا وإنما يجب أن يكمل أهداف النمو في قطاعات الاقتصاد الموريتاني الأخرى التي تتوفر من جانبها على مقدرات نمو كبيرة.

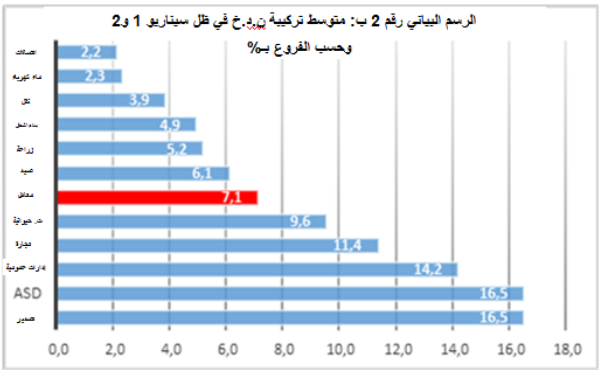

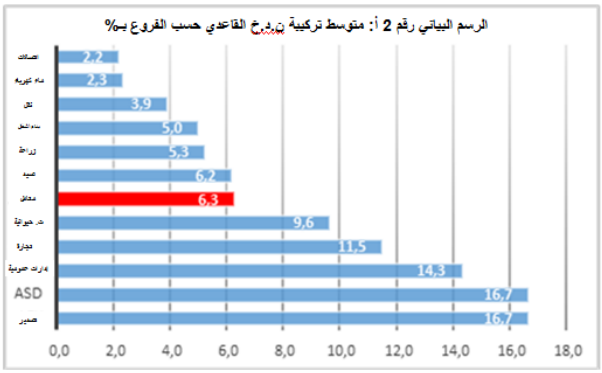

وهكذا فإن **القطاع الزراعي** يمكنه من الناحية العملية أن يضاعف ناتجه الداخلي الخام عن طريق زيادة الأراضي المزروعة الحالية بنسبة 1% وتحسين الإنتاجية في الهكتار بنفس النسبة. ولا تبدو دروب التحسين هذه مستعصية نظرا للمقدرات من المساحات غير المستغلة ولتدني مردودية الزراعة بالمقارنة مع بلدان أخرى بنفس مستوى التنمية في موريتانيا.

كما أن **قطاع التنمية الحيوانية** يشكل جزءا من أهم القطاعات الاقتصادية الموريتانية ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي المهم جدا. وتتوفر مختلف شعب قطاع التنمية الحيوانية على مقدرات واعدة جدا وخاصة في مجالات إنتاج اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته والجلود وكذلك إمكانية تطوير شعبة المداجن.

ويتطلب تجسيد هذه المقدرات تجاوز العديد من العقبات التي تعوق القطاع في الوقت الحاضر ومنها ضعف التأطير الفني للمنمين في مجالات تحسين السلالات وقيام البنى المهنية للذبح وجمع وتعبئة وتصنيع وتوزيع منتجات القطاع. ومن شأن التغلب على هذه العقبات أيضا أن يسمح بتعزيز الناتج الداخلي الخام وإمداده بما يقارب 2,8 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2024.

وفيما يخص **قطاع الصيد**، يتوقع أن يزيد ن.د.خ الإسمي بما يقارب 29 مليار أوقية خلال الفترة 2021 – 2025 منها 2,1 مليار ناتجة عن تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية إذا ما تحقق سيناريو التأثير الأكثر تفاؤلا (S1T1) وبالإضافة إلى المعوقات المتعلقة باستغلال الثروة والتي قد تحد من مقدرات النمو بالنسبة للمصايد، فإن القطاع مطالب بمواجهة حصر تصنيع الموارد في إنتاج دقيق السمك والتعليب لأغراض التصدير وأن يتجه نحو توسيع إنتاجه لتشمل أنشطة تخلق المزيد من القيمة المضافة ومنها حفظ منتجات الصيد.

أما **النشاطات الاستخراجية** فإنها هي التي تضبط وتيرة سير الاقتصاد الموريتاني وتؤثر بشكل مهم على تركيبة الناتج الداخلي الخام وعلى تقلباته. كما أن لها أثرا بالغا على المالية العامة. وسيكون هناك ارتباطا قويا بين أسعار الغاز والحديد وبين أداء القطاع. ومن شأن تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية أن يخلق ما يقارب 2 مليار أوقية من القيمة المضافة سنويا بحسب السيناريو المرجعي. ويبعث كل من التوجه الحالي لأسعار الطاقة نحو الارتفاع ومن بدء استغلال أنشطة جديدة في حقول الغاز على الاعتقاد بتأثيرهما القوي على الاقتصاد.

وبموجب النظام المحاسبي الموريتاني، تغطي **الأنشطة المعملية** مجالات مرتبطة بإنتاج و**توزيع الماء والكهرباء** وكذلك بشعبة فرعية تتألف من **النشاطات المعملية الأخرى** ويجب أن تتصدر هذه الأنشطة استراتيجية التحول الهيكلي وهو ما يتطلب تصميم سياسة صناعية على المدى البعيد وذلك لتعزيز تموقع

موريتانيا تجاه المستثمرين الدوليين. وفي هذا الإطار يجدر التنبيه إلى توفر موريتانيا على كل من الحديد والغاز، وهما مصدران ضروريان لصناعات التعدين، يخولها إمكانية إطلاق مشاريع كبرى في هذا القطاع.

وفي المجال الغذائي، تتوفر موريتانيا على قطاعين بمقدرات كبيرة للشروع في نشاطات التصنيع وخاصة منتجات الصيد والتنمية الحيوانية. وخلال خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، يمكن تحقيق ناتج داخلي خام إضافي قدره 9,6 مليار أوقية في شعبة النشاطات المعملية الأخرى مع نهاية الفترة. ومن الممكن أن يكون التأثير التراكمي بحدود 20,4 مليار أوقية إيذانا بانطلاق التحول الهيكلي المنشود.

وإذا ما عدنا للناتج الداخلي الخام المرجعي ولسيناريوهات النمو والتحول المستهدف من قبل خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فإن قطاع البناء والأشغال العامة قد يحقق في عام 2025 ناتجا داخليا اسميا مرجعيا بمبلغ 23,6 مليار أوقية مقابل 16,1 مليار أوقية تحققت عام 2021. وبذلك فإن ن.د.خ الحدي التراكمي، عند مراعاة السيناريو الأكثر تفاؤلا (S1T1) قد يكون عند 1,6 مليار أوقية. ويجدر التذكير بأن قطاع البناء والأشغال العامة يرتبط إلى حد كبير بالواردات، بالنسبة لاستهلاكه الوسيط. ومن هنا فإن نمو القطاع يؤدي أيضا إلى تناقص فعلي في ن.د.خ يساوي على أقل تقدير إسهام مدخلات البناء والأشغال العامة المستوردة في إجمالي الواردات. كما أن أي زيادة في المحتوى المحلي للاستهلاك الوسيط للقطاع من شأنها أن تدعم نمو ن.د.خ وهو ما يعضد أهمية اندماج القطاع مع الصناعات المعملية وضرورة العمل على تركيز الجهد باتجاه التحول الهيكلي القائم على الصناعات التي قد تساعد من جانبها على النهوض بهذا القطاع. وتكتسي هذه الخطوة أهمية قصوى لمواجهة العجز الحاصل في البنى الأساسية وفي الإسكان وهو الفراغ الذي تعمل موريتانيا على سده عبر برامج التنمية الحضرية والبنى التحتية في مجال النقل.

وفيما يتعلق بالخدمات، يتوقع أن يبلغ ن.د.خ المرجعي لقطاع النقل 17,3 مليار أوقية عام 2025. وبحسب السيناريوهات فإن متوسط الزيادة السنوي في ن.د.خ قد تصل 0,3 مليار أوقية وهو ما يعبر عن زيادة تراكمية للقطاع بمبلغ 1,2 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2025. وبحكم أهميته في التنمية الاقتصادية ونمو الحركة التجارية بوجه خاص فإن قطاع النقل يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لموريتانيا إن هي ترغب في استغلال موقعها على مفترق طرق نقل الأفراد والبضائع باتجاه جميع بلدان شبه المنطقة وبحكم موقعها البحري بالنسبة للبلدان التي لا شواطئ لها.

أما **قطاع المواصلات** فإنه يتصدر التحولات الرقمية في الاقتصادات كما أنه عامل أساسي من عوامل التنافس على جلب الاستثمار الخاص. وقد شرعت موريتانيا في وضع إطار قانوني وللحكامة في القطاع وهو ما من شأنه جذب المزيد من الاستثمارات الخصوصية. وقد يكون من المناسب في إطار خطة العمل الثانية العمل على تعزيز المكاسب عن طريق الإسراع باتخاذ الإصلاحات اللازمة لتعظيم تأثيرات القطاع على تنمية الاقتصاد الرقمي. ومن شأن تحقيق هذه الإصلاحات أن يدعم الناتج الداخلي الخام للقطاع بأكثر من نصف مليار أوقية إضافية. ويجدر التنويه كذلك بأن ن.د.خ الإسمي المرجعي للقطاع الذي بلغ 7,4 مليار أوقية عام 2021 يتوقع أن يصل 8,8 مليار أوقية عام 2025.

كان **قطاع التجارة** في موريتانيا يشغل 21,4% من السكان النشطين عام 2017. ويعود الفضل في تطوره بالأساس إلى طبقة من التجار من ذوي الكفاءات في ريادة الأعمال مستفيدين في ذلك من تجربة طويلة

سواء تعلق الأمر بالمبادلات الإقليمية أو الدولية. وينشط هؤلاء في الاستيراد أكثر منه في التصدير كنتيجة لعجز العرض المحلي قياسا إلى احتياجات الساكنة.

وخلافا لبقية القطاعات، لم تتأثر التجارة إلا قليلا بجائحة الكوفيد 19 وذلك بالرغم من الاضطرابات في سلاسل التموين. ويبقى تطورها مرهونا بمسارات تسهيل المبادلات خصوصا على الصعيد الدولي وكذلك باندماجها في سلاسل التموين الرقمية. ويجب أن يكون هذا التطور ناتجا في الأساس عن المبادرة الخصوصية. ويظل القطاع مع ذلك يفتقر إلى التأطير وبالتالي إلى ضرورة تعزيز إجراءات الدعم إذا كنا نريد أن نحقق ناتجا داخليا حديا بحدود 3,1 مليار أوقية كما كان متوقعا.

عاد قطاع السياحة إلى النمو الإيجابي عام 2021. أما الناتج الداخلي الخام المرجعي فيتوقع أن يكون بحدود 1,8 مليار أوقية عام 2021 و2,2 مليار عام 2025. وبخصوص الناتج الداخلي الخام الحدي مع افتراض سيناريو ذي تأثير قوي فإنه قد يقتصر على 0,15 مليار أوقية سنويا. ويتوفر القطاع على مقدرات قوية يكن استغلال بشرط تطوير عرض يتلاءم مع متطلبات السياح الوطنيين والأجانب مع تعزيز الأمن الداخلي.

وفيما يخص **الخدمات المالية** (البنوك وشركات التأمين) فإن السيناريو ذي التأثير المتوسط يتوقع إسهاما تراكميا قدره 3,3 مليار أوقية مقابل 1,9 مليار أوقية بالنسبة للسيناريو ذي التأثير الضعيف. ويجدر التنويه في هذا الصدد بأن هذه الخدمات تشكل مرتكزا هاما لأي استراتيجية نمو ومن هنا تكمن أهمية الإصلاحات الرامية إلى تحسين نفاذ المستثمرين الخواص إلى التمويل وبتكاليف من شأنها أن تحفز الاستثمار.

تنطلق الإسقاطات الخاصة بـ ن.د.خ **الإدارات العمومية** من نسبة نمو كتلة الأجور والرواتب. ويتوقع أن يكون ن.د.خ المرجعي بحدود 46,6 مليار أوقية عام 2021 على يبلغ 58,9 مليار أوقية عام 2025. ومن المتوقع أن يكون ن.د.خ الحدي خلال خطة العمل الثانية للاستراتيجية وبحسب السيناريو الأكثر تفاؤلا بحدود 4 مليار أوقية ما بين 2022 و2024 أي أن متوسط تأثيره سيكون عند 1,3 مليار أوقية سنويا.

وتقترح خطة العمل الثانية للاستراتيجية إدراج العديد من المشاريع في الميزانية لتجسيد التوجهات الاستراتيجية التي أقرتها مختلف لجان التنمية القطاعية بما في ذلك 37 مشروع تم قيدها في إطار ميزانية الاستثمار العمومي حيث كانت موضع تقديرات وبرمجة مالية في أفق 2022 – 2024. وقد تتطلب هذه المشاريع غلافا ماليا إجماليا بحدود 36 مليار أوقية. وبالإضافة إلى المشاريع المدرجة في برنامج الاستثمارات العمومي، فإن خطة العمل الثانية تقترح إدراج مشاريع جديدة في إطار إنجاز التوجهات الاستراتيجية التي أقرتها مختلف لجان التنمية القطاعية وكذلك الجلسات الوطنية للتشاور حول خطة العمل الثانية حيث شارك فيها برلمانيون وممثلون عن الولايات والمجتمع المدني وممثلون عن القطاع الخاص وغيرهم المدعوين مثل وزراء سابقين ومسؤولين سامين في القطاع العمومي. وبحسب التقديرات الأولية فإن الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع تقارب 163 مليار أوقية.

وفي إطار البرمجة المالية، يجدر التنويه بأن جميع المشاريع المدرجة في خطة العمل الثانية للاستراتيجية توجد في طور تقدير الكلفة الإجمالية للمشروع. وبمراعاة هذه المرحلة فإن البرمجة المالية في أفق تنفيذ خطة العمل الثانية قد تمت في ظل فرضية توزيعها إلى 3 سنوات بصفة متساوية ولكن مع فارق سنة واحدة ما بين المشروعات المطلوب تمويلها في إطار برنامج الاستثمارات العمومية وبين تلك التي تتطلب تمويلات تكميلية في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

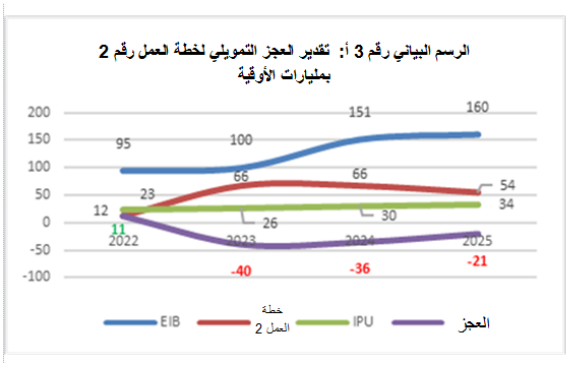

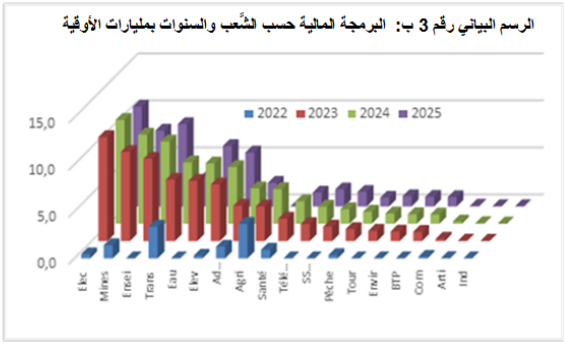

وهكذا ونظرا إلى أن برنامج الاستثمارات العمومي لا يغطي في الوقت الحاضر سوى الفترة 2022 – 2024 بينما تغطي خطة العمل الثانية للاستراتيجية الفترة 2022 – 2025، فقد افترضنا أن المشروعات المدرجة في إطار برنامج الاستثمارات العمومية تستفيد فعلا من البرمجة برسم عام 2022 وينتهي التمويل في عام 2024. غير أن البرمجة الفعلية للمشروعات الجديدة في إطار خطة العمل الثانية لن تبدأ إلا في العام 2023.

ويتبين من التحليل التفصيلي للبيانات أن تنفيذ خطة العمل الثانية قد يتطلب ميزانية إجمالية قدرها 168 مليار أوقية على أن توزع بواقع 12 مليار أوقية خلال العام 2022 و66 مليار أوقية في سنتي 2023 و2024 و56 مليار أوقية عام 2024. وإذا ما قورنت الحاجة إلى التمويل مع المدخرات الداخلية الخام (حسب تقديرات السيناريو الأكثر تفاؤلا) فإنها تمثل 12% عام 2022 و66% عام 2023 قبل أن تهبط إلى 43% و33% في عامي 2024 و2025 على التوالي.

وإذا ما قورنت الحاجة إلى التمويل بميزانية الاستثمار العمومي (حسب تقديرات السيناريو الأكثر تفاؤلا) فإن هذا الأخير يتوقع أن يغطي دون صعوبة احتياجات التمويل للعام 2022. ومع ذلك، وحتى إذا افترضنا أن ميزانية الاستثمار العمومي برمتها ستخصص لتحقيق خطة العمل الثانية، فإن هذه الأخيرة لن تغطي سوى 40% من احتياجات التمويل لعام 2023. ويرجح أن تصل النسبة إلى 46% عام 2024 و60% عام 2025. وبالأرقام المطلقة فإن العجز التمويلي لخطة العمل الثانية قد يكون بحدود 40 مليار أوقية عام 2023 على أن يهبط إلى 35 مليار أوقية عام 2024 ويبلغ 20 مليار لاحقا. ومع ذلك فإن هذه الأرقام قابلة للتغيير.

وهكذا يجدر التنويه إلى أن تحقيق كل المشاريع المدرجة في خطة العمل الثانية للاستراتيجية يستدعي نسبة نمو متوسطة تتراوح بين 9 و10%. مع العلم أن متوسط نسبة النمو الحالية تقدر بنحو 7,5%. ولتلافي الفارق بين نسبة النمو المنشودة وبين مستوى الاستثمار المتوقع، يمكن المرور عبر أحد الدروب الحالية:

- تمويل بعض المشاريع عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال البنى التحتية الأساسية؛
- ترتيب المشاريع حسب أولويتها مع تفضيل تلك التي تؤثر بشكل مهم على إنتاجية العوامل (الرقمنة، الاستثمار في التعليم الفني المطلوب من قبل القطاعات الإنتاجية) وعلى الطلب الداخلي؛
- اللجوء إلى الاستدانة.

كما أن الملاحظة المتعلقة بالعجز التمويلي تستدعي بعض الحيطة وذلك لأن جميع موارد الاقتصاد الموريتاني قد تم تقديرها انطلاقا من أسعار سبقت تسارع التضخم على المستوى العالمي وهو ما تفاقم نتيجة الحرب في أوكرانيا. وقد أثرت هذه الحرب على الأسعار باتجاه ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يتوقع أن تصبح موريتانيا أحد مصدريها مثل الغاز. وهو ما قد يساهم خلق موارد إضافية من شأنها أن تحد من العجز التمويلي.

وهكذا فإن تحليل قابلية تنفيذ خطة العمل الثانية يجب أن يتم انطلاقا من الإسقاطات المتعلقة بأساسات المالية العامة. وفي هذا الإطار، فإن إسقاطات صندوق النقد الدولي المتعلقة بـ ن.د.خ وبإيرادات الميزانية تتوقع أن تكون حصة هذه الأخيرة في ن.د.خ قد تتراوح بين 19,2% و20,5% ما بين 2021 و2025. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن إيرادات الميزانية الموريتانية قد تصل إلى 73,6 مليار أوقية كمتوسط خلال الفترة 2021 – 2025 وقد تزيد بـ1,9 مليار أوقية كمعدل سنوي بحسب السيناريو الأكثر تفاؤلا فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الثانية.

وفيما يتعلق **بنفقات الميزانية**، فإن الإسقاطات تتوقع أن يكون نصيبها في ن.د.خ سيتراوح بين 19% و20,7% ما بين 2021 و2025 وبمعدل 20%. أما مستوى هذه النفقات فقد يبلغ 73,9 مليار أوقية خلال الفترة 2021 – 2025. وقد يصل 75,8 مليار أوقية حسب سيناريو النمو الأكثر تفاؤلا بالنسبة لتنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية.

الرسم البياني رقم 4: سيناريوهات تطور الرصيد الميزانوي الإجمالي بمليارات الأوقية

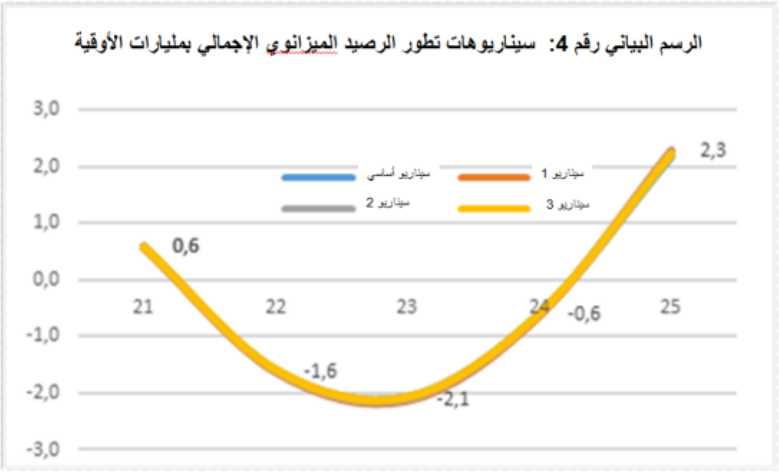

وبما أن الإيرادات والنفقات الميزانوية يفترض أن تتطور بما يتناسب مع النواتج الإجمالية المرجعية والحدية بحسب مختلف سيناريوهات النمو، فإن الرصيد الإجمالي للميزانية لن يشهد تطورا يذكر بحسب سيناريوهات تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ومع ذلك فقد يتأثر أساسا بفعل عوائد الصناعات الاستخراجية. وفيما يتعلق بمستوى المبالغ، فقد يسجل فائضا خفيفا بحدود 0,6 مليار أوقية عام 2021 قبل أن يسجل عجزا يتراوح بين 2,1 مليار أوقية عام 2023 و0,6 مليار عام 2024 مرورا بعجز قدره 1,6 مليار عام 2022 ثم يعود إلى وضعية الفائض عند 2,2 مليار عام 2025.

وختاما وبحسب الفرضيات المعتمدة بخصوص الإسقاطات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية الكلية لخطة العمل الثانية للاستراتيجية، فإن هذه الأخيرة لن تؤدي إلى أي اختلال أو تحسين في الرصيد الإجمالي للميزانية وبالتالي لن تؤدي إلى تحقيق موارد إضافية من شأنها أن تكمل التمويل الخاص بخطة العمل. وهكذا وإذا افترضنا أن النفقات الجارية لا يمكن ضغطها، فإن النفقات الاستثمارية هي التي من شأنها أن تساهم في تمويل خطة العمل الثانية. وخلافا لذلك وإذا ما اعتبرنا أن النفقات الاستثمارية سبق وأن تأثرت بتلبية احتياجات أخرى لم تكن مدرجة في خطة العمل الثانية فإن ذلك سيقود إلى فارق في تمويل المالية

العامة يعادل احتياجات تمويل هذه الخطة ومن هنا يتعين البحث عن مصادر مالية أخرى ومنها على سبيل المثال موارد متأتية من القطاع الخاص أو من التمويلات الأجنبية.

وفي إطار إسقاط تأثير خطة العمل الثانية على مجموع الموارد التي ستتاح للوكلاء الاقتصاديين. فقد كان من الضروري تقدير **الواردات الحدية** خلال فترة تنفيذ خطة العمل. وعلى مدى الفترة 2021 – 2025 ستبلغ الواردات المرجعية 126 مليار أوقية كمتوسط. أما الواردات الحدية فقد تبلغ 4 مليار أوقية كمتوسط سنوي خلال الفترة 2022 – 2025 ما يعني أن تأثيرها التراكمي سيكون بحدود 16 مليار أوقية إذا ما أخذنا في الاعتبار سيناريو التأثير الأكثر تفاؤلا.

ويسمح تراكم الواردات و"ن.د.خ" الحدي الذي تحققه خطة العمل الثانية للاستراتيجية بتقدير إجمالي الموارد الحدية التي سيستخدمها الوكلاء الاقتصاديون خلال الفترة 2021 – 2025. وتبلغ هذه الموارد كمتوسط 15 مليار أوقية سنويا خلال الفترة 2022 – 2025 إذا ما عدنا إلى السيناريو الأكثر تفاؤلا وهو ما يعني تأثيرا تراكميا بحدود 60 مليار أوقية منها 16 مليار متأتية من الواردات ويتأتى الباقي من الموارد الداخلية.

وسيتم استيعاب الموارد المرجعية بمعدل 73% من خلال الطلب الداخلي خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتتوزع هذه النسبة ما بين 67% عام 2021 و76% عام 2023 لتبلغ 73% عام 2025. وقد يعزى تغير نصيب الطلب الداخلي قياسا إلى إجمالي الطلب إلى توجه الصادرات نحو الانخفاض كما هو متوقع في عام 2023، وقد يعود السبب في ذلك بحسب التقديرات إلى هبوط أسعار المواد الأولية. ومن شأن هذا الاتجاه أن يعوض الارتفاع الحاصل في الأسعار لسنتي 2021 و2022 بعد أزمة الأسعار الدولية الناتجة عن جائحة الكوفيد 19.

وإذا ما افترضنا أن تركيبة الطلب الإجمالي تنطبق على الموارد الحدية، فإن خطة العمل الثانية قد تؤدي، حسب السيناريو الأكثر تفاؤلا، إلى زيادة في الطلب الداخلي بحدود 11 مليار أوقية سنويا وهو ما يعادل 44 مليار أوقية خلال فترة تنفيذ خطة العمل. وبحسب السيناريو ذاته فإن الصادرات الحدية قد تكون بحدود 4 مليار أوقية كمتوسط أي بحصة إجمالية قدرها 16 مليار أوقية خلال فترة تنفيذ خطة العمل.

وفي هذا الإطار، فإن **الاستهلاك النهائي** سيمثل المكونة الرئيسية في الطلب الداخلي. وإذا ما عدنا إلى قيمته المرجعية فإنه قد يمثل 71% كمتوسط من الطلب النهائي خلال فترة تنفيذ خطة العمل الثانية. ويشير السيناريو ذو التأثير القوي لخطة العمل الثانية إلى زيادة إضافية في الطلب النهائي بحدود 8 مليارات كمعدل سنوي أي ما مجموعه 32 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2025. أما السيناريو ذو التأثير الضعيف فيقتصر على مبلغ إجمالي قدره 9 مليار أوقية في حين أن سيناريو التأثير المتوسط قد يكون بحدود 20 مليار أوقية.

أما **التكون الخام لرأس المال الثابت**، فقد يشكل 29% كمتوسط من الطلب الداخلي خلال الفترة 2021 – 2025. وقد يصل بحسب السيناريو المرجعي 107 مليار أوقية كمتوسط خلال الفترة 2022 – 2025 أي بزيادة متوسطة بنحو 22 مليار أوقية سنويا بالمقارنة مع عام 2021. وبحسب السيناريو الأكثر تفاؤلا فإنها تستفيد من مبلغ إضافي قدره 3,3 مليار أوقية ومع ذلك فإن هذا الإسهام قد يكون بحدود 1,9 و1,1 مليار أوقية على التوالي حسب السيناريو ذي التأثير المتوسط والسيناريو ذي التأثير الضعيف.

وقد تمت مراعاة توقعات صندوق النقد الدولي بخصوص الإسقاطات المرجعية المستخدمة لحساب تأثير خطة العمل الثانية على **الدخل القومي الخام المتاح**. وتقارن هذه التوقعات بين الدخل القومي الخام المتاح وبين الناتج الداخلي الخام مضافةً إليه التحويلات الصافية. وتكاد النفقات المترتبة على التحويلات تكون عديمة ولا تؤثر إلا قليلا على التحويلات الصافية. وبحسب التوقعات فإن هذه التحويلات ستكون بحدود 11,3 مليار أوقية عام 2021 على أن تنخفض إلى 9,7 مليار عام 2022 قبل أن تعود إلى الصعود لتبلغ مستواها لعام 2022 في عام 2025 أي عند 11,2 مليار أوقية.

وترتبط الإيرادات المتأتية من التحويلات أساسا بظروف النمو في البلدان التي جاءت منها هذه التحويلات وتكاد تكون مستقلة عن ظروف النمو في موريتانيا. وانطلاقا من هذه الملاحظة فقد افترضنا أن النفقات الخاصة بالتحويلات تتطور بنفس وتيرة ن.د.خ الحدي كما أنها تؤثر بالتالي على الدخل القومي الخام المتاح.

وبحسب إسقاطات الإطار الاقتصادي الكلي فإن الدخل القومي الخام المتاح سيكون بمعدل 386,8 مليار أوقية خلال الفترة 2022 – 2024 مقابل ن.د.خ بحدود 376,4 مليار أوقية خلال الفترة ذاتها. وينتج الفارق بين هذين الرقمين عن متوسط إسهام التحويلات الصافية بحدود 10,4 مليار أوقية. وإذا ما رجعنا إلى السيناريو المتوسط لتأثير خطة العمل الثانية، فإن متوسط الدخل القومي الخام المتاح خلال الفترة 2022 – 2024 سيكون عند 393,8 مليار أوقية. وبذلك فإن خطة العمل الثانية للاستراتيجية قد تساهم بمبلغ حدي في الدخل القومي الخام المتاح بحدود 7 مليار من الموارد الإضافية المتأتية أساسا من التطور الإيجابي لـ"ن.د.خ".

وقد يمكن هذا الإسهام الإضافي في امتصاص تنامي الطلب الداخلي الذي تحققه خطة العمل الثانية وفي خلق مدخرات إضافية. وهكذا وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن المدخرات الوطنية الصافية خلال الفترة 2022 – 2024 ستكون عند معدل 121,9 مليار أوقية بينما ينتظر أن يكون الادخار الداخلي بحدود 120,9 مليار أوقية. ويعزى الفارق إلى الرصيد المدعم لحسابات التحويلات وعوائد عوامل الإنتاج أي عند مليار (1) أوقية. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي فسيشهد هذا الرصيد تقلبات ناتجة أساسا عن مستوى العوائد الصافية لعوامل الإنتاج التي قد تتراوح بين رصيد موجب قدره 0,5 مليار أوقية عام 2022 وبين أرصدة سالبة بحدود 22 مليار أوقية عام 2024 و15,5 مليار أوقية عام 2025.

ومراعاة لهذه الإسقاطات القاعدية فإن محاكاة تأثير خطة العمل الثانية على المدخرات مبنية أساسيا على فرضية ثبات حصة المدخرات في ن.د.خ. وبتبني هذه الفرضية، فإن خطة العمل الثانية يمكنها أن تساهم في خلق مدخرات وطنية خام بمعدل 127,4 مليار أوقية بدل 121,9 مليار أوقية أي بمبلغ حدي قدره 5,5 مليار أوقية. وقد يكون هذا الإسهام بحدود 3,9 مليار أوقية إذا ما أخذنا في الاعتبار تطور الرصيد التراكمي للتحويلات ولعوائد عوامل الإنتاج. وهكذا فإن المدخرات الداخلية الخام قد تصل كمتوسط إلى 120,9 مليار أوقية حسب إسقاطات الإطار الاقتصادي الكلي بينما ستبلغ بحسب سيناريو التأثير المتوسط 124,8 مليار أوقية. وبإسهامها في تحسين المدخرات الوطنية فإن خطة العمل الثانية من شأنها أن تجلب جزءا من الموارد اللازمة لتحقيق هذه المدخرات. وهكذا يتوقع أن تساهم المالية العامة كأداة لانطلاق هذا المسار الحميد.

ب. الإطار الاجتماعي

على الصعيد الديمغرافي وبحسب توقعات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بلغ سكان موريتانيا 4.271.197 نسمة عام 2021 مقابل 3.537.368 عام 2013 و2.508.159 عام 2000. وخلال العشرية الأخيرة سجل النمو الديمغرافي تراجعا خفيفا عند 2,70% مقابل 2,77% في الفترة 2000 – 2013. وبموازاة التطور الديمغرافي ظل نمو السكان الحضريين يتزايد باستمرار. وبلغ عدد السكان 55,3% من المجموع العام في 2020 مقابل 48,3% في سنة 2013 بفعل تسارع التقري.

وأبرزت عمليتا المسح الأخيرتان حول الظروف المعيشية للسكان على التوالي عام 2014 وعام 2019 – 2020 أن نسبة انتشار الفقر انتقلت من 30,9% إلى 28,2% (أي بانخفاض 2,7 نقطة مئوية). ويعتبر الفقر إشكالية ريفية حيث انتشر بنسبة 41,2% في الوسط الريفي مقابل 14,4% في الوسط الحضري. وتبلغ مساهمة الوسط الريفي في الفقر المدقع أكثر من 80% مهما كان مؤشر الفقر الذي يتم اختياره. ويشكل هذا المستوى من الفقر الذي يبعث على القلق وخاصة في الوسط الريفي خطرا ماثلا على اللحمة الاجتماعية وعلى السلم.

وفي هذا الإطار، يؤثر الفقر بصفة خاصة على النساء والشباب. ويضع الشباب في مسار الهجرات السرية والغلو والتطرف العنيف. ورغم هذا الانشغال المتعلق بعدم المساواة وما يصاحبه من مخاطر، فقد لوحظ وجود اتجاه إيجابي لأن مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا عام 2019 قد انتقل إلى 0,546 مقابل 0,397 عام 1990 (أي بزيادة 37,5% حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) كما أن معامل عدم المساواة البشرية انتقل إلى 31,8% عام 2019 مقابل 34% عام 2014 (حسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي).

وفي مجال الاندماج الاقتصادي تبين أن مستوى البطالة مستمر مسجلا نسبة 12,2% عام 2019 (حسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي) مقابل 11,8% عام 2017 (حصيلة القطر لعام 2020). وانتشرت البطالة عام 2019 أكثر في صفوف النساء مقارنة بالرجال بنسب 17,3% و9,3% على التوالي. وقد لوحظ أيضا وجود أغلبية من الرجال في سوق العمل ممن يتأثرون أقل بالبطالة ويتم إدماجهم مهنيا بصفة أفضل في سوق العمل. ويمكن أن تعزى هذه الغالبية إلى أسباب اجتماعية وثقافية أساسا.

ومن ناحية أخرى، فإن البطالة في صفوف الشباب تنتشر بين الإناث أكثر منهن في صفوف الذكور مهما كان العمر: 25,6% (26,3% للفئة العمرية 14 – 19 سنة، و37,3% للفئة 20 – 24 سنة) مقابل 14,5% (أي 18,9% للفئة العمرية 14 – 19 سنة، و22,6% للفئة 20 – 24 سنة). وتبرهن هذه الوضعية على ضرورة مراعاة بعد النوع والشباب في إطار استراتيجيات التنمية لضمان المزيد من الإنصاف والحد من عدم المساواة.

وفي هذا الإطار، هناك اعتراف قوي على مستوى القارة بأن الفقر يؤثر أكثر على النساء ويساهم في انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للبنات والنساء. فعلى سبيل المثال تسجل حالات تشوهات الأعضاء التناسلية للنساء والزواج المبكر للأطفال في سياق عام يطبعه تضافر عدم المساواة بين الجنسين على صعيد النوع وفرص التعليم المحدودة والفقر. ويتطلب التحول الاجتماعي المنشود والهادف إلى التخلي عن هذه الممارسات الاجتماعية الضارة أن تعترف جميع الاستراتيجيات والتدخلات بأن البنات والنساء يجب

تمتعهن بحقوق مساوية وبتساوي الفرص عموما. ومن الجدير ذكره كذلك عدم المساواة في النفاذ إلى التعليم وهو ما يعود إلى عوامل اجتماعية واقتصادية بما فيها مشاكل الهجرة والقيد في الحالة المدنية. وبالرغم من العديد من التقدمات الحاصلة فإن المجتمع الموريتاني ما زال يعاني من بعض التمييز الراسخة في التقاليد الثقافية والعقليات. وتستمر النساء في التعرض لبعض أشكال العنف ومنها تشوهات الأعضاء التناسلية النسائية (66,6%) والزواج المبكر للأطفال قبل سن 18 سنة (35,2%) ولا يزال مشروع القانون الذي يجرم العنف الذي تتعرض له النساء والفتيات بانتظار أن تصادق عليه الجمعية الوطنية وذلك بالرغم من تزايد حالات العنف التي يصعب على ضحاياها الاستفادة من التعويض. وبالنسبة للأمور المتعلقة بالصفة القانونية وبالأدوار والحقوق وترقية المرأة في المجتمع وعلى مستوى الحكامة الوطنية والمحلية فقد تم تحقيق نتائج إيجابية ومتزايدة تمثلت في المزيد من الاعتراف بالقضايا المرتبطة بالمساواة. وفي الواقع، لا تزال هناك حاجة لإحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

وعلى مستوى الأفراد الذين يعانون من الهشاشة، فإن مسألة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد سجلت تقدما مهما في موريتانيا مع التوقيع على اتفاقيات مع الصندوق الوطني للتأمين الصحي ومع المكتب الدولي للشغل حول التأمين ضد المرض ليشمل 2.300 شخص وتوزيع بطاقات على ذوي الإعاقة والاستفادة من التحويلات النقدية لصالح الأطفال ذوي الإعاقات المتعددة. وقد قيم كذلك بخطوات هامة باتجاه استقلالية الأفراد والحركية والمساعدة وإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك تمويل أنشطة مدرة للدخل أو توزيع معدات للمساعدة في التغلب على الإعاقة (كراسي متحركة، عكاكيز وتجهيزات قابلة للطي). وقد عملت الوزارة الوصية كذلك على تعزيز المنظومة الوطنية للمكونين المتخصصين لصالح الأطفال ذوي الإعاقة كما فتحت وحدتين لتأمين التأطير المطلوب للأطفال الذين يعانون من التوحد في كل من نواكشوط ونواذيبو. وقد تعززت هذه الإجراءات بفضل استحداث مدرسة وطنية للعمل الاجتماعي وشعبة لتكوين الأفراد الذين يعانون من التوحد ومن الاختلالات العقلية. وبالرغم من هذه التقدمات المعتبرة فإن مشكلة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لا تزال مطروحة بشكل ملحوظ وهكذا فإن المستفيدين من هذه المبادرات قليلون نسبيا كما المقاربة المعتمدة تكتسي طابعا ظرفيا بدل أن تكون من قبيل الحقوق المعترف بها.

وفيما يتعلق بحماية الطفل ضد العنف والاستغلال والاعتداءات، فإن جهودا معتبرة قد تم بذلها من طرف الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية. وكاستجابة للالتزامات التي أخذتها الحكومة من خلال اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ومراعاة للملاحظات التي أبدتها لجنة حقوق الطفل في عام 2018، فقد تحسن الوضع بفضل اعتماد المدونة العامة لحماية الطفولة في نفس السنة ومراجعة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل عام 2020. كما أن الرد على أعمال العنف ومواكبة الطفولة التي تحتاج إلى الحماية قد شهد هو الآخر بعض التقدم مع اعتماد معايير عملية لتسيير بعض الحالات وتعزيز قدرات مراكز الحماية والاندماج الاجتماعي للأطفال ذوي الهشاشة واعتماد إطار قانوني لإيواء الأسر لبعض الأطفال الذين يفتقرون لحنان الآباء. ورغم هذه التقدمات باتجاه تعزيز نظام حماية الطفولة فإن البيانات الحديثة تشير إلى أن الأطفال مازالوا يتعرضون للعديد من انتهاكات حقوقهم بما فيها العرضة للعنف والاستغلال والتمييز والاعتداءات والإهمال.

وبالنسبة للنفاذ إلى التعليم أظهر الجرد المتعلق بالنظام التعليمي تحسنا ملحوظا في المؤشرات الكمية (نسبة التمدرس الخام مثلت 100,4% في التعليم الابتدائي و36,83% في التعليم الثانوي بحسب اليونيسكو عام 2019 والمعهد الإحصائي). وتزامن هذا التحسن مع تدهور في المؤشرات النوعية وخاصة على مستوى تكوين المعلمين ونسبة تأطير التلاميذ ومستوى التسرب المدرسي واستمرار التعليم (فقط 34% من رواد

المدارس يلتحقون بالسنة الأولى من التعليم الثانوي و12% يلتحقون بالسنة الأخيرة من السلك الثانوي). وبالإضافة إلى هذه الاختلالات يوجد تباين بين العرض التعليمي في الوسطين الحضري والريفي كما يوجد اتجاه لدى أقارب الأطفال باللجوء إلى القطاع الخاص لتعليم أولادهم.

وجاء المسح الذي أجرته هيئة SDI لتأكيد ضعف المستوى التعليمي في السلك الابتدائي عام 2018 والذي أشار إلى أن 50% فقط من تلامذة السنة الرابعة من الابتدائي يستوعبون مضامين المناهج باللغة العربية مقابل 34% لمناهج الرياضيات و14% للمناهج باللغة الفرنسية.

وقد بين آخر تقييم قيم به عام 2015 بمساعدة البنك الدولي حول المكتسبات التي حققها تلامذة السلك الإعدادي أن 10% فقط من تلاميذ السنة الثالثة إعدادي يستوعبون أكثر من 60% من برنامج هذه السنة في مادتي الرياضيات والفرنسية. وتمثل هذه النسبة 20% من الدارسين بالعربية. وفي عام 2019 كانت نسبة النجاح في شهادة الدروس الإعدادية 40% غير أن 18% حصلوا على معدل عام يزيد أو يعادل 10 نقاط و2% فقط حصلوا على المعدل في المواد الأساسية (العربية، الرياضيات والفرنسية). وفي عام 2020 كانت نسبة النجاح في الباكلوريا 15,6% حيث بلغ عدد الناجحين 7200 من أصل 49.754 مترشحا، بينما غاب 3.603. وكانت النسب تتأرجح ما بين 12,88% عام 2017 و7,94% عام 2018 و7,2% عام 2019.

ومن جهة أخرى وبحسب هيئة SDI، كانت نسبة غياب المعلمين لعام 2018 تمثل 20% ويتوفر أقل من 16% من التلاميذ على كتب دراسية. وبحسب البيانات يتمتع حوالي 10% من المعلمين فقط على أدنى حد من المعارف التربوية.

وعلى مستوى محو الأمية، سجلت موريتانيا تقدما ملموسا وتفيد آخر الإحصائيات أن عدد الأميين بلغ 677.527 شخصا فوق 15 سنة يقيم ثلاثة أرباع منهم (75,1%) في الوسط الريفي حسب المسح المرجعي للأمية في موريتانيا عام 2008. وكشف المسح الذي أجراه المكتب الوطني للإحصاء عام 2010 أن مستوى تعليم الكبار بالنسبة للنساء من فئة 15 – 24 سنة كان بحدود 57% بينما أظهر التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2013 أن نسبة الأميين في موريتانيا كانت بحدود 36,3%.

وبخصوص النفاذ إلى الدواء تميزت الحالة الصحية للسكان في موريتانيا عموما بما يلي: نسب عالية من الإصابات المرضية والوفيات بين الأمهات ووفيات المواليد والأطفال واليافعين واستمرار انتشار الأمراض المعدية والتزايد السريع في الأمراض غير المعدية والتي تمثل في معظمها أمراضا مزمنة ومكلفة. وعلى العموم، انخفضت الوفيات المتعلقة بالأمراض المعدية والأمهات والمواليد وبالتغذية باستثناء الملاريا حيث ارتفعت نسبة الوفيات بشكل كبير عام 2016 مما جعل هذا المرض في مقدمة أسباب الوفيات. وفيما يتعلق بالوفيات الناتجة عن الأمراض غير المعدية والمتصلة بمخاطر عامة مثل التقري والسمنة والتغذية والإدمان على التدخين والشيخوخة فإنها قد زادت من جانبها. ويتعلق الأمر بقصور في أداء القلب (27,3%)، أمراض الشرايين (16,1%)، السكري (24,5%) أمراض الكلى المزمنة (14,5%). وبالرغم من الجهود التي سجلت ما بين 2015 و2019 ومكنت من تعميم الغطاء باللقاحات باستثناء الالتهابات الكبدية من نوع "ب" فإن برنامج اللقاحات لم يحقق الأداء المنشود.

ويؤثر هذا الوضع بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان نتيجة الأعباء المترتبة على التكفل بالأمراض. وفي هذا الإطار تم عام 2013 اعتماد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي بوشر بتنفيذها عام

2016 من خلال استحداث سجل اجتماعي لاستهداف السكان المعنيين وبرنامج وطني للتحويلات الاجتماعية (تكافل). وقد تم إدراج هذا البرنامج في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الفترة 2016 – 2030 من أجل مساعدة الفئات الأكثر هشاشة.

وعلى صعيد التغذية وبحسب المسح المتعلق بانعدام الأمن الغذائي لعام 2021، كانت نسبة انتشار سوء التغذية الحادة على الصعيد الوطني بحدود 11,1% مقابل 9,5% عام 2016 أما سوء التغذية الشديد فقد بلغ 1,9%. وفيما يخص سوء التغذية المزمن فإن الوضع قد تحسن بشكل ملحوظ وكان تحت مستوى الـ20% أي 17% عام 2021 مقابل 23,3% عام 2018 مع 3,7% من الحالات شديدة الحدة. ويعتبر تحسين التغذية إحدى ضرورات تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية كما يمثل في آن واحد عاملا ومؤشرا على رفاه السكان وعلى التقدم الوطني.

ومن ناحية أخرى، تبلغ النسب السنوية لانعدام الأمن الغذائي في صفوف الأسر 30% في مواسم الحر و20% في مواسم ما قبل الحصاد. أما الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي فيصل عددهم عند الذروة إلى 800.000 نسمة. وتوجد أيضا فوارق هامة في هذا المجال ما بين وسط الإقامة (المدينة، الريف) وما بين الولايات.

وقد تم التركيز في موريتانيا على الصحة الإنجابية وخاصة عبر مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي (سويد) الذي يهدف عموما إلى تسريع التحول الديمغرافي وتحقيق أهداف أكثر شمولا: تفعيل العائد الديمغرافي والحد من اللامساواة على مستوى النوع في الدول الأعضاء. ويعمل المشروع كذلك باتجاه المراهقين والفتيات ما بين 10 إلى 19 سنة ممن يمكن أن يتعرضوا لمخاطر زواج الأطفال والحمل المبكر وتشوهات الأعضاء التناسلية النسائية وترك الدراسة في سن مبكرة كما يستهدف مجتمعات هؤلاء: الأطفال والرجال. ويتوزع المشروع إلى المكونات الثلاثة التالية:

1. زيادة الطلب على منتجات وخدمات الصحة الإنجابية للأم والطفل والمواليد الجدد والتغذية عبر التحسيس حول التحول الاجتماعي والسلوكي وتمكين النساء والفتيات؛

2. تعزيز القدرات الجهوية والإقليمية من أجل تحسين عرض منتجات الصحة الإنجابية وصحة الأم والمواليد والأطفال والتغذية وتوفير العمال ذوي الكفاءة؛

3. تعزيز المناصرة والحوار السياسي وقدرات تصميم السياسات التي تتناول العائد الديمغرافي وتنفيذ المشروع.

وبخصوص النفاذ إلى مياه الشرب في الفترة 2016 – 2020 فإن جميع الأنشطة والمشاريع التي تمت في هذا الإطار تمخضت عن الإسهام بشكل معتبر في تحسين نسب النفاذ إلى مياه الشرب في الوسط الريفي (62,1% عام 2015 و76% عام 2020) وتحسين نسبة التزويد التي بلغت 76% عام 2020 ونسبة الربط بالشبكات التي انتقلت إلى 42% خلال نفس السنة (2020). وفي هذا الإطار، أنجز العديد من المشاريع من أجل تعبئة ومتابعة وحماية المصادر المائية. وفي الوسط الحضري ساهم نظام صرف مياه المطر في خفض مستوى المياه الجوفية على مستوى نواكشوط بالرغم من أنه يقارب 20% في المدن القابلة للربط بشبكة جماعية. أما إعادة استخدام المياه المستعملة فلم تسجل زيادة تذكر على مستوى كل من نواكشوط ونواذيبو حيث تقارب 30%.

وفيما يتعلق بالطاقة، فإن نسبة السكان الذين يلجون إلى الكهرباء في موريتانيا قد انتقلت من 41% عام 2017 إلى 44% عام 2020 مع وجود تباينات كبيرة بين الوسطين الحضري والريفي. وفي هذا الإطار جرى العديد من الأشغال المتعلقة بالبنى التحتية للشبكات الكهربائية لتحقيق المزيد من تزويد البلاد بالكهرباء: وفي عام 2020 تم إمداد أجزاء واسعة بشبكة بطول 3000 كلم من الجهد المنخفض و1000 كلم من الجهد المتوسط و800 كلم من الجهد العالي. ويلاحظ من جانب آخر أن موريتانيا تتوفر على احتياطي من الغاز بكميات مصنفة عالميا وعلى مقدرات معتبرة من الطاقة الشمسية والهوائية في طور الإنجاز. وتتوفر البلاد كذلك على موارد كهرومائية هامة يجري تطويرها على مستوى منظمة استثمار نهر السنغال وإلى موقع جغرافي مناسب على مقربة من الأسواق الأوروبية والأمريكية وإمكانات لتطوير مشاريع لتخزين الفائض من الطاقة الشمسية والهوائية وتحويله إلى مخزون غازي "Gas-to-Power" وكذا الهيدروجين غير المشبع بالكربون ومقدرات كبيرة لتصدير الطاقة والغاز المسال والهيدروجين. وبالرغم من هذه المقدرات الكبيرة فإن القطاع يؤثر على المالية العامة. ولا تزال هناك حاجة للقيام بالمزيد من الأنشطة لزيادة قدرة القطاع على التنافس واستغلال جميع مقدراته سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي (بوجه خاص في مجال البنى الأساسية والإطار المؤسسي).

وعلى مستوى الإسكان تتمثل أكبر التحديات التي تواجهها موريتانيا في اعتماد سياسات وآليات لنفاذ الجميع إلى الملكية العقارية وشمول الاستفادة من الخدمات الجماعية وتعزيز التجهيزات الاجتماعية (التعليمية، الصحية، الرياضية والإدارية) على مستوى المدن. وقد سمح انطلاق برامج للمساكن الاقتصادية والاجتماعية لصالح المواطنين ذوي الدخل المنخفض في المراكز الحضرية ببناء 700 سكن اقتصادي (600 في ازويرات و50 في الشامي و50 في سيلبابي) إضافة إلى 854 سكن اجتماعي (148 في منطقة الميناء القديم و706 في نواذيبو).

ويتبين مما سبق أن التنمية في موريتانيا لا يمكن أن تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده وإنما يجب أن تشمل الأبعاد الاجتماعية الأخرى وخاصة مجالات التنمية البشرية وترقية الحقوق وخاصة المساواة وحماية السكان الأكثر هشاشة والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية القاعدية. ومن الملاحظ أيضا أن النمو الديمغرافي يؤثر كثيرا على المكاسب الاقتصادية وينذر بإعاقة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

وهناك حاجة ماسة إلى إصلاحات هامة لتحويل رأس المال البشري إلى مرتكز أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030. وسيتطلب ذلك في المرحلة الأولى تعزيز عرض الخدمات على صعد الجودة والنفاذ الفعلي وفي المرحلة الثانية دعم رأس المال البشري بما يتماشى مع التطلعات في المجال الاقتصادي.

وفي هذا الإطار بالذات، أدرجت الحكومة الموريتانية مواضيع التشغيل والشباب في طليعة أولوياتها مع مراعاة مختلف التباينات التي تتعلق ببعض الأبعاد مثل النوع والهشاشة الاجتماعية (الفقر بوجه خاص). وقد تجسد ذلك في اعتماد العديد من الاستراتيجيات التي تتماشى مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويتعلق الأمر بالنهوض بالتشغيل وترقية الشباب من أجل تشجيع الاندماج الاجتماعي لمختلف الفئات السكانية (في معظمها دون سن 35) واحتواء الجميع وخاصة الشباب في وسط اجتماعي واقتصادي مناسب (الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، الاستراتيجيات الوطنية للشباب والرياضة والترفيه، تعزيز النظام التعليمي).

ج. الإطار البيئي

يندرج الإطار البيئي بشكل مباشر في الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة كما يراعي أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وتتوزع الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة إلى أربعة محاور استراتيجية:

1. الحكامة البيئية؛

2. البيئة الخضراء؛

3. البيئة الزرقاء؛

البيئة الرمادية.

ويتم التكفل بهذه المحاور في إطار مجموعة من الاستراتيجيات والخطط المتخصصة منها: الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيئي واستراتيجية المناطق الرطبة وخطة العمل الوطني للبيئة والتنمية المستدامة وخطة العمل لمكافحة التصحر وخطة التكيف مع التغيرات المناخية. كما أن هذا الإطار يأخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومن الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية والمستدامة وغيرها من الاستراتيجيات والخطط القطاعية المتخصصة التي تغطي الفترة 2016 – 2020.

وعلى الصعيد البيئي، تقع غالبية التراب الموريتاني في المناطق القاحلة ولذلك فإنها معنية بإشكالية التصحر. وتشير السيناريوهات المتعلقة بالمناخ إلى عدة اتجاهات بالنسبة لموريتانيا حيث يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات على زوال الهضبة الشاطئية (على المدى البعيد) وإلى ارتفاع درجات الحرارة بشكل ملحوظ مع ما يترتب على ذلك من مخاطر حول صحة البشر (على المدى القصير المتوسط).

كما أن موريتانيا في طور الانتقال من مجتمع زراعي ورعوي وبدوي إلى مجتمع حضري يسود فيه القطاع الثالث والاستغلال المنجمي والنفطي والصيد البحري وكذلك التحول الصناعي المتنامي.

ومن شأن هذا التطور الذي يحدث على مستوى ساحل البحر أن يتزامن مع تحديات جديدة وأن يؤدي إلى حدوث مخاطر بيئية جديدة (فرط استغلال الثروات السمكية، التحضر القوي، زيادة النفايات الصلبة والسائلة، مخاطر غمر مدينة نواكشوط، التلوث بفعل تسرب المواد الهيدروكربونية، التلوث بفعل المعادن، الصناعات والتهريب). كما أن منطقة الشاطئ والبحر تتعرض لضغط بشري قوي يرتبط بفرط الاصطياد وقيام بنى أساسية اجتماعية واقتصادية على الشواطئ (موانئ، فنادق، مصانع).

وتنجر عن التنمية في موريتانيا ضغوط على التنوع البيئي. وفي الوقت الحالي توجد في موريتانيا نباتات وحيوانات ثديية يتميز بها الوسط الصحراوي كما أنها نجت من قطع الأشجار ومن مسار التصحر. وتتجمع هذه الموارد ضمن تجمعات صغيرة يعتبر بعضها من خصائص ورموز البلد. ويشير تصنيف هذه العينات إلى وجود 4 أنواع من الحيوانات (عجل البحر، الغزال /الدامي، وغزلان الآداكس والأروية) المهددة بالاصطياد بشكل خطير. أما الغطاء النباتي فهو فقير بطبيعته ويرتبط إلى حد كبير بتساقط الأمطار. وهناك أنواع نباتية نادرة أو مهددة بالزوال وهي تستحق بذلك إجراءات حماية خاصة. وبالنظر إلى ندرة هذا الغطاء النباتي وإلى الضغوط التي يتعرض لها، توجد مخاطر بوقوع نزاعات بين المنمين والفلاحين.

وعلى مستوى الصيد نلاحظ استغلالا مفرطا لهذا المورد كنتيجة لجهد الصيد الكبير. وعلى وجه العموم، سجل استغلال الثروات السمكية زيادة معتبرة وتأثيرا سلبيا على التنوع البيئي البحري.

ويترتب على توجه مختلف القطاعات الاقتصادية تأثير قوي على البيئة وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار في إطار الجهود التنموية في البلد. وعلى وجه الخصوص فإن البنى الأساسية والأنشطة الاستخراجية التي تستخدم السيانيد والزرنيخ والزئبق يمكن أن تؤدي إلى تلوث الجو وإلى دمار وخراب في المساكن. وإذا لم تؤخذ هذه الأخطار البيئية بعين الاعتبار فإنها ستؤثر سلبا على الوسط الطبيعي والسكان والمجاري المائية.

وفي هذا الإطار فإن التلوث المرتبط بالأنشطة الصناعية وخصوصا بالاستغلال المنجمي يؤدي إلى تسرب كميات كبيرة من الأتربة والغبار المشبع بالأمينت وبالجزيئات الدقيقة المسؤولة عن تفشي مرض السيليكوز وعن عوامل أخرى تؤثر مباشرة على تلويث الطبيعة. وتهدد هذه الملوثات صحة السكان. وتؤكد الشركات الصناعية والمعدنية أن أنظمة تسيير البيئة الخاصة بها مصممة وفقا للتشريع الموريتاني وأنها تستجيب للمواصفات الدولية. غير أن المجتمع المدني والعمال يتهمونها غالبا بمسؤوليتها عن التلوث دون إثبات ذلك بالأدلة العلمية القاطعة. ويشار من ناحية أخرى إلى أن عمليات تعاطي التنقيب عن الذهب التي تزايدت بقوة منذ عام 2016 واللجوء على نطاق واسع إلى استخدام الزئبق والسيانيد من شأنها أن تشكل تهديدا بيئيا وصحيا جديدا يجب التغلب عليه رغم ما يجلبه هذا النشاط من مزايا من حيث خلق فرص العمل (أكثر من 25000).

وعلى مستوى المقالع فإن استغلالها يسبب الكثير من الأضرار البيئية كنتيجة لعدم التقيد بالبنود التي تنص على سدها وإعادة تأهيل المواقع بعد التوقف عن الاستغلال كما ينص على ذلك دفتر الشروط الذي يخضع له استغلال المقالع. وفضلا عن ذلك فإن ظهور النشاط الرقمي واستعمال الكابلات البحرية من شأنهما أن يؤثرا بالفعل على الحياة البحرية والنباتات والساكنة الطبيعية في هذه الأنظمة البيئية المميزة ومن هنا يجب تحليل هذه العناصر ومراعاتها لدى إقامة هذه المنشآت.

ومن الجدير ذكره كذلك وجود بعض النواقص والعقبات المتعلقة بالنصوص القانونية فيما يخص عمليات التقييم البيئي والاجتماعي ومنظومة تطبيقها. وهكذا فإن المرسومين المتعلقين بدراسة التأثير البيئي والاجتماعي يتعين تحديثهما لمراعاة قائمة المنشآت والاستصلاحات والبنى الأساسية التي يجب أن تخضع لعمليات التقييم البيئي والاجتماعي مع الحرص على مراعاة المرحلة السابقة لتقييم الأنشطة.

ومن جهة أخرى فإن سوء تسيير الأحواض التي تزود المجاري المائية يعود إلى كون المنشآت المائية (السدود والآبار) يتم إنجازها دون دراسة دقيقة. وهكذا وفي بلد صحراوي بنسبة 75% وتتميز المياه بالندرة يلزم اعتماد منظومة تسيير متكاملة لمياه الأحواض التي تمد المجاري المائية وفق منظور يراعي التنمية المستدامة.

وأخيرا فإن مسألة التغيرات المناخية وتأثيراتها المتوقعة على موريتانيا تطرح ذاتها بإلحاح. وتنتمي موريتانيا إلى إحدى مناطق العالم الأكثر هشاشة وتأثرا بالتغيرات المناخية التي أصبحت آثارها بادية على جميع قطاعات الاقتصاد والأنظمة البيئية والساكنة وخاصة النساء والأطفال. وبحسب السيناريوهات المناخية (فريق الخبراء الحكوميين المتخصصين في تطور المناخ لعام 2007) فإن المناخ سيتغير في ظرف 20 سنة باتجاه اتساع التصحر وزيادة وتكرار الحوادث المناخية شديدة التأثير وانخفاض منسوب الأمطار. ويتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تأثيرات سالبة على المدى القصير ويمكن أن نذكر منها

فيما يخص التأثير على الأراضي: (1) عوامل تعرية التربة؛ (2) انحسار المراعي؛ (3) تراجع المساحات الصالحة للزراعة؛ و(4) نضوب المياه بالارتباط مع التطور الديمغرافي في البلد. وعلى مستوى الشاطئ والبحر فإن التأثيرات على المدى القصير تتعلق بما يلي: (1) تدرج تناقص الحاجز الشاطئي؛ (2) زيادة عدد البحيرات؛ (3) اختفاء الحوض الشاطئي؛ و(4) تغير المخزون السمكي بالارتباط مع تغير درجات الحرارة.

ويترتب على كل ذلك ضرورة تزود البلد بخطة طوارئ متعددة الجوانب لمواجهة مختلف التهديدات بحدوث كوارث طبيعية.

وعلى الصعيد الدولي، التزمت موريتانيا بالكامل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية واتفاق باريس للمساهمة في الجهود العالمية للحد من انبعاث الغازات الملوثة عن طريق المساهمة حسب قدراتها في جهود مكافحة هذه الظواهر. ومن بين هذه المقدرات، توفر موريتانيا على مقومات ضخمة لإنتاج الطاقة النظيفة الهوائية والشمسية. وتشمل القدرة على مساهمة موريتانيا بعد تحديثها، الحد من انبعاث الغازات الملوثة على صعيد الاقتصاد بنسبة 11% عام 2030 وذلك بالمقارنة مع السيناريو المرجعي ويمكن أن يتحقق ذلك بمجهودات ذاتية مدعومة دوليا وبما يفوق المساعدات التي تلقاها البلد لغاية عام 2020. وبفضل زيادة الدعم، تستطيع موريتانيا أن تضمن حيادها الكربوني لحد تخفيض الانبعاثات بنسبة 92% بالمقارنة مع ما كان يقام به سابقا. وتبلغ تكلفة هذه المساهمة 34.255 مليون دولار منها 635 مليون بدون شروط أي 1,85%.

وبحكم هشاشتها الكبيرة، فقد عملت موريتانيا على توسيع قدراتها على التكيف لتشمل الجوانب التالية: حماية الأنظمة البيئية والمحافظة عليها بما في ذلك المناطق الرطبة والتسيير المستدام للمراعي والمحافظة على التنوع البيئي والصيد وزراعة الأسماك والإسكان والعمران الحضري والزراعة والأمن الغذائي بما في ذلك تحسين السلالات، الصحة الماء تسيير الشاطئ منع الحوادث المناخية الخطيرة، البنية التحتية والتعليمية. ويعتمد هذا الاستعداد على برنامج لتحضير النفاذ إلى صندوق المناخ الأخضر (Readiness) وعلى نتائج الدراسات الأولية التي أنجزت في إطار مسار إعداد البرنامج الوطني للتكيف على مستوى البلد.

ويجدر التذكير كذلك بأن موريتانيا وعشر بلدان إفريقية أخرى تنتمي إلى مشروع السور الأخضر الكبير. ويتعلق هذا المشروع الضخم بمكافحة التصحر عن طريق إقامة حزام نباتي على مسافة 8000 كلم انطلاقا من السنغال وحتى جيبوتي.

د. طموحات خطة العمل الثانية للاستراتيجية

كشفت جائحة الكوفيد 19 عن الحاجة الماسة إلى إعادة صياغة استراتيجية جديدة للتخطيط بما يتلاءم مع الواقع الموريتاني والعمل بالوسائل والسياسات التي تتلاءم مع السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين رفاه المواطنين الموريتانيين. وأبرزت الأزمة وجود عدد من التحديات البنيوية التي أدت إلى تفاقم الآثار السلبية للأزمة الحالية وخاصة: (1) عدم الاستعداد للأوضاع الاستعجالية وعدم القدرة على العمل بخطط استعجالية ملائمة؛ (2) بنية ميزانوية وطنية غير كافية حيث أنها لا تعطي الأولوية بشكل متزامن للنمو الاقتصادي ولرفاه المواطنين. وتبعا لذلك يكون من المهم أن تحمل خطة العمل الثانية للاستراتيجية، للفترة

2021 – 2025 حلولا تتناسب مع السياق العام في موريتانيا بعد إجراء تشخيص شامل يتم إعداد قبل وأثناء اجتياح الكوفيد 19. ومن شأن هذه الطموحات أن تسمح بتوفر الشروط التالية:

1. موريتانيا مزدهرة وجذابة، قادرة على استغلال مقدراتها الاقتصادية والبيئية عبر النهوض بالتنمية وتنويع الاقتصاد بفروعه الإنتاجية وخاصة من خلال خلق الثروة معبرا عنها بنسبة نمو في الناتج الداخلي الخام السنوي بنحو 7,5% على مدى السنوات الأربعة القادمة.
2. موريتانيا تقوم كنموذج للتنمية المستدامة عبر التقيد بالتزاماتها الوطنية والدولية ومراعاة الأبعاد المتعلقة بالاستدامة في إطار تنميتها الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على مواردها الطبيعية وعلى ثروتها البيئية.
3. موريتانيا تضع العامل البشري في صدارة اهتماماتها وتنجح في القضاء على الفقر المدقع.
4. موريتانيا تساهم في خلق مجتمع عادل وهادئ، وماضية في مكافحة مظاهر عدم المساواة الاجتماعية بجميع أشكالها وخاصة ما يتعلق منها بالنوع.
5. موريتانيا تحمي مواطنيها الأكثر هشاشة وخاصة الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.
6. موريتانيا توفر لسكانها جميع المتطلبات الضرورية لحياة كريمة وخاصة في مجال النفاذ إلى البنى الأساسية (التعليم والصحة والماء والكهرباء).
7. موريتانيا ناهضة ومتصلة ببقية العالم بعد انطلاق التحول الرقمي.
8. موريتانيا تتوفر على نموذج للحكامة جيد الأداء وقادر على ضمان تسيير فعال لترابها على جميع المستويات.

III. المرتكزات الاستراتيجية للتدخل

من أجل الاستجابة للطموحات المبينة أعلاه، يستعرض هذا الجزء من التقرير كل مرتكز من مرتكزات الاستراتيجية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك الورش التي يجب تكتمل خلال خطة العمل الثانية. ويتوزع كل مرتكز إلى ورشة يمكن أن تكون موضع العديد من التدخلات.

1. المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع

يهدف هذا المرتكز إلى توفير الظروف اللازمة لحصول تحولات بنيوية في الاقتصاد والمجتمع ينتظم حول 3 قطاعات أو مجالات عمل: (1) النهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة؛ (2) التسيير البيئي المعقلن للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث؛ و(3) تعزيز البنى التحتية التي تدعم النمو. وينبغي أن يكون التحول المنشود من خلال هذا المرتكز متماشيا مع السعي إلى استفادة جميع فئات المجتمع وخاصة النساء والأشخاص الأكثر هشاشة وذلك على مستوى كافة أنحاء التراب الوطني (من حيث التأثير عبر خلق فرص العمل ورفع مستوى الدخل أو النفاذ إلى البنى التحتية الأساسية). كما أن البعد الإقليمي يكتسي أهمية قصوى وذلك لتحقيق موريتانيا أكثر ديناميكية ووضع حد للتركيز الاقتصادي الملاحظ على مستوى مدينتي نواكشوط ونواذيبو. وينبغي كذلك أن يراعي هذا التحول، على مستوى المقاربة المعتمدة، الأبعاد البيئية الضرورية لحماية الموارد الطبيعية الوطنية ومكافحة التغيرات المناخية والتلوث بأنواعه.

أ. الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع

يتمثل الهدف المنشود من وراء هذه الورشة في توزيع الأنشطة الإنتاجية عن طريق الاستغلال المستدام للمقدرات القطاعية المتاحة عبر المزيد من إدماج شبكات القيمة الاقتصادية وتعزيز القيمة المضافة التي تتحقق محليا وتشجيع الصادرات أو إحلال الواردات. وهكذا فإن الاقتصاد الموريتاني يتميز بتركيز قطاعي للقيمة المضافة وبضعف التنوع في النشاطات الإنتاجية رغم مقدرات عالية تعتمد على الموارد، وضعف تثمين الإنتاج المحلي متجسدا في الصادرات انطلاقا من مواد خام أو غير مصنعة وواردات ضخمة من المنتجات المصنعة.

هناك 8 قطاعات إنتاجية تمثل مقدرات كبيرة يمكن أن تساهم في التنوع الاقتصادي في موريتانيا: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، الصناعات الاستخراجية، الصناعات المعملية، الصناعة التقليدية، التجارة والسياحة.

وقد أبرزت الدراسة أيضا، فيما يخص النوع، أن النساء توجدن على الهامش بالنسبة لاستغلال هذه المقدرات. فعلى سبيل المثال، هناك 4 نساء من أصل 10 يعملن في القطاع الريفي حيث يصعب عليهن امتلاك الأرض. وتتوجد النساء إلى حد معين في بعض المجالات كتجارة الملابس والحلي وبيع الذهب وتصنيع المواد الطبيعية والصيد (إنتاج مشروبات طبيعية، تصنيع تقليدي للسمك). على المستوى الاقتصادي المصنف، فإن النساء تعملن عادة في المواقع التي ينظر إليها بأنها في "أدنى المراتب".

وتتوزع هذه الورشة إلى 8 تدخلات تمثل القطاعات الإنتاجية المستهدفة.

- **التدخل رقم 1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة**

يستخدم القطاع الزراعي عددا كبيرا من السكان وتقدر مساهمته في الناتج الداخلي الخام بحدود 4% عام 2020. وتتم إدارته انطلاقا من الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2016 – 2025) وتتوفر البلاد على مقومات هامة من الأراضي الصالحة للزراعة (513.000 هكتار، أي 0,44% من إجمالي مساحة البلد) التي تتوزع إلى مناطق زراعية وإيكولوجية: (1) المنطقة الصحراوية (16000 هكتار أي 3%)؛ (2) المنطقة الساحلية (310.000 هكتار أي 61%)؛ (3) منطقة حوض النهر (175.000 هكتار أي 34%)؛ و(4) المنطقة البحرية (12000 هكتار أي 2%). وتعاني هذه الأراضي من سوء الاستغلال مع أنه يمكن استثمارها في إطار الأمن الغذائي.

ويتمثل التحدي الأبرز أمام مجال الزراعة في الاستفادة من المقومات الكبيرة فيما يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية من أجل تنويع وتكثيف المزروعات بفضل الاستثمارات العامة والخاصة.

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية حول:

9. تكثيف وتنويع الإنتاج الزراعي من خلال تحسين أنظمة الإنتاج المطرية لتثمين الزراعات التقليدية (شعب الحبوب التقليدية) ودعم وتنمية الزراعة في الواحات. ويتعين بذل جهود خاصة على مستوى: (1) التحولات الزراعية؛ (2) استحداث وكالة للقرض الزراعي؛ (3) إعداد وتنفيذ استراتيجية لتطوير الأسواق (الواردات والصادرات).

10. زيادة القدرة التنافسية للشعب الزراعية عبر تحسين البنى الأساسية وتجهيزات التخزين والتصنيع والتعليب وتطوير تسويق المنتجات الزراعية.
11. التسيير المستدام للموارد الطبيعية عبر النهوض بالتسيير العقاري بما يضمن اندماج جميع الأطراف (الجماعات المحلية، الدولة، المستثمرون الخواص)، حماية وإعادة تأهيل الأراضي الصالحة للزراعة وتخزين التسيير والاستثمار في المناطق الرطبة والمناطق غير المستغلة القابلة للري مع السيطرة كليا أو جزئيا على الموارد المائية اعتمادا على اتفاقيات ثلاثية تتألف من الدولة والملاك التقليديين والمستثمرين الخواص (سياسة التكتلات).
12. تحسين جودة الخدمات الزراعية عبر تعزيز قدرات المصالح المركزية واللامركزية وأنظمة البحث الزراعي ومنظومة المشورة الزراعية والتكوين والاندماج المهني وكذلك تحسين ظروف العمل بما في ذلك العمال المهاجرون.

- **التدخل رقم 1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية**

يعتبر قطاع التنمية الحيوانية أحد أهم دعائم الاقتصاد الموريتاني ويخضع للخطة الوطنية للتنمية الحيوانية وقد كانت مساهمته في الاقتصاد الوطني بحدود 10,9% كمعدل في الناتج الداخلي الخام وعلى مدار الفترة 2016 – 2020. وبلغ معدل نسبة النمو الحقيقي السنوي 4,2% خلال الفترة المذكورة. ويوفر مداخيل لما يقارب 60% من السكان ويتألف من 3 أنظمة: (1) التنمية الحيوانية على نطاق واسع؛ (2) التنمية القارة؛ (3) التنمية في محيط التجمعات الحضرية. وقد ظلت أعداد المواشي في تزايد مستمر باستثناء فترات الجفاف الشهيرة كما حصل عام 1973.

تتكون أبرز شعب قطاع التنمية الحيوانية من اللحوم الحمراء، الحليب، الجلود بنوعيها الخام والمعالج والطيور الداجنة. ويتمثل أهم تحدي يواجهه القطاع في تحقيق نمو متسارع ومتنوع بما يخدم مكافحة الفقر بالاعتماد على هذه المقدرات.

وتنتظم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حول:

- تعزيز الحكامة في القطاع عبر إشراك الأطراف المعنية وتعزيز الإطار القانوني وتحسين المرافق العمومية المسؤولة عن الإشراف على القطاع بشكل يجعلها أكثر حضورا وأحسن أداء وهي تقوم بمهامها السيادية. ويجب أن يتم ذلك في إطار مقاربة شمولية تهدف إلى التنمية المندمجة للقطاع.
- تطوير الشعب الحيوانية عبر زيادة الإنتاج كما ونوعا مع ضمان تصريف المنتجات على نحو أفضل في الأسواق الوطنية والدولية.
- تطوير الاقتصاد الرعوي والتنمية الحيوانية على مستوى الأسرة عبر تعزيز تسيير الثروات الرعوية وتطوير الموارد المائية الرعوية (بما في ذلك التسيير المعقلن للمياه السطحية) وتثمين المعارف التقليدية والتنمية الحيوانية على نطاق ضيق وتعزيز قدرات الرعاة والمنمين والجزارين.
- تحسين الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية من أجل تحسين إنتاجية المواشي وتعزيز أمن ورفاه المستهلكين.
- تطوير التصنيع في القطاع من أجل تعزيز القدرات والتثمين وكذلك تصدير المنتجات الحيوانية.
- تعزيز النظام الإحصائي الوطني للثروة الحيوانية من أجل ضمان الإشراف الفعال وإدارة القطاع.

- **التدخل رقم 1.3: إدماج الصيد في الاقتصاد وتثمين منتجات البحر والمحافظة على الثروة البحرية**

يتوفر قطاع الصيد البحري الذي بلغ نصيبه من الناتج الداخلي الإجمالي حوالي 6,5% عام 2020 على مقدرات تقارب 1,8 مليون طن منها 1,5 مليون طن قابلة للاستغلال بما في ذلك 42000 طن من رأسيات الأرجل و7840 طن من القشريات و1,4 مليون طن من أسماك السطح (أسماك صغرى وتونة) و97000 طن من أسماك العمق و300000 طن من المحار غير المستغل. وقد مكنت السياسات المبنية على مبدأ الاستغلال المستدام لهذه المقدرات من تحقيق تقدم كبير في مجال الصيد في عرض البحري والصيد الشاطئي والصيد التقليدي. ورغم ذلك لم تكن النتائج دائما في مستوى الطموح بسبب الاستغلال المفرط وغياب خلق القيمة المضافة محليا.

وتتمثل أبرز التحديات التي تقف أمام القطاع في ضمان استغلال مستدام لمقدرات الصيد البحري وتحقيق التنمية المتكاملة بما يساهم في زيادة القيمة المضافة المحلية بما في ذلك مجال الصيد القاري لما فيه مصلحة الساكنة.

وتتمحور أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية حول النقاط التالية:

- الإسهام المتزايد لقطاعات الاقتصاد البحري في التنمية الاقتصادية والبشرية للبلاد عبر زيادة التحويل والتصنيع وعقلنة كافة مراحل سلسلة القيمة من أجل زيادة القيمة المضافة محليا.
- تشجيع الإبداع وتطوير شعب إنتاجية جديدة كزراعة الأسماك مع تنويع استغلال منتجات البحر والعينات المهملة الأخرى (المحار).
- استدامة الثروات السمكية والبحرية والمحافظة على الوسط عبر استغلال محكم فيه ومستدام وعبر المراقبة وتفتيش السواحل البحرية.
- تعزيز إطار الحكامة وقطاع الصيد والاقتصاد البحري.

- **التدخل رقم 1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية**

تحتل الصناعات الاستخراجية مركزا مهما في الاقتصاد الموريتاني. وعلى العموم يسجل نصيبها من الناتج الداخلي الإجمالي اتجاها تصاعديا منذ عام 2016، وهي السنة التي تميز فيها الوزن النسبي للقطاع بالهبوط (6,2%)، ليبلغ 15,1% بحسب تقديرات عام 2020. وعلى مستوى الصناعات الاستخراجية، يمكن التمييز بين فئتين فرعيتين هما: المواد الهيدروكربونية والمعادن.

وفيما يخص المواد الهيدروكربونية، بدأ الاستغلال بالإنتاج في عرض البحر لحقل شنقيط النفطي. وقد تم إنهاء العملية في شهر مايو 2018 بعد إنهاء خدمة السفينة العائمة المتخصصة في الإنتاج والتخزين والتفريغ (FPSO). أما مشروع تطوير حقل السلحفاة آحميم (اختصار GTA) فإنه يتقدم بشكل جيد وينتظر إنتاج الشحنات الأولى من الغاز في عام 2023. وتبعث الاكتشافات المحققة في حقل "بير الله" على التفاؤل لأن احتياطي الغاز أكبر مما هو موجود في حقل GTA كما أن الحقل المذكور يوجد بالكامل داخل المياه الإقليمية الموريتانية. وقد بلغت مقدرات الموارد الغازية اليوم مستوى يمكن معه التفكير في تبؤ موريتانيا مركزا متقدما بين الدول التي تنتج الغاز الطبيعي المسال.

وبالنسبة للمعادن، سيطر الحديد على مدى سنوات عديدة على الصدارة قبل أن يلتحق به الذهب والنحاس والجبس. وهكذا فإن القطاع المنجمي يعتبر منذ منتصف العشرية الأولى من القرن 21 المحرك الرئيسي للاقتصاد الموريتاني بالرغم من أنه يرتبط إلى حد كبير بتقلبات الأسعار العالمية لهذه المعادن. وفي عام 2021، بلغ الإنتاج السنوي للحديد 12,7 مليون طن وكان إنتاج الذهب لعام 2020 بحدود 13 طن مقابل 28.000 طن من النحاس. وتشير الأرقام الصادرة عن الوكالة الوطنية للإحصاء والبيانات الديمغرافية والاقتصادية إلى مساهمة النشاطات المنجمية في الناتج الداخلي الخام كانت بنحو 3,2% منها 2,3% للحديد مقابل 0,9% للذهب والنحاس. ومثلت مداخيل المعادن أكبر نصيب في صادرات البلد أي 59,8% عام 2019 (الحديد 31%؛ الذهب 22% والنحاس 6,8%). وبالنسبة للتشغيل كان القطاع الصناعي أحد أكبر المشغلين الرسميين عبر خلق 15.000 فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة.

يضاف إلى ذلك الشق التقليدي في قطاع الصناعات الاستخراجية الذي تجسد منذ نصف العقد الأخير بالأهمية المتزايدة في خلق فرص العمل في عدة مجالات منها 47.000 فرصة عمل مباشرة و100.000 فرصة عمل غير مباشرة للعام 2020.

ويتمثل التحدي الأبرز في هذا السياق في تحويل القطاع المنجمي إلى مرتكز مهم باتجاه دعم نمو متنوع، قوي ويخدم الجميع بشكل مستدام وذلك عبر تحسين مناخ الأعمال من أجل زيادة جاذبيته للمستثمرين.

وتعلقت أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية بالجوانب التالية:

- مراجعة الإطار القانوني المنجمي وتسريع استغلال مناجم الحديد التي لم يتم تفعيل رخص استغلالها وعقلنة الإجراءات ومسار الترويج.
- النهوض بالمقدرات المنجمية عبر التنوع في استغلالها (اليورانيوم، الفوسفات، الرمل الأسود).
- تثمين مقدرات القطاع الكامنة وخاصة عن طريق زيادة اندماج سلاسل القيمة السابقة واللاحقة (التثمين، التحويل والتسويق) وتحسين المناخ الإجمالي للأعمال لجعل القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين.
- تعظيم مساهمة القطاع الاستخراجي في الرفاه الاجتماعي عبر تنفيذ سياسة بيئية واجتماعية متميزة وتناسق سياسات المسؤولية الاجتماعية للفاعلين وتحسين دور النساء في القطاع المنجمي وظروف عملهن وخاصة على مستوى الشق التقليدي من القطاع وتعزيز الشفافية في تسييره.
- إدماج شبه القطاع الهيدروكربوني في الاقتصاد الوطني كأولوية استراتيجية عبر ترقية الصناعات الغازية وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع.
- تعزيز البنى الأساسية التي تدعم القطاع الاستخراجي وخاصة إسناد الهيئات المتخصصة للمساهمة في التعريف أكثر فأكثر بالمقدرات الباطنية في موريتانيا.

- **التدخل رقم 1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام**

تعتبر الصناعة أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث إن حضوره كبير أو يمكن الرفع منه على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية الأخرى. وقد تم اتخاذ العديد من الإصلاحات بالاعتماد على سياسات التنمية الصناعية المتعاقبة. وقد باشرت موريتانيا في البداية باعتماد سياسة تدخل الدولة مباشرة عبر إنشاء مؤسسات عمومية أو شركات ذات اقتصاد مختلط. وانطلاقا من عام 1979 تم العمل

بمنظومة لتحفيز الاستثمار الخصوصي تلتها في عام 1989 إصلاحات تهدف إلى تحرير الاقتصاد. ومن بين هذه الإصلاحات، يجدر التنويه بإنشاء الإدارة العامة لترقية القطاع الخاص. ورغم كل ذلك لم تتحقق الأهداف المنشودة بسبب عدم مراعاة المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية وإشكاليات التقدم التكنولوجي والابتكار. وهكذا ولحد الآن، تم التركيز أكثر على دوائر التوزيع (التجارة والتبادل) على حساب الإنتاج بالنسبة للاقتصاد الموريتاني. وفيما يخص التشغيل كان عدد السكان النشطين الذين يشغلهم قطاع الصناعات المعملية لعام 2017 بحدود 84.000 شخص منهم 47.000 من النساء.

وتتمثل أكبر التحديات أمام قطاع الصناعة في ضرورة تزويد البلاد بصناعة متنوعة على مستوى جميع القطاعات الإنتاجية وبتشجيع الابتكار والبحث والتحويل وتشجيع سلاسل القيم في الشعب الواعدة لدعم النمو والإسهام في التنمية الاقتصادية وفي مكافحة الفقر.

وتتمحور أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية حول الآتي:

- إيجاد محيط يركز أكثر على تنمية الصناعات مع الحد من تكاليف عوامل الإنتاج وبوجه خاص الطاقة وتوفير المدخلات (المواد الأولية).
- تثمين المقدرات الصناعية وتوفير اليد العاملة الماهرة بما يستجيب لاحتياجات القطاع من الكفاءات بفضل المواءمة بين التكوين والتشغيل.
- النهوض بجودة المنتجات الصناعية بفضل إقامة مختبرات عالية الأداء وتراعي المواصفات المتعلقة بمقاييس الجودة.
- النهوض بالابتكار والبحوث وكذلك استخدام التكنولوجيا الجديدة في الإنتاج الصناعي.
- تسهيل النفاذ إلى التمويلات لتطوير صناعات أكثر تنوعا.

- **التدخل رقم 1.6: النهوض بصناعة تقليدية بمحتوى ثقافي أكبر وتساهم في خلق فرص الدخل والعمل**

وتشكل الصناعة التقليدية، بحكم مكانتها التاريخية وأصالتها وتنوع إنتاجها وعدد فرص العمل التي تخلق، جزءا من القطاعات الواعدة بنمو يعود بالنفع على الجميع. وبالنظر لطابعها التقليدي والمتنوع فإنها تحتوي على نقاط قوة وعلى نقاط ضعف أيضا بسبب صعوبة استيعابها للتقنيات الجديدة المتعلقة بالابتكار. ولا يزال قطاع الصناعة التقليدية غير مصنف بالنسبة للعدد الكبير من الحرف التي يتألف منها. كما أنه لا يزال يشكو من عدم مراعاة الحرف التقليدية بسبب ضعف منظومة التكوين المهني على المستوى الوطني وكذلك منافسة المنتجات الصناعية التي تهدد وجود الحرف التقليدية. وكذا ضعف مردودية إنتاج الصناعة التقليدية والنظرة الاجتماعية التي لا تعبأ بتعاطي الحرف اليدوية التي تشكل عائقا أمام جاذبية القطاع.

وتتمثل أبرز التحديات التي يواجهها قطاع الصناعة التقليدية في تطوير صناعة تقليدية تقوم على الموروث الطبيعي والثقافي وعلى التجارب التقليدية مع السير تدريجيا وبخطى حثيثة نحو استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج التقليدي والعمل على تنظيم القطاع.

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية اللازمة لمواجهة هذه التحديات حول:

- النهوض بقطاع تقليدي خلاق مع المحافظة على الذاكرة الجمعية واستيعاب التكنولوجيا العصرية وخلق فرص عمل ودخل كريمة.
- تعزيز قدرات الصناع التقليديين ومنظماتهم عبر التكوين وإيجاد البنية التحتية المتخصصة.
- العمل على تصنيف شبه قطاع الصناعة التقليدية.

- **التدخل رقم 1.7: ترقية التجارة**

بالرغم من موقعها الجغرافي المتميز، باستثناء عام 2020، لا يزال الميزان التجاري في موريتانيا في وضعية عجز.

ويتجلى الوزن النسبي للتجارة وخاصة في جانبها الخارجي في أنها كانت تشغل 21,4% من السكان النشطين في عام 2017. ويتميز المعوق الأساسي للتجارة الخارجية بأنه ذو طابع هيكلي. ويتعلق الأمر بالتركيز القوي على تصدير عدد محدود من المنتجات الأساسية (المنتجات المعدنية وخاصة الحديد ومنتجات الصيد) غير المصنعة وهي مرتبطة بشكل كبير بنسب التبادل (التقلبات الشديدة في أسعار بعض المواد). أما الواردات فتسيطر عليها المنتجات النفطية والتجهيزات والمواد الغذائية ومواد ومعدات البناء. ويأتي في مقدمة الموردين كل من أوروبا وآسيا (الصين واليابان) ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل الواردات من إفريقيا سوى 10% من المجموع. ومن أبرز المعوقات التي يعاني منها تطور التجارة: (1) ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية المصنعة كنتيجة لارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج؛ (2) عدم كفاية العرض في مجال البنى التحتية والخدمات الأساسية على أصعدة الإنتاج واللوجستيك (شبكة الطرق، الموانئ المناسبة، الطاقة والماء).

وتحتل موريتانيا موقعا جيواستراتيجيا مناسبا جدا يؤهلها لتطوير التبادل بين الشمال والجنوب والعكس وتتوفر البلاد كذلك على فئة من التجار المتمرسين.

ويشكل بناء جسر روصو على نهر السنغال وإمكانية تحويل طريق نواذيبو روصو إلى طريق سيار وانطلاق أشغال الطريق الرابط بين تيندوف وازويرات واكتمال توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء نواكشوط فرصا جديدة للمزيد من مساهمة التجارة في خلق ثروات جديدة في البلاد.

غير أن التجارة هي في الوقت الحاضر من أكثر القطاعات تأثرا بجائحة الكوفيد 19 بفعل اضطراب سلاسل التموين.

ومن بين أبرز التحديات المترتبة على الوضع الحالي: (1) تزايد التنافس؛ (2) تحسن القدرة على جذب المستثمرين؛ و(3) تطوير قطاع معملي ذي كفاءة عالية.

ولهذه الأسباب فإن التوجهات الاستراتيجية لقطاع التجارة تتمحور حول:

- النهوض بالقطاع الخاص عبر العمل بسياسات تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال؛
- زيادة الصادرات عبر التنويع القائم على النهوض بالإنتاج الخام وتحول القطاعات الإنتاجية وتسهيل المبادلات في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية مع الاستفادة من تطبيق الاتفاقيات التجارية وخصوصا منطقة التبادل القاري الحر في إفريقيا؛

- تشجيع التنافس البناء وتعزيز حماية المستهلك عبر تطبيق القوانين والنظم الملائمة.

- **التدخل رقم 1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة**

يعتبر العرض السياحي في موريتانيا بأنه محدود رغم ما يتوفر عليه من مقدرات. وقد ظهرت السياحة الصحراوية في شمال البلاد في نهاية الثمانينات وتزايدت وتيرتها إلى حد ما اعتبارا من عام 1996 ووصلت إلى 15.000 سائح باتجاه ولاية آدرار عامي 2003 و2004. واعتبارا من عام 2007 وبعد تزايد الأعمال الإرهابية في الشمال والجنوب الشرقي للبلاد، توقفت حركة السياح وتناميها. وظهرت في الأفق ملامح استئناف الحركة السياحية. وانتقل عدد الأسرة من 9.100 عام 2016 إلى 11.500 عام 2018 أي بزيادة تفوق 26%. وفيما يتعلق بعدد السواح، استقبلت موريتانيا 4.000 سائح أجنبي عامي 2018 و2019 مقابل 1.500 عامي 2017 – 2018 أي بزيادة 166%. وتعتبر البلاد في الوقت الحالي وجهة آمنة في إفريقيا وذلك رغم مختلف النداءات الداعية لليقظة والصادرة عن مصالح أجنبية في مختلف البلدان الغربية مما قد يؤثر على بعض السياح الأجانب. وقد أصبحت السياحة قطاعا واعدا من وجهة نظر خلق فرص العمل ومكافحة الفقر. غير أن هذا الانتعاش تأثر عام 2020 بسبب القيود على السفر بالارتباط مع الأزمة الصحية الناتجة عن الكوفيد 19. وبذلك كانت السياحة أحد القطاعات الأكثر تأثرا بالجائحة.

أما التحديات الرئيسية المترتبة على هذا السياق فتتعلق بما يلي: (1) تصور واستحداث نشاط سياحي يخدم سمعة البلاد وهويتها وكذا التنمية المستدامة الجاذبة إلى البلاد بما يساهم في تنميتها اقتصاديا واجتماعيا؛ (2) تجديد وتنويع العرض والطلب على السياحة وخاصة السياحة البيئية؛ و(3) تحضير وضبط الطلب السياحي على المستوى الداخلي.

وفيما يخص التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالسياحة والمترتبة على السياق العام والتحديات ذات الارتباط بالقطاع فإنها تتلخص في الآتي:

- تطوير نشاط سياحي يخدم سمعة البلاد وهويتها وتنميتها المستدامة بما يساعد في جاذبيتها وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز العرض السياحي؛
- تنويع العرض السياحي عبر تطوير السياحة البيئية للمحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي للبلاد وتثمينه بطريقة إبداعية، تعزيز وتطوير سياحة الأعمال؛
- تشجيع وتطوير وهيكلة الطلب السياحي داخليا وخارجيا.

ب. الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث

يشكل تسيير البيئة موضوعا مركزيا لأي سياسة اقتصادية واجتماعية. وفي المستقبل فإن التوجهات الحديثة للتنمية في موريتانيا كما هو مبين على مستوى الإطار البيئي، تترتب عليها تأثيرات سلبية وقوية بالنسبة للبيئة بحيث يجب مراعاتها لإيجاد الحلول المناسبة.

ويتعلق الأمر أساسا بأنواع ملوثات الصناعة والماء والهواء المرتبطة بالنقل والتحويلات الصناعية وبانشطار وخراب المساكن الطبيعية بفعل البنى الأساسية الجديدة والمعادن وبمخاطر زيادة الحوادث الصناعية والبيوكيميائية وبتغيير مجاري المياه بالارتباط مع استصلاح أنظمة الري وإبدال أنظمة طبيعية

بمجالات مخصصة للبنى التحتية الأساسية والأنشطة البشرية (المدن، البنى التحتية، الفضاءات المزروعة) وبنفايات صناعات معالجة الأسماك (أكثر من 10.500 طن من النفايات في نواذيبو وحدها كل سنة) وبالتأثير على الوسط الطبيعي والمخاطر التي تتعرض لها الساكنة بفعل نشاط استخراج المعادن بطرق تقليدية وشبه صناعية (الذهب، استخراج المعادن باستخدام السيانيد والزرنيخ والزئبق) وباستغلال حقول غازية ونفطية جديدة في عرض البحر من شأنها أن تؤدي إلى عواقب بيئية نتيجة زيادة الملاحة البحرية ومخاطر التلوث الناتجة عن حوادث وبمضاعفة الكوارث الطبيعية وما يترتب عليها من دمار وسائل المعيشة (فيضانات، جفاف، حرائق، أوبئة، الخ). ويجدر التنويه كذلك بأن التعرض للمخاطر البيئية في أماكن السكن والعمل يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغا على صحة النساء لأن ردود فعلهن اتجاه تأثير السموم والمواد الكيميائية المختلفة يختلف عن ردود فعل الرجال. وتتعرض صحة النساء بشكل خاص للمخاطر في المناطق الحضرية وكذلك المناطق ذات الدخل الواطئ التي تتمركز فيها المؤسسات الصناعية الملوثة. ويضاف إلى ذلك غياب بيانات متخصصة تتعلق بالنوع أو بالجنس. وتساهم هذه الورشة أيضا في خلق العديد من فرص العمل "الخضراء" كما ستمكن من تأثير النصوص القانونية المختلفة على جميع الأنشطة داخل البلاد بما يخدم الاستدامة والمحافظة على البيئة بجميع أبعادها.

وفي هذا الإطار، تتعلق التحديات العديدة بما يلي:

- تحضير وتنسيق الوقاية ومواجهة الكوارث الطبيعية؛
- تداخل الأمور المتعلقة بالبيئة بالمواضيع الاجتماعية والاقتصادية؛
- التعرف بشكل أفضل على الموارد ومتابعتها؛
- العمل على الحد من التقدم المتسارع للتصحر؛
- السيطرة على تأثير التجمعات البشرية على الشواطئ؛
- المحافظة على التنوع البيئي والتحسيس بأهمية الموضوع؛
- المحافظة على التنوع البيئي في الأماكن المحمية (الحظيرة الوطنية لحوض آركين) وإنشاء فضاءات محمية أخرى؛
- تعريف التجمعات البشرية ببدائل ناجحة عن استخدام الموارد الطبيعية؛
- الحد من التأثيرات المرتبطة باستغلال المقالع؛
- التحكم في عوامل التلوث المرتبطة بالأنشطة الصناعية؛
- التحكم في تأثيرات الكوارث وإدارتها.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات التدخل على عدة مستويات: استراتيجي، قانوني، ومستوى الحكامة. ولذلك فإن التوجهات الاستراتيجية تم تحديدها كالآتي:

- زيادة الحكامة البيئية عبر تحسين الإطار القانوني وزيادة المعارف البيئية وتعزيز قدرات وزارة البيئة والتنمية المستدامة والوزارات القطاعية والتعريف بالإشكاليات البيئية؛
- إعادة تأهيل الأنظمة البيئية المتضررة والتنوع البيئي عن طريق المحافظة على موارد الغابات والأنظمة البيئية المتضررة وتنفيذ برنامج السور الأخضر الكبير وكذلك البرامج المتعلقة بحظائر جاولينغ وآوليكات مع العمل على معالجة الحاجز الترابي على شواطئ البحر بمساعدة مشروع WACA المتخصص في تسيير شواطئ غرب إفريقيا؛

- مواجهة ظاهرة التلوث على نحو أفضل عن طريق تنفيذ الخطة الوطنية للمراقبة البيئية وتحسين تسيير النفايات عبر تطبيق خطة العمل الوطنية للحد من المواد الكيميائية المستخدمة في أنماط التنقيب التقليدي عن الذهب؛
- تعزيز الاقتصاد الأخضر ومكافحة التغيرات المناخية عن طريق دعم نشاطات الاقتصاد الأخضر وتشجيع التشغيل في هذا المجال؛
- تطوير العمل التحسيسي والثقافة البيئية عبر تنفيذ البرامج البيئية المتخصصة (برنامج المدارس الخضراء)؛
- تعزيز التنسيق في مجال إدارة الكوارث وزيادة عدد أفراد الأمن المدني وتحسين مختلف الوسائل العملياتية (نظام البيانات الجغرافية، الطائرات المسيرة، وسائل الاتصال، وسائل النقل والتدخل) وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر.

ويجب أن يراعي تنفيذ برنامج العمل في المجال البيئي وإدارة الكوارث المخاطر الرئيسية التالية: (1) عدم تطبيق النصوص التنظيمية؛ (2) ضعف التنسيق في مجال التسيير البيئي وإدارة الأزمات والكوارث؛ و(3) عدم تعبئة التمويلات المطلوبة لتفعيل أنظمة تسيير البيئة وإدارة الكوارث.

ومن هذا المنطلق، نقترح العمل بالتوصيات التالية للحد من المخاطر الكبيرة وتحسين تسيير البيئة وإدارة الكوارث: (1) تطبيق النصوص المعتمدة في مجال التسيير البيئي؛ (2) تعزيز منظومة وضبط التسيير البيئي بما في ذلك العمل بقواعد وطنية لمكافحة رمي السوائل من أجل المحافظة على الموارد وحمايتها ضد التلوث؛ (3) تعزيز التنسيق في مجال التسيير البيئي (التنوع البيئي، التغيرات المناخية، مكافحة التصحر، البيئة السمراء، البيئة الزرقاء) والكوارث؛ (4) العمل بنظام ديناميكي وفعال لتعبئة الموارد المالية؛ (5) تشجيع مشاركة النساء في صياغة النصوص والتخطيط وتنفيذ السياسات البيئية؛ و(6) إدماج المسائل المتعلقة بالنوع أو الجنس في البرامج والسياسات البيئية.

ج. الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي

يحظى تطوير البنى الأساسية في موريتانيا، باعتباره ممهدا أساسيا لخلق الثروة الوطنية، وعنصرا أساسيا لتعزيز نفاذ الساكنة إلى الخدمات الأساسية (كدليل على ترابط مختلف مرتكزات الاستراتيجية)، بعناية خاصة من لدن جميع الأطراف المعنية. وتغطي هذه الورشة 5 مجالات تدخل رئيسي في خطة العمل الثانية للاستراتيجية وتهدف بشكل أساسي إلى ضمان: توفر الخدمات في مجال الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة بأسعار في المتناول؛ زيادة الاستثمارات في البنى الأساسية في قطاعات التجهيز والنقل والإسكان؛ تطوير الإمداد بمياه الشرب وبالصرف الصحي وأخيرا تشجيع الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الخدمات الالكترونية. ويكمن مغزى اختيار مجالات التدخل الخمس السابقة في أهميتها الاستراتيجية سواء على المستوى الاقتصادي (عبر مشاريع الطاقة لمواكبة التنمية في البلاد والرفع من مستوى شبكات النقل لتطوير التبادل والرقمنة). وعلى المستوى الاجتماعي (بوجه خاص عبر تحسين نفاذ الساكنة إلى الكهرباء ومياه الشرب والإسكان وخاصة بالنسبة لساكنة الريف والطبقات الأكثر هشاشة). وعلى المستوى البئي (عبر تعزيز حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة وطنيا). ويشمل هذا المجال كذلك بعد النوع تسهيلا لتخصيص المزيد من أوقات النساء للمساهمة في التنمية.

- **التدخل رقم 3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة**

فيما يتعلق بالبنى الأساسية المتعلقة بإنتاج الطاقة، تتمتع موريتانيا بأراض واسعة للإنتاج وشبكات النقل والتوزيع بما يسمح لها في الوقت الحاضر بنفاذ ما يقارب 48% من مجموع السكان إلى الكهرباء مع وجود بعض التباينات بين الوسطين الريفي والحضري. وهكذا فإن 78% من الأسر المقيمة في المدن تستفيد من الولوج إلى الكهرباء مقابل 6% فقط من الأسر الريفية حسب أرقام 2020. كما تتوفر البلاد على مقدرات كبيرة من الطاقة الشمسية والهوائية والهيدروكهربائية مدعومة بمقدرات متزايدة بالنسبة لاستهلاك الطاقات المتجددة حيث انتقل الاستهلاك النهائي لهذه الأخيرة من 32% عام 2015 إلى 42% عام 2020.

ومن ناحية أخرى، يخول الموقع الجغرافي الملائم للبلاد مجالا واسعا لتصدير الطاقة إلى الخارج. كما أن قطاع الطاقة يحظى الآن باتخاذ إصلاحات هامة للإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي ويتميز بوجه خاص بما يلي: (1) صدور إعلان سياسة جديدة في مجال الطاقة يوجد قيد الإعداد وسيتم استكماله برسالة سياسة تنموية لقطاع الطاقة وبخطة عمل؛ (2) مراجعة مدونة الكهرباء التي ستعرض قريبا أمام مجلس الوزراء؛ (3) إعداد استراتيجية للطاقة لإدماج جميع أشكال الطاقة؛ (4) إعادة هيكلة عميقة لشركة صوملك للكهرباء من أجل الاستجابة للتحديات والمطالب التي توجبها استراتيجية تحول القطاع التي تعمل على أن يتصدر البلد التوجه الإقليمي نحو مجال الطاقات المتجددة.

وتتمثل أبرز التحديات المترتبة على هذا السياق الجديد في الآتي: (1) تخفيف ما تتحمله ميزانية الدولة من أعباء في قطاع الطاقة بفضل زيادة مشاركة القطاع الخاص؛ (2) توسيع النفاذ إلى خدمات جيدة وعصرية في مجال الطاقة؛ (3) الرفع من حصة الطاقات المتجددة بالمقارنة مع أنواع الوقود الأخرى المستخدمة في إنتاج الطاقة؛ (4) إعادة توجيه القطاع من منطلق التحول الطاقوي لصالح استغناء الأنشطة الصناعية عن الكربون؛ و(5) التموضع لتحويل الطاقات المتجددة إلى محرك للنمو الاقتصادي وخلق فرص التشغيل.

ولأجل إتاحة الفرصة للجميع والولوج لمصادر جديدة للطاقة في متناولهم وتكون محركا للنمو وخلق فرص للعمل بما يتناسب مع التحول نحو الإقلاع عن استخدام الكربون فإن التوجهات الاستراتيجية المقترحة في ختام التشخيص تتلخص فيما يلي:

- إعداد إطار قانوني وتنظيمي يواكب تطور القطاع وتدخل القطاع الخاص مع توضيح أدوار كل من الفاعلين وإعادة هيكلة قطاع الكهرباء بشكل معمق؛
- زيادة الطاقات الإنتاجية للكهرباء وتنويع مصادر الطاقة التي تعمل بها المولدات (الباقة) وتشجيع إنتاج الكهرباء بواسطة موارد وطنية كالغاز والماء والطاقة الشمسية والهوائية والنفايات والهيدروجين؛
- مواصلة وتعزيز برامج الكهربة وتوسيع الشبكات وخصوصا في الوسط الريفي عبر تسريع استراتيجية ربط مناطق الإنتاج بالشبكة الكهربائية ووضع نظام حديث لنقل الكهرباء إلى أهم مراكز الاستهلاك؛
- تخفيض تكاليف إنتاج الكهرباء دعما للنشاط الاقتصادي وللأسر؛
- دعم التحول في مجال الطاقة عبر تطوير الإنتاج واستخدام الهيدروجين ليصبح المحرك الجديد للاقتصاد والابتكار والتشغيل.

- **التدخل رقم 3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل**

تميزت السنوات القليلة الماضية بإعطاء اهتمام متزايد للبنى الأساسية للنقل وقد أصبحت بذلك تمثل مرتكزا لفك ارتباط أجزاء من التراب الوطني ونظرا لدورها في تطوير المبادلات التجارية وبوجه عام في النمو الاقتصادي.

وتتألف البنى الأساسية للتجهيز والنقل في موريتانيا من شبكة طرق معبدة بطول 5.586 كلم وبسكة حديدية لنقل منجم الحديد و7 موانئ و5 مطارات.

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية الطرقية استطاعت البلاد أن تضمن النفاذ إلى شبكة الطرق من مسافة تقل عن 2 كلم لصالح 70% من الساكنة عام 2020 مقابل 40% فقط عام 2016. وفي الفترة ما بين 2019 و2021، سمحت تنفيذ حوالي 20 مشروعا طرقيا بإكمال 433 كلم من الطرق المعبدة كما أن الجهود الرامية إلى تحسين أمن الطرق سمحت بخفض عدد حوادث الطرق بأكثر 1.300 حادث وبذلك تم الانتقال من نسبة وفيات مرتبطة بحوادث الطرق من 44,85 عام 2016 إلى 28,8 من أصل كل مليون شخص عام 2020.

أما البنى التحتية المينائية فقد شهدت هي الأخرى تحسنات معتبرة مع بدء الخدمة في ميناءين جديدين ما بين 2016 – 2020 والبدء في تنفيذ أشغال ورصيف للحاويات في ميناء نواكشوط المستقل.

وفيما يتعلق بالمطارات يجري إنجاز الدراسات لغرض إعادة تأهيل ورفع مستوى المطارات في كل من نواكشوط، نواذيبو، ازويرات، النعمة، أطار وسيلبابي.

ويعاني هذا الشق من التدخل من عدة عوائق تتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع التي تم البدء فيها حيث لا تزال المتابعة دون مستوى الطموح كما أن هناك نقص كبير فيما يخص استدامة البنى الأساسية التي تم بناؤها حديثا.

وتتميز التحديات الرئيسية التي تتعلق بهذا السياق بمواصلة الورش التي تم البدء في بنائها وبإعادة تأهيل وصيانة شبكة الطرق لتتوفر البلاد على شبكة طرق آمنة وفعالة. وهناك أيضا تحديات كبرى تتعلق بتطوير المنشآت المينائية والمطارات الموريتانية لتزويد البلاد بالبنى الأساسية المناسبة للنقل ولتحقيق الطموحات الاقتصادية ذات العلاقة.

ولهذا الغرض، فإن التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالتجهيز والنقل تتمحور حول النقاط التالية:

- الإصلاح القانوني والمؤسسي للإطار العام للنقل من أجل تحسين حكامة أمن الطرق عبر التشاور مع جميع القطاعات المعنية.
- إعادة تنشيط شركة النقل العمومي لتحسين جودة العرض وتوسيع حقل نشاطها.
- بناء وإعادة تأهيل وصيانة البنى الأساسية الطرقية وتحسين أمن الطرق.
- تطوير شبكات طرق تساعد على تحسين التبادل على المستويين الجهوي والإقليمي.
- حل إشكالية حركة المرور في مدينة نواكشوط والمدن الرئيسية الأخرى.
- تطوير البنى الأساسية في الموانئ والمطارات والرفع من مستوى مواصفات أمن المطارات.

- **التدخل رقم 3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي**

قامت موريتانيا في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومراعاة ضعف نسب النفاذ إلى خدمات المياه الصالحة للشرب وإلى الصرف الصحي إضافة إلى الجوانب المتعلقة بعدم المساواة في النفاذ ما بين المناطق الريفية والحضرية، بإدراج إشكالية مياه الشرب والصرف الصحي في مقدمة الأولويات التنموية الوطنية.

وبالنسبة للبنى التحتية المائية والصرف الصحي، استطاعت موريتانيا إدخال المزيد من التحسينات إلى شبكاتها خلال السنوات الخمس الماضية. وهكذا فإن نسبة النفاذ إلى مياه الشرب (سكان البلدات التي تتزود بنقطة ماء عصرية واحدة على الأقل باستثناء الآبار التقليدية بالمقارنة مع مجموع السكان) بلغت 84% عام 2021 على الصعيد الوطني و68% بالنسبة للوسط الريفي. وقد سمحت المشاريع التي نفذها قطاع المياه والصرف الصحي، في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية، بتحسن بنسبة 10% في الربط بشبكة توزيع مياه المطر وإعادة استخدام المياه المستعملة في كل من نواكشوط ونواذيبو. وجاءت هذه الخطوات ثمرة لإطار مؤسسي وتنظيمي يتماشى مع الإشكاليات والأهداف ذات العلاقة بالماء والصرف الصحي وكذلك نتيجة الاستثمارات الهامة التي قامت بها الدولة وشركاؤها الفنيون والماليون الداعمون للقطاع منذ عدة سنوات. غير أنه توجد عدة عقبات يجب رفعها مثل عدم المعرفة الكافية بالمصادر المائية الباطنية مما يؤدي إلى سوء أو فرط الاستغلال بالإضافة إلى غياب إجراءات حمائية وعدم وجود استراتيجية لتسيير مياه السطح وضعف البنى اللامركزية لتسيير الماء في الوسط الريفي وضعف التنسيق القطاعي وعدم صيانة المنشآت التي تم بناؤها.

ويترتب على هذا السياق بالنسبة لموريتانيا مواجهة تحديات هامة تشمل مجال التدخل في البنى الأساسية للماء والصرف الصحي. ويتعلق الأمر أساسا بإتاحة النفاذ إلى الماء وخدمات الصرف الصحي أمام جميع سكان البلد وكذلك أمام مختلف مناطق الإنتاج لإفساح المجال للاستفادة من اقتصاديا من هذا القطاع. كما أن من المهم كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الموارد المائية لضمان استدامتها وإسهامها في مسيرة التنمية الوطنية.

وتتعلق التوجهات الاستراتيجية التي تترتب على هذا السياق برفع التحديات المتعلقة بالماء والصرف الصحي انطلاقا من المحاور التالية:

- المزيد من التعرف على المصادر المائية ومتابعتها وحمايتها وصولا إلى استغلالها على نحو أفضل وضمان إدامتها مع الحرص على تعزيز الحكامة في القطاع.
- تحسين النفاذ إلى مياه الشرب للجميع وخاصة السكان الأكثر هشاشة وسكان المناطق الريفية وشبه الحضرية.
- تحسين إمداد الزراعة والتنمية الحيوانية بالماء في إطار تنمية الاستصلاحات المائية والزراعية والاستصلاحات المائية والرعوية.
- النهوض بالنفاذ إلى الصرف الصحي والوقاية الصحية لجميع السكان واستدامة التجهيزات والبنى الأساسية الضرورية.
- تحسين الحكامة في القطاع عبر إطار التدخل القطاعي وتحسين نجاعة دور ومهام وزارة المياه والصرف الصحي وزيادة النفاذ إلى المرفق العام المتمثل في الماء والصرف الصحي.

- **التدخل رقم 3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة**

كانت البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة موضع العديد من الورش التي تم الشروع بها في إطار خطة العمل الأولى للاستراتيجية. وفي هذا الصدد، قامت موريتانيا بربط البلد دوليا عبر الكابل البحري وبناء مقاطع للربط بالانترنت بواسطة الألياف البصرية وانطلاق الجيل الرابع من الاتصالات على امتداد التراب الوطني. وقد سمحت هذه الورش بتحسين ربط موريتانيا بشكل معتبر. وتجسد هذا التحسن في نسبة التغطية بشبكة الجوال (باستخدام جميع أنواع التكنولوجيا) بنسبة 95% وبالتغطية بواسطة الجيل الرابع بنسبة 31% (عام 2019) رغم أن العديد من البلديات مغطاة فقط بشبكة من الجيل الثاني، بينما توجد أخرى فيما يسمى "منطقة بيضاء". ومن جهة أخرى، يتم توجيه 20% من الاتصالات الدولية مع موريتانيا إلى البلدان المجاورة (حسب أرقام 2021 الصادرة عن الأجندة الوطنية للتحول الرقمي). غير أن قطاع التكنولوجيا والاتصال يواجه بعض العقبات المتعلقة بالأمن السبراني مما يهدد بالخطر التقدم الحاصل كما أن هناك معوقات أخرى تتعلق بارتفاع نسبة الأمية الرقمية مما يؤثر على مردودية الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع.

وفي هذا السياق، توجد تحديات كبيرة مرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة وتتجسد في زيادة تحسيس السكان تجاه تقنيات الإعلام والاتصال لأجل تحقيق أكبر قدر من النتائج بخصوص التدابير المقام بها والنهوض باقتصاد رقمي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. ويشكل إدخال التقنيات الحديثة إلى الإدارة العمومية كذلك تحديا كبيرا بالنسبة للقطاع في إطار لامركزية الإدارة وزيادة نسبة الربط الجهوي والوطني.

ولأجل المساعدة في بروز قطاع لتقنيات الإعلام والاتصال يساهم في الابتكار ويشجع النمو والنفاذ إلى المعلومات ويندرج في إطار التحول الرقمي في موريتانيا فقد صيغت التوجيهات التالية اعتمادا على الاستراتيجية الوطنية لعصرنة الإدارة وتقنيات الإعلام والاتصال والاستراتيجية الوطنية للأمن الرقمي في موريتانيا للفترة 2022 – 2025 والاستراتيجية الوطنية للنهوض بسرعة الاتصال والنفاذ الشامل.

وتعلقت التوجهات الاستراتيجية، بحسب حقل العمل، بالآتي:

- البنى الأساسية الرقمية: تعميم نفاذ جميع السكان إلى البنى الأساسية الرقمية ذات السرعة العالية.
- الإدارة الرقمية: التحول الإداري عن طريق استخدام واعتماد الرقمنة من أجل المزيد من الفاعلية والشفافية التي تخدم المواطن والمقاولة (الحكامة الالكترونية)؛
- ريادة الأعمال الالكترونية والابتكار: تشجيع الابتكار بوصفه محركا للتنمية والرقمنة وريادة الأعمال والقدرة على تنافس الشركات.
- الحكامة والإطار التنظيمي والقانوني: عقلنة الحكامة الشاملة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الحالي.
- الكفاءات الرقمية: تطوير الكفاءات والتكوين التميهدي والمستمر.
- الثقافة والثقة الرقمية: نشر قيم الديمقراطية وتعزيز الثقة في استخدامات الرقمنة.
- دعم التحول الرقمي القطاعي: الاستفادة من الرقمنة للإسهام في زيادة القدرة التنافسية للقطاعات ذات الأولوية وتأثيرها في المجتمع.
-

- **التدخل رقم 3.5: البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والعمران الحضري**

ستولي وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي كل العناية اللازمة لإصلاح الوسط الإجمالي لقطاع البناء والأشغال العامة ولتنفيذ الإصلاحات الضرورية الأخرى. وفي هذا الإطار سيتم إعداد وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالنظام العام للبناء ولتصنيف الفاعلين (الشركات، جهات التنفيذ ومكاتب الرقابة) وفقا لقواعد الفن والمواصفات المتعارف عليها. كما أن الحكومة ستتخذ كل الإجراءات الضرورية لرفع التحديات التي يواجهها قطاع البناء والأشغال العامة من أجل تمهينه.

بموازاة هذه الإصلاحات، سيجري تعزيز العرض الوطني في مجال البناء والبنى الأساسية والتجهيزات العمومية، كما سيجري تنفيذ برامج طموحة في مجال البناء وإعادة تأهيل وتوسيع البنى الأساسية والتجهيزات والمباني العمومية. ويشمل هذا البرنامج من بين أمور أخرى:

- البنى الأساسية ذات الطابع الديني: إعادة التأهيل، تجديد وتوسيع مساجد ابن عباس في نواكشوط والمسجد العتيق في نواذيبو وبناء المحظرة الشنقيطية الكبرى ومركز تكوين الأئمة والخطباء؛
- البنى الأساسية الثقافية: بناء دُور الثقافة في المدن الرئيسية؛
- المباني الإدارية؛
- برنامج بناء مقرات المؤسسات الدستورية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للفتوى والمظالم؛
- برنامج بناء العمارات والأقطاب الإدارية؛
- البنى الأساسية المدرسية للتعليم الأساسي والثانوي والعالي: مواصلة تنفيذ البنى الأساسية التعليمية في إطار برنامج أولوياتي إضافة إلى ما يجري بناؤه من 805 قاعات دراسية في 146 مؤسسة من مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي وصولا إلى بناء 3500 حجرة دراسية في كهدف من أهداف السنوات الخمس القادمة وبناء مركز لتكوين حرف الصناعة التقليدية وبناء المدرسة الوطنية للإدارة؛
- البنى الأساسية الصحية: بناء مستشفيات جهوية، التوسيع والرفع من مستوى مركز الاستطباب الوطني CHME وCHS، إكمال أشغال بناء المستشفى الجهوي في سيلبابي؛
- البنى الأساسية للشباب والرياضة: بناء ملاعب روصو، السبخة ولكصر وملاعب القاعات في داخل البلاد ودور الشباب وفضاءات للشباب في مختلف المقاطعات؛
- البنى الأساسية التجارية: بناء المعرض الوطني للصناعة التقليدية في الميناء والمركب التجاري والمكتبي في عرفات؛
- في مجال الإعمار، وبعد انطلاق أنشطة تجميع كافة مخططات الأحياء ضمن نظام موحد وبمواقع محددة بواسطة الأقمار الصناعية ويصلح لأن يكون قاعدة لسجل عقاري حضري، ستقوم الوزارة المكلفة بالإسكان بمراجعة المدونة العمرانية وإعداد واعتماد نصوص التطبيق كما سيجري إعداد واعتماد النصوص العامة للإعمار المبسط RGUS في المدن التي لا تتوفر على وثائق للتخطيط والتسيير الحضري وعلى مخططات حضرية في العواصم الجهوية والمدن والتجمعات؛
- اعتماد مخطط رئيسي للاستصلاح والإعمار خاص بمدينة نواكشوط عام 2019 مما سمح بالتوفر على إطار مرجعي ورؤية تنموية متجانسة ومتوازنة للمدينة. وعلى هذا الأساس سيتم خلال الفترة 2021 – 2025 انطلاق مشاريع ذات أولوية منبثقة من الوثيقة التوجيهية وبوجه خاص رسم حدود المنطقة التي يجب إخضاعها للقواعد الحضرية كأولوية وكذلك خطة استصلاح مركز المدينة والخطط المحلية لإعمار المقاطعات. ومن شأن استكمال هذه الأدوات والوثائق الحضرية أن يسمح لجهات الرقابة الحضرية أن تتطور وأن تعزز وسائل عملها بصفة تدريجية؛

- إعادة تنظيم الأحياء الهشة حيث سيتم الانتهاء من هذه المسألة وبالتالي انطلاق الإصلاحات المتعلقة بإعادة التموقع المؤسسي لوكالة التنمية الحضرية وبتجديد وإعادة تأهيل مدينة الطينطان. وهكذا سيتم استحداث جهاز تُسند إليه مهمة الإعمار الفعلي على امتداد التراب الوطني كما أن هذه الهيئة ستكون بمثابة البنية الفنية للتنفيذ والدعم والمشورة بالنسبة للتجمعات الإقليمية. ويتمثل الهدف المنشود في إيجاد ديناميكية جديدة للتنمية الحضرية تستند إلى برنامج عصرنة وتوسيع المدن وبرنامج دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة (المعروف اختصارا باسم "مدن") وهو البرنامج الذي يشارك البنك الدولي في تمويله؛
- يتعلق الأمر بتزويد مدننا الداخلية بالأطر الحضرية الملائمة والبنى الأساسية الضرورية لتحقيق الجاذبية المطلوبة في إطار ديناميكية التنمية المحلية. وسيعتمد هذا البرنامج أيضا على استراتيجية في المدى المتوسط لمراعاة الفاعلين الجدد المتمثلين في الجهات والبحث عن التنسيق الضروري. كما أن البرنامج سيراعي أبعادا جديدة تتعلق بالصرف الصحي وتسيير النفايات الصلبة والسائلة في نواكشوط ونواذيبو واستصلاح وتبليط الطرق الحضرية في المدن واستصلاح الساحات العمومية وأماكن الراحة والاستجمام؛
- فيما يتعلق بقطاع الإسكان، سيجري إعداد استراتيجية وطنية للإسكان تستند إلى آليات مناسبة للتمويل بما يفسح المجال أمام آفاق جديدة لتشجيع الملكية العقارية وإعداد نصوص قانونية تتعلق بالملكية العقارية وبالنصوص التي يخضع لها الوكلاء العقاريون والفاعلون والوسطاء؛
- سيتيح الانتهاء من مشروع بناء 50 سكن اجتماعي بواسطة المواد المحلية في سيلبابي الاستفادة من هذه التجربة التي ستكون منطلقا لمشاريع طموحة وخاصة في إطار تنفيذ برنامج تجميع البلدات وإنشاء مدن جديدة وإنجاز أشغال استصلاح الطرق الحضرية والساحات العمومية في مدننا الرئيسية. وفي هذا الإطار، سيتم إبرام برنامج تعاقدي مع مؤسسة ETR-ML المختصة في تنفيذ الأشغال بالاعتماد على المواد المحلية؛
- سينطلق أيضا مشروع لبناء 2000 سكن اقتصادي بالاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذلك مشاريع لبناء مساكن اجتماعية في متناول الجميع.

أما قطاع البناء والتجهيزات العمومية والإسكان والإعمار فإنه يُعْنى، بحكم ظروفه والتحديات التي يواجهها، بتحقيق التوجيهات الاستراتيجية:

- تعزيز مستندات وأدوات التخطيط والتسيير الحضري من أجل تحسين النفاذ إلى الملكية العقارية؛
- الترويج العقاري عبر تهيئة القطع الأرضية وبناء مساكن اقتصادية تكون في المتناول؛
- وضع برنامج لبناء العمارات والتجهيزات العمومية وتعزيز صيانتها، وتشجيع استخدام المواد المحلية في البناء؛
- تعزيز مراقبة عمليات الاستصلاح الحضري والبناء وتوسيع وصيانة المباني والتجهيزات العمومية.

2. المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

يهدف هذا المرتكز الاستراتيجي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان الموريتانيين (من حيث فرص الدخل والصحة والأمن الغذائي والاندماج الاجتماعي) وإلى توطيد الوئام الاجتماعي والنفاذ إلى الخدمات الأساسية كالتعليم وكذلك تشجيع تنمية رأس المال البشري بما يساهم بشكل فعال النمو الاقتصادي والإسهام

في الرفاه المشترك. ويتعلق الأمر بـ: (1) الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما؛ (2) تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية؛ (3) تشجيع التشغيل والشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الظروف الاستثنائية من قبل الفئات الأكثر هشاشة.

أ. الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما

بالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال النفاذ إلى الخدمات التعليمية، ولحد معين، إلى توفر البنى الأساسية وجودتها فإن النظام التعليمي لا يزال يفتقر إلى الجودة ولا يستجيب للتطلعات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية (النقص في الفصول الدراسية يتجاوز 6.000 وحدة). وتتجسد هذه الوضعية في تزايد عدد الشباب الذين يعانون من سوء التكوين ومن صعوبة إدماجهم في الحياة النشطة، وذلك بسبب عدم المواءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل. ومن جهة أخرى فإن نسب التسرب المدرسي العالي: حوالي 350.000 شاب ما بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات (الأمم المتحدة: موريتانيا عام 2020). ونظرا إلى غياب نظام تعليمي متكامل وذي صلة بسوق العمل فإن هؤلاء الشباب يكون مصيرهم التهميش.

وهكذا فإن حصيلة النظام التعليمي في موريتانيا تبرز تحسنا مستمرا في عدد من المؤشرات الكمية (نسبة التمدرس الخام: 81,1%) التي تم التركيز عليها بشكل شبه حصري منذ نهاية الثمانينات. وبالمقابل فقد لوحظ تدهور مستمر وخاصة على مستوى المؤشرات النوعية حوالي 96% من المعلمين يفتقرون إلى المستوى المطلوب لممارسة المهنة[1])؛ نسبة التلاميذ / للمعلم تعادل 47 (ما بين 15 و21 في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية) مع أرقام قياسية تعادل 80 تلميذ لكل معلم في الوسط الريفي، وهناك 65% من المدارس غير المتكاملة و9,3% من الأطفال يرتادون المدارس وحوالي 350.000 شاب من بين 15 و25 سنة يتركون الدراسة دون مؤهلات. وقد لوحظ أيضا أن إدماج الشباب المهاجرين في النظام التعليمي العمومي لا يزال دون المستوى، وأن ضعف عرض التعليم قبل المدرسي يطلع به القطاع الخاص بشكل أساسي.

يتمثل الهدف الأساسي للنظام التعليمي الموريتاني في تعزيز جودته وتحسين النفاذ إليه. كما يجب تعميمه ليشمل جميع أجزاء التراب الوطني والساكنة وخاصة النساء حيث لا تزال استفادتهن محدودة مقارنة بالرجال وذلك مهما كانت الفئة العمرية المعنية وكذلك السكان الأكثر هشاشة حيث أن نسبة التمدرس تعتبر دون المعدل العام. وأظهر تقييم الخطة الأولى للاستراتيجية، في هذا المجال، تحقيق بعض النتائج رغم ظاهرة ترك التعليم العمومي والتوجه إلى التعليم الخاص. وقد لوحظ كذلك انخفاض في مستوى المعلمين ومن ثم انخفاض مستويات التلاميذ وارتفاع نسب التسرب المدرسي (34% من التلاميذ ينتسبون إلى السنة الأولى من السلك الأول الثانوي ويعبر 12% من هؤلاء فقط إلى السنة الأخيرة من السلك الثاني). ويضاف إلى كل هذه الاختلالات عدم المساواة بين العرض التعليمي في الوسط الريفي وفي الوسط الحضري وكذلك عدم تساوي الفرص في النفاذ إلى التعليم لأسباب اجتماعية واقتصادية ومنها النزوح والقيد في سجلات الحالة المدنية.

وتتراوح التحديات العديدة في مجال التعليم بموريتانيا ما بين: (1) تعزيز حكامة القطاع الذي يعاني اليوم من التفكك والموزع ما بين عدة هياكل حكومية وإدارية؛ (2) استثمار متزايد من حيث نصيب التعليم من

[1]- 4,8% يتجاوزون عتبة الأداء المطلوب من المعلمين (مسح البنك الدولي لعام 2017 والتعليم في الساحل عام 2021).

ن.د.خ (3,1% في الوقت الحاضر بينما تصل النسب الشائعة عالميا إلى 5,4%)؛ (3) تحسين كفاءة المعلمين ونجاعة التعليم القاعدي الموجه للأطفال في سن 10 سنوات؛ (4) زيادة جودة ونجاعة البرامج بما فيها مستويات السلك العالي والتكوين الفني ومحو الأمية وتشجيع البحث العلمي الذي يخدم التنمية والاندماج. ولهذا فإن المقاربة التربوية يجب أن تتعامل مع مختلف أسلاك ومجالات التعليم بما يترتب على ذلك من ترابط وتكامل في ما بينها.

وفي إطار خطة العمل الثانية، تعمل موريتانيا على التزود برأس مال بشري ذي جودة أكبر ومؤهل للإسهام في التنمية المستدامة وذلك بفضل تعليم أحسن مستوى وأكثر نجاعة من حيث المواءمة بين التكوين / التشغيل. كما أن طموح البلاد يتمثل أيضا في إنجاح إصلاح نظامها التعليمي لتصبح المدرسة أداة للأصالة والتقدم.

كما تسعى البلاد إلى أن يكون التعليم قبل المدرسي منظما وشاملا شأنه في ذلك شأن التعليم الأصلي ومحو الأمية: كأساس لمدرسة جمهورية موجهة نحو الجودة والنجاعة. وتطمح البلاد كذلك إلى تحسين الجودة والفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم الابتدائي والثانوي العالي وإيجاد تكوين فني ومهني قادر على دعم التنمية وتوفير معابر فعالة ما بين التعليم الأصلي والحياة المهنية.

ولأجل الرفع من جودة التعليم والنفاذ إليه ليكون رافعة اجتماعية، فإن التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال تقتضي:

- تحسين مستوى العرض العمومي في مجال التعليم قبل المدرسي والأساسي والثانوي (من حيث الجودة والكميات والتقيد بالمواصفات) وزيادة القدرة الاستيعابية للتكوين الفني والمهني.
- تشجيع النفاذ إلى التعليم الأساسي والثانوي وخاصة لصالح النساء وسكان الريف وذوي الهشاشة.
- تطوير الحكامة المؤسسية والإدارية للتعليم القاعدي والثانوي والعالي وكذلك الإشراف المؤسسي على هذا الأخير.
- تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وكذلك متابعة وتقييم التعليم الأصلي وتشجيع التعاون والاتصال في خدمة هذا الأخير ومحو الأمية بشكل عام.
- عصرنة قطاع التعليم وخاصة عبر النهوض بالتعليم الرقمي وعن بعد.
- تعزيز إشراك الفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورصد الوسائل لزيادة القدرة الاستيعابية لمواكبة زيادة أعداد الأفراد.
- تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية للتعليم العالي.
- النهوض بالبحوث والتنمية المحلية والاحتوائية.
- تطوير التعاون الدولي في إطار التعليم العالي والبحث العلمي.
- تطوير وتنويع التكوين المتوج بشهادات وبكفاءات بما يتناسب والسياق العام الاقتصادي للبلد وتنويع البرامج في مجال محو الأمية والتعليم غير المصنف بما يخدم السلم واحترام الفوارق.
- تعزيز القدرات وإيجاد المعابر الضرورية بين التعليم الأصلي والتعليم العالي أو التكوين المهني.
- تعزيز القدرات في مجال المصادر البشرية سواء من النواحي الكمية أو النوعية (اكتتاب المعلمين، التكوين).

ب. الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

يتميز الوضع الصحي في موريتانيا، شأنها شأن البلدان ذات الدخل الخفيف والمتوسط، بالتحول الوبائي. وهكذا وبالرغم من أن الأمراض الالتهابية لا تزال تمثل مشكلة صحية عمومية، فإن الوزن النسبي للأمراض غير المعدية وذات التكاليف الباهظة يمثل عبئا متزايدا. وتبدو الأنظمة الصحية في البلد غير مهيأة بما فيه الكفاية لأعمال الوقاية والتشخيص والتكفل بهذه الأمراض. وخلال السنوات القليلة الماضية واجهت موريتانيا كذلك ظهور أمراض وبائية أخرى تنتقل في معظمها من الإنسان إلى الحيوان والعكس مما يتطلب إقامة منصة مختصة تراعي مبدأ أحادية الصحة[2] (صحة بشرية وحيوانية وبيئية) على جميع المستويات.

وفي هذا السياق يشمل موضوع تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية عدة قطاعات أو مجالات للتدخل، بما فيها التغذية، حيث كانت موضع تشخيص لتحديد أهم العوائق واقتراح التوجهات الاستراتيجية لمعالجتها ويتعلق الأمر على هذا الأساس بما يلي:

- صحة الأم، الولادة، الرضع والأطفال.
- مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، بما في ذلك سوء التغذية.
- الأمن الصحي، الحالات المستعجلة في الصحة العامة والوقاية ومراقبة الالتهابات.
- الأدوية، المستهلكات والمواد المتعلقة بالدم.
- الغطاء الصحي الشامل.

وهكذا وبشكل عام سجلت مؤشرات قياس صحة والولادة والرضع والأطفال اتجاها تنازليا وإن كان مرتفعا نسبيا بالمقارنة مع أهداف البرنامج الوطني للتنمية الصحية للفترة 2017 – 2020 وأهداف التنمية المستدامة. كما أن هذه المؤشرات تتباين بشكل حاد بحسب الولايات.

وبحسب المسوح الديمغرافية والصحية التي أجريت عامي 2019 و2020 فإن نسب وفيات الأمهات والمواليد والرضع والأطفال بلغت على التوالي 454 لكل 100.000 ولادة جديدة و22‰ و33‰ و44‰. كما أن هناك أسباب مختلفة لهذه الوفيات التي يمكن تفاديها أو معالجتها في البلد. ولا تزال نسبة النفاس بدون مساعدة طبية مرتفعة في موريتانيا.

ومن جانبها تمثل الأمراض الالتهابية مشكلة صحية عامة في موريتانيا بنسب انتشار مرتفعة. وتبلغ نسبة انتشار السل الرئوي 87 حالة لكل 100.000 نسمة وينتشر نقص المناعة المكتسب بين فئات معينة من السكان (كالسجناء) وتسجل الملاريا أرقاما وبائية في 8 ولايات (الجنوب والشرق).

وبالنسبة للأمراض غير المعدية والتي كان ينظر إليها بأنها مشكلة تخص البلدان المتقدمة فإنها أصبحت تغزو الساحة وتنضاف إلى العبء الثقيل الذي تمثله الأمراض ذات الارتباط بالفقر.

[2]- OneHealth

وخلال السنوات القليلة الماضية واجهت تحديا كبيرا من نوع آخر يتمثل في تسيير الحالات المستعجلة في الصحة العامة وعلى وجه الخصوص الأمراض ذات الطابع الوبائي مثل حمى الضنك والكوفيد 19 والحمى النزيفية والمخاطر الصحية المتعلقة بالفيضانات والجفاف، الخ.

ويجب أن تحظى القدرات على تسيير الحالات الاستعجالية في الصحة العمومية والوقاية ومراقبة الالتهابات، بالرغم من أنها تعززت في إطار تسيير وباء الكوفيد 19، بعناية متميزة.

وبالنسبة للجوانب المتعلقة بالأدوية والمستهلكات والمواد ذات العلاقة بالدم فإنها تتميز بضعف القدرات على جميع المستويات مما يطرح مشكلة التوفر والجودة. ويلزم أن تتواصل الإصلاحات المقام بها لتصحيح الأوضاع ودعمها بفعل إرادة حقيقية من الدولة ضمانا للنفاذ إلى منتجات صحية ذات جودة عالية وكذلك إلى منتجات للوقاية والتكفل بسوء التغذية.

ومن جانبه يطرح الغطاء الصحي الشامل مشكلة النفاذ إلى الأدوية وهي حالة تتغير بحسب المناطق الجغرافية وحسب فئات السكان وذلك لأسباب مختلفة منها ضعف الحماية ضد المخاطر المالية المرتبطة بالمرض (15% من السكان يحظون بالتأمين ضد المرض).

ويجب كذلك أن يظل إدماج السكان الرحل والبدو والمهاجرين في سياسات الصحة العمومية في طليعة الأولويات. ويتعلق هذا الاندماج بالملاءمة بين الخدمات وبين الأوضاع الاجتماعية الخاصة ببعض التجمعات مثل تجمعات البدو وبالقضاء على العوائق المالية التي يتعرض لها البعض الآخر.

وتتميز الحكامة الصحية بضعف القدرة على القيادة على جميع المستويات لعدة أسباب منها ما يتعلق بغياب النصوص والإطار الذي يخضع له النظام الصحي.

وتتمثل الرؤية الشمولية للقطاع في أن يكون هناك سكان يتمتعون بالصحة وتتوفر فيهم شروط الإنتاج ويساهمون في النمو الاقتصادي وفي التنمية الوطنية وفقا للأهداف التالية:

- زيادة مستوى الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة لرفعها إلى 12% من الميزانية العامة للدولة في أفق 2025.
- تحسين الحوافز وعلى وجه الخصوص ظروف الرواتب للعمال في القطاع الصحي.
- خفض نسب وفيات الأمهات من 454 إلى أقل من 140 حالة لكل 100.000 ولادة حية.
- خفض وفيات المواليد والرضع على التوالي إلى 12 لكل 1.000 ولادة حية و25 لكل 1.000 حية على الأكثر.
- القضاء على وباء نقص المناعة وعلى السل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي والأمراض التي ينقلها الماء وغيرها من الأمراض المعدية.
- التخفيض إلى النصف للأعباء المترتبة على الأمراض غير المعدية بواسطة الوقاية والعلاج.
- العمل على أن يستفيد كل إنسان، دون تمييز في الصفة القانونية، من التأمين الصحي بما في ذلك الحماية ضد الأخطار المالية والنفاذ إلى الخدمات الصحية الأساسية وذات الجودة العالية وإلى أدوية ولقاحات آمنة وفعالة تتوفر فيها شروط الجودة والسعر المناسب.

- كما أن النظرة إلى القطاع يجب أن تشمل كذلك عدم المسامحة على الإطلاق بخصوص العنف القائم على النوع والنفاذ إلى الدواء الجيد لمن يبقون على قيد الحياة من النساء ضحايا العنف القائم على النوع كالاغتصاب وتشوهات الأعضاء التناسلية.

وللتعامل مع هذه الإشكاليات، تم تحديد عدد من التوجهات الاستراتيجية المتميزة ولكنها تبقى مرهونة إلى حد معين بوجود بنى أساسية صحية ذات جودة عالية تستجيب للمواصفات العالمية:

- الحد من وفيات الأمهات والمواليد عبر تدخلات تنصب حول: الأمومة بأقل مخاطر ممكنة، الأدوية للمواليد الجدد، تباعد الولادات، تحسين الصحة والحالة الغذائية لليافعين، مكافحة العنف القائم على النوع، مكافحة السرطانات النسائية، مكافحة فقر الدم ونفاذ جميع النساء إلى صحة الأمومة بما في ذلك النساء المهاجرات.
- تخفيض وفيات الرضع والأطفال عبر تدخلات تهدف إلى تحسين القطاع التلقيحي وضمان الوقاية والتكفل بسوء التغذية وتشجيع التكفل المتكامل بأمراض الطفل. ويمكن اتخاذ جميع هذه الإجراءات في إطار شبكة أدوية التمريض والتوليد الاستعجالي واعتماد نظام مرجعي جيد. وسيتم التركيز كذلك على الانتقال إلى سلم التدخلات في مجال الصحة والتغذية والتي أثبتت جدارتها وعلى اندماج المصالح وعلى المستوى المجتمعي.
- مكافحة الأمراض المعدية عن طريق اعتماد استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الوقاية والتشخيص والعلاج ومكافحة العقبات أمام النفاذ إلى أدوية نقص المناعة والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة.
- مكافحة الأمراض غير المعدية عبر تدخلات محددة لصالح الأمراض ذات الأخطار المشتركة (أمراض القلب والشرايين، السرطان، الالتهابات الرئوية المزمنة والسكري) وحوادث الطرق والصحة العقلية بما فيها الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المرضى بمن فيهم أولئك الذين يعانون من سوء التغذية ومن أمراض الفم والأسنان.
- تسيير الحالات الاستعجالية في الصحة العمومية عبر استراتيجيات تعزيز قدرات التهيئة والرد على جميع المستويات ووضع إطار للتعاون من أجل التحضير ومواجهة الأزمات الصحية والمتعلقة بالتغذية وتعزيز المراقبة الوبائية بما في ذلك الأمراض المنتقلة من البشر إلى الحيوان والعكس حسب مفهوم "أحادية الصحة".
- مواصلة الإصلاحات المقام بها لتعزيز: قدرات الضبط والتنظيم، قدرات التخزين على المستويين المركزي والجهوي، قدرات المختبر الوطني لمراقبة الجودة، توفر منتجات الدم، سلامة حقن الدم وكذلك مواد الصحة الإنجابية ومكافحة التهريب وتزويد الأدوية.
- تنفيذ خارطة طريق في نهاية بعثة منظمة الصحة العالمية في موريتانيا لتسريع التقدم باتجاه الغطاء الصحي الشامل الذي يجب أن يراعي كذلك السكان المهمشين في مجال النفاذ إلى الصحة كالسكان المهاجرين وخاصة الأشخاص في وضعية غير قانونية والموريتانيين غير المقيدين في سجلات الحالة المدنية والمنتمين إلى جماعات البدو.
- مواصلة الإصلاحات المقام بها من طرف القطاع لأجل التوفر على دعم قانوني لتعزيز تنظيمه ومختلف القواعد والإجراءات المتعلقة بتسيير المصادر البشرية والمالية وأداء الخدمات والتنسيق والمتابعة والتقييم. ويجب العمل على تقوية سلطة هيئات التنظيم على جميع المستويات وقدراتها الفنية واللوجستية مع إشاعة ثقافة النتائج.

ج. الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ من طرف الفئات الأكثر هشاشة

تكتسي هذه الورشة من خطة العمل الثانية أهمية كبرى لأنها تتعامل مع عدة جوانب استراتيجية:

i. العمل للجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة ويشمل نوعين من التدخل: (أ) تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق للجميع؛ و(ب) تشجيع الثقافة والشباب والرياضة.
ii. زيادة قدرة الفئات الهشة على مواجهة الأخطار بما في ذلك: (أ) الحماية الاجتماعية، المساواة، النوع، الطفولة والأسرة؛ (ب) تحسين الأمن الغذائي.

ويشكل الشباب الجزء الأكبر من الساكنة ويمثل مستقبل رأس المال البشري للأمة كما أن التشغيل يعتبر بحق محركا للنمو والاندماج الاجتماعي. وأخيرا فإن الحماية الاجتماعية وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة المخاطر بالإضافة إلى الأمن الغذائي من الأسس الضرورية للحد من مظاهر عدم المساواة. وتساعد هذه العوامل كذلك على زيادة الشعور بالأمن والإنصاف والعدالة الاجتماعية لدى السكان ككل وبرفاه الأفراد مع العمل على الرقي وتوفير أفضل الآفاق المستقبلية. وقد نال العديد من التدخلات نصيبه من التحاليل والتوجيهات الاستراتيجية.

- **التدخل رقم 6.1: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق**

يتصدر هذا النوع من التدخل مختلف سياسات الدولة وشركائها في التنمية وعليه فإن النفاذ إلى الشغل بالنسبة للجميع يكتسي طابعا حيويا في مكافحة الهشاشة ويضمن مشاركة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي عن طريق خلق قيمة مضافة وكذلك تشجيع حركة السوق بفضل المداخيل التي تتحقق.

وقد رسمت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل للفترة 2019 – 2030 والتي صادقت عليها الحكومة في شهر يونيو 2019، انسجاما مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2019) الهدف الرئيسي الشامل: "العمل المنتج والعمل اللائق للجميع والنهوض بالتشغيل كعامل لتقاسم الرفاه" .

ويبعث تحليل السياق العام للتشغيل في موريتانيا على القلق لأنه يتميز بمستوى من البطالة (12,2% عام 2019 حسب المسح الدائم للظروف المعيشية) يتفاقم بحكم التباينات المرتبطة بالسن والنوع (24,5% من النساء ما بين 15 - 64 سنة تشارك بنشاط في إنتاج السلع والخدمات) وبمكان الإقامة (حضري أو ريفي) والصفة الاجتماعية. كما أن الوزن النسبي للسكان من فئة الشباب مرتفع ويعزى تدفق هؤلاء باتجاه السوق إلى ضعف الاستمرار في الدراسة (حوالي 50.000 شاب سنويا) وعدم المواءمة بين تكوين المواطنين وبين أداء الاقتصاد الوطني الذي يرتبط بالقطاع الاستخراجي حيث يوفر 30% من إيرادات الميزانية و70% من الصادرات كما أنه من العوائق الكبيرة أمام فرص العمل (التي يستحوذ عليها القطاع غير المصنف بنسبة 89,2%).

ومن أهم التحديات أمام القطاع: ضرورة (1) إعداد إطار قانوني ومؤسسي يتلاءم مع تطوره (الذي يطال القطاعين العام والخاص)؛ (2) النهوض بالاقتصاد الوطني عبر العمل على تنويعه وتشجيع ريادة الأعمال في القطاعات الاستراتيجية؛ (3) تعزيز الاستمرار على مستوى النظام الدراسي من أجل الحد من تأثير

المتقدمين الجدد لسوق العمل؛ و(4) دعم السكان واندماجهم المهني (خاصة عبر النفاذ إلى التكوين وتشجيع القدرة على تشغيل العاطلين وتصنيف القطاعات الأساسية بشكل تدريجي).

وتتمحور التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية حول:

- دعم السياسات القطاعية بسياسات في مجال التشغيل وتعميم التجربة لتشمل جميع القطاعات الأخرى.
- تعزيز المرافق العمومية للتشغيل والدمج لإيجاد القاعدة المؤسسية اللازمة لتشجيع التشغيل وتوفير شروط العمل المناسبة لتفادي الاستغلال أو الاتجار.
- النهوض بإطار حكامة التشغيل من أجل تحسين الإشراف على السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة.
- التصنيف التدريجي للقطاعات الحساسة كالتجارة الصغيرة والصيد أو الحرف المستقلة (الرصاصية، البناء، الكهرباء، الخ) لتحسين حماية وأمن العمال ومساهمة القطاعات اقتصاديا في تنمية البلاد بوجه عام.

- **التدخل رقم 6.2: ترقية وحماية الشباب**

يؤخذ من آخر إحصاء شامل للسكان والمساكن (2013) أن الفئة دون 35 سنة من العمر تمثل 70% من السكان وهو ما يتطلب الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشباب الذي يرمز لمستقبل البلاد في إطار مقاربة متكاملة وتلقائية. وهكذا فإن الفئات العمرية في هذه المكونة (10 إلى 14 سنة؛ 15 إلى 24 و25 إلى 34 سنة) تستدعي وجود الرد المناسب من أجل التكفل باحتياجاتها حسب أماكن الإقامة والتحصيل الدراسي والنوع، الخ.

وقد باشرت الاستراتيجيات الوطنية للشباب والرياضة والترفيه (2011 – 2015 و2016 - 2020) بتنفيذ ورشات هامة تتعلق بمجالات التشغيل والبنى الأساسية وبمنظومة التمويل (1% من الإيرادات الجمركية) وحماية هذه الفئات من اللامساواة. وعلى وجه العموم بقيت الحصيلة دون الطموح فيما يتعلق بأهداف ترقية الشباب والمشاركة المسؤولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتبعث أوضاع الشباب على القلق كما تتميز بانتشار البطالة والنقص في التكوين وفي الاندماج المهني وعدم كفاية البنى الأساسية الاجتماعية والتعليمية وضعف إشراك الشباب في مسار إعداد وتنفيذ وتقييم البرامج والأنشطة التي تعنيه وتعرض هذه الفئة للعديد من المشاكل (نقص المناعة، الهجرة السرية، الإدمان على المخدرات، انحلال الأخلاق، الغلو الديني، العنف والإرهاب).

وتتعلق أبرز التحديات أمام ترقية الشباب باتساعها أفقيا وتداخلها مع قطاعات أخرى. والمطلوب بوجه خاص تأمين التعليم والتكوين المهني والفني الجيد للشباب وتشجيع التشغيل واندماجه الاقتصادي والاجتماعي وتطوير البنى الأساسية الاجتماعية والتعليمية لصالحه (ملاعب، مسارح، دور شباب، الخ). ولأجل حماية الشباب وكذلك المهاجرين المقيمين في موريتانيا فإن من الضروري ضمان تأطير مناسب لصالحهم وتحسيسهم بشأن أي نوع من الانحراف والعمل على أن يكونوا مواطنين يساهمون في عملية التنمية وأن يكونوا فئة طلائعية مسؤولة. ويمكن أن يتحقق هذا عن طريق تشجيع ممارسة الرياضة والثقافة بوصفهما عاملين من عوامل الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بالنوع.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل في الآتي:

- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب من أجل المشاركة كمواطنين في عملية اتخاذ القرار وترقيتهم داخل المجتمع ومكافحة مظاهر اللامساواة في النفاذ إلى التعليم والتشغيل ومراعاة الأبعاد المتعلقة بالنوع.
- حماية وتكوين الشباب الذين يشكلون مصدرا أساسيا للموارد التي يتعين أن تصان من أجل تمتعهم بكامل مقدراتهم ومنعهم من الانحرافات الضارة لصحتهم وللمجتمع بشكل عام.
- النهوض بإطار عملي لتحسيس السكان باتجاه تنمية أفضل لصالح الشباب والرياضة والثقافة وتعزيز الهياكل التي تخدم الشباب بحكم قربها منهم مع السعي إلى ملاءمة هذه الهياكل مع الاحتياجات الخاصة للنساء.
- تشجيع اللحمة الاجتماعية عبر إدماج الشباب المهاجرين في برامج الدولة.

- **التدخل رقم 6.3: تعزيز الحماية الاجتماعية**

تمثل هشاشة السكان والعمل على زيادة قدرتهم على مواجهة الظروف الطارئة تحديا رئيسيا وبالخصوص في الوسط الريفي وعلى مستوى السكان الحضريين في الأحياء المحيطة وذلك بحسب مختلف المسوح التي تناولت الظروف المعيشية للسكان منذ عام 1988 وذلك بالرغم من السياسات والبرامج الهادفة إلى مكافحة الفقر. وتؤكد نتائج مسح الظروف المعيشية للسكان لعام 2019 – 2020 ذلك الاتجاه مبرزة أهم السمات الاجتماعية والمجالية ومظاهر اللامساواة المتعلقة بالفقر وكذلك العوامل المحددة لهذه الظاهرة. ويشكل الفقر والفقر المدقع تحديات أساسية أمام الوسط الريفي (41,2%) مقابل 14,4% في الوسط الحضري وتختلف الأمور حسب الولايات: كيدي ماغا (48,6%)، تكانت (45%)؛ لبراكنه (41,1%)، لعصابه (39,4%). ويتواجد في هذه الولايات مجتمعة 43,1% من الفقراء أي 4 أسر من أصل 10.

وعبرت أول استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تم اعتمادها عام 2012 لتغطي الفترة 2012 – 2021 التزام الحكومة بشأن رؤية على المدى البعيد تركز على إحداث منظومة متناسقة ومتكاملة للحماية الاجتماعية بشكل تدريجي وذلك اعتمادا على: (1) القيم الوطنية للتضامن؛ (2) مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية؛ و(3) حقوق المواطنين والمواطنات.

ولم تصدر لحد الآن حصيلة تنفيذ هذه الاستراتيجية التي امتدت على مدى 10 سنوات. ومن بين نقاط ضعف هذه الاستراتيجية، يلاحظ غياب منظومة للمتابعة والتقييم ولتخطيط الأنشطة. وبالمقابل يمكن استخلاص دروس مختلفة منها تنوع أبعاد ومحاور الحماية الاجتماعية وبوجه خاص: (1) الأمن الغذائي والتغذية، البيئة والتغيرات المناخية؛ (2) النفاذ إلى الخدمات الصحية والتعليم؛ (3) الأمن الاجتماعي، العمل والتشغيل؛ (4) تحسين الإطار المعيشي؛ و(5) المساعدة الاجتماعية وترقية الفئات الهشة.

وقد تم الآن أخذ هذه الأبعاد بعين الاعتبار من طرف العديد من الهيئات الحكومية (الوزارات: الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، البيئة والتنمية المستدامة، مفوضية الأمن الغذائي، الصحة، التعليم، وزارات التشغيل والاقتصاد والعمل الاجتماعي والطفولة والأسرة والمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر").

وهناك العديد من الفرص المتاحة لضمان تحديث وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية وعلى وجه الخصوص:

- التزامات رئيس الجمهورية في مجال الحماية الاجتماعية.
- التوجهات والمقاربات التنموية التي تم اعتمادها في السنوات 2020 و2021 وأعطت نتائج مشجعة نسبيا حيث أن ميزانيات السنتين كانت أكثر توجها نحو الحماية الاجتماعية وحيث كانت النتائج أكثر إقناعا.
- تنوع شبكات الحماية الاجتماعية (البرامج والمشاريع المتعلقة بالحماية الاجتماعية) مع التركيز على استهداف المستفيدين والمناطق الجغرافية.
- استحداث سجل اجتماعي يعتبر بمثابة شُباك موحد في مجال الحماية الاجتماعية.
- أول المرتكزات عبارة عن سجل اجتماعي وقاعدة بيانات أساسية تختص بالحماية الاجتماعية وخاصة في مجالات تحديد هوية المستفيدين المحتملين واستهدافهم من طرف البرامج الاجتماعية. ويوجد السجل لدى المندوبية العامة لهيئة تآزر وهو يرمي إلى توفير الحد الأكبر من البيانات المتعلق بالأسر الفقيرة والهشة وبالفقر في جميع البلدات عبر البلاد وكذلك أوضاع هذه البلدات من حيث وجود الخدمات القاعدية والنشاطات الاقتصادية والحياة الجمعوية.
- وسيسمح استحداث السجل الاجتماعي كقاعدة بيانات شاملة للأسر الفقيرة والهشة للشركاء الاجتماعيين وغير الحكوميين أن يحددوا بدقة السكان المستهدفين بتدخلاتهم في المجال الاجتماعي. ويتم العمل بالسجل الاجتماعي حاليا على مستوى امتداد التراب الوطني وتستخدم بياناته من طرف مختلف المتدخلين في مجال التنمية الاجتماعية.
- العنصر الثاني يتمثل في البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية "تكافل" ويتعلق الأمر ببرنامج للتحويلات النقدية المشروطة وببرنامج مرجعي للحماية الاجتماعية في موريتانيا وهو يتبع للمندوبية العامة. وتستهدف هيئة تآزر الأسر في حالة فقر مدقع ويقوم على الجمع بين تحويلات نقدية ربع سنوية وأنشطة للترقية الاجتماعية ترمي إلى تبني أسلوب إيجابي يرتبط بالممارسات العائلية الأساسية والاستثمار في تنمية الطفولة الصغرى. وخلال مرحلته الأولى المنتهية في أواخر عام 2020 قام البرنامج بدعم أكثر من 30.000 أسرة تم اختيارها بالاعتماد على السجل الاجتماعي وقدم دفعات بمبلغ 1.500 أوقية جديدة لكل أسرة ربع سنويا.
- في مرحلته الثانية، أقرت الحكومة توسيع البرنامج ليشمل 100.000 أسرة تشكل خمس السكان ممن يعانون من الفقر المدقع وزيادة تدريجية في المساعدات الموزعة على الأسر لتصل 3.600 أوقية. وتم اعتماد منهجية تهدف إلى استفادة جميع الأسر التي يتم التكفل بها من تأمين صحي مجاني بصفة تدريجية.
- هناك أداة أخرى مهمة للحماية الاجتماعية تتمثل في منظومة مواجهة الصدمات. ويشكل انعدام الأمن الغذائي والفقر تهديدا للعديد من الأسر سواء على المستوى الحضري أو الريفي وذلك نتيجة الصدمات المرتبطة بالتغيرات المناخية وبالكوارث. ومن بين عناصر الرد على هذه الصدمات اللجوء إلى برنامج للتأمينات الاجتماعية على المدى القصير يقوم على التحويلات النقدية (المعونة). ويهدف بوجه خاص إلى دعم السكان الأكثر هشاشة ممن عانوا من الجفاف خلال مواسم الصيف. ويستفيد من هذا البرنامج سنويا آلاف الأسر التي توجد في حالة انعدام الأمن الغذائي (27.000 أسرة عام 2021).

غير أن هناك تحديات أخرى أمام التنفيذ ومنها:

- ضعف التنسيق ومتابعة التنفيذ؛
- عدم دقة مفهوم الهشاشة وغياب منظومة إعلامية من شأنها أن تتعرف على الأسر والأشخاص ذوي الهشاشة.
- تعدد البرامج والمشاريع المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتشكل شبكات تأمين اجتماعي دون توحيد الجهود أو حتى التنسيق فيما بينها من حيث استهداف الطبقات الهشة والمناطق المستهدفة.

ومن جانبها تكتسي حماية الطفولة أهمية بالغة في موريتانيا وتستفيد من العديد من التدخلات. وتعلقت حصيلة عمل الوزارة الموجه إلى الطفولة استحداث وتكوين لجان للتنسيق ومراجعة وترجمة النصوص إلى اللغات الوطنية للتعريف بحماية الطفولة وانطلاق مشروع تعزيز منظومة حماية الطفولة وتجديد برلمان الأطفال الذي يتألف من 122 بنتا وولدا مع التقيد بالتعادل من حيث النوع وهو ما يعتبر بمثابة منصة ليعبر هؤلاء عن آرائهم وليتعودوا على الممارسات الديمقراطية وعلى المواطنة والمشاركة. ومن بين الأنشطة الأخرى التي قيم بها انطلاق مسار إعداد الإجراءات العملية الموحدة لتسيير حالات حماية الطفولة وإعداد وتقديم بيان أمام مجلس الوزراء حول الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة مع التركيز على منع جميع أشكال سوء المعاملة وعلى حماية حقوق الطفل بالاعتماد على آلية للرد على المستويين الجهوي والمحلي.

وبالرغم من النتائج الجيدة لمختلف الأنشطة التي قيم بها، لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتقديم الدعم للفئات السكانية التي لا تزال تعاني من الهشاشة علما بأن التحدي الأكبر يتمثل في حمايتها وزيادة قدرتها على مواجهة الأوضاع الطارئة والتأكد من أنها تجني ثمار النمو بفضل استفادتها من حماية اجتماعية مناسبة واحتوائية (وخصوصا بالنسبة للمهاجرين ولأطفالهم) ومن خلال تحسين الأمن الغذائي لهذه الفئات.

وتتمحور أهم التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل حول النقاط التالية:

- تحسين إطار التضامن الوطني ومكافحة التهميش عبر تعبئة جهود جميع الفاعلين ضد الفقر والتهميش الاجتماعي ومن أجل الحد من التباينات مهما كان نوعها.
- ضمان الشفافية والفاعلية واحتوائية برامج الحماية الاجتماعية بما فيها خدمة السكان المهاجرين الذين يقيمون بشكل منتظم في موريتانيا واستحداث منظومة للحماية الاجتماعية تتمحور حول شبكات الحماية التي تركز على حسن استهداف المعنيين وعلى الغطاء الجغرافي بالارتباط مع مشاكل التغذية.
- تعزيز حماية الأسرة ورفاه جميع أعضائها وخاصة الأطفال والعمل على توفير محيط اجتماعي مستقر وملائم لهؤلاء.
- تطوير برامج للمساعدة الاجتماعية ولتشجيع الفئات الأكثر هشاشة وخاصة الأشخاص ذوي الاحتياجات الذين يعانون أمراضا مزمنة والأشخاص في حالة عوز والأشخاص المعرضين لسوء التغذية (النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية (2) من العمر).
- تعزيز القدرات المؤسسية لهياكل تنفيذ مختلف البرامج عن طريق إيجاد إطار مؤسسي صلب يسهل التعريف بمختلف السياسات والاستراتيجيات الوطنية (وخاصة تنفيذ الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك مع إعطاء الأولوية للولايات التي توجد فيها نسب فقر مرتفعة).

- تحسين تمكين النساء باعتبارهن طبقة لا تعمل بكامل طاقاتها في موريتانيا وتشكلن مرتكزا للعمل من أجل التنمية مع الحرص على اندماجهن اجتماعيا واقتصاديا.
- المواءمة بين سياسات الحماية الاجتماعية لجميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك سكان البوادي والرحل.
- تنفيذ أنشطة تركز على جني ثمار العائد الديمغرافي كمعبر باتجاه الرفاه الاجتماعي والإنصاف.
- مراعاة الالتزامات الدولية والجهوية الوطنية في هذا المجال.
- تحسين تنسيق الخدمات والفاعلين الذين يتدخلون في مجال الحماية الاجتماعية (التعليم، العدل، الصحة، الخ).
- تعزيز وجمع البيانات المتعلقة بحماية ورفاه الأطفال.

أما الآمال المعقودة على الحماية وزيادة القدرة على مواجهة الطوارئ فإنها تدخل في إطار الالتزامات التالية:

- تنفيذ التزامات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.
- أهداف وأولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.
- غايات الأهداف الإنمائية المستدامة وخاصة الأهداف 1، 2، 3، 4، 5 و10.
- الالتزامات بشأن تنفيذ توصيات وتعهدات المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية وخاصة الأصفار الثلاثة (القضاء على وفيات الأمهات، لا حاجة في مجال التخطيط الأسري إلا وتمت الاستجابة لها، القضاء على العنف القائم على النوع)[3].

وقد تم التعبير عن هذا الطموح من خلال تعهد رئيس الجمهورية "التزم بنهج سياسة طوعية لتمكين كل موريتاني، بدون تمييز، من النفاذ إلى حياة كريمة وأن يرتقي". ويتعلق الأمر بالتصدي لمخلفات الرق ومعالجة الجراح التي خلفها الإرث الإنساني والقضاء على أي نوع من التباينات الناتجة عن أنواع التمييز الاجتماعي. كما أن الفقر والإرث الاجتماعي والثقافي يعتبران عاملين يتعارضان مع مشاركة النساء والمعوقين بشكل كامل. وفي أفق 2025، يتوقع أن يتم انتشال 200.000 أسرة مقيدة في السجل الاجتماعي من براثين الفقر المدقع والهشاشة وإمدادها بقدرة شرائية دائمة وحماية صحية مضمونة بالإضافة إلى اندماجها اجتماعيا واقتصاديا ونفاذها إلى الخدمات القاعدية كالتعليم والصحة ومياه الشرب وسكن لائق وإلى الطاقة.

- **التدخل رقم 6.4: تعزيز الأمن الغذائي وفي مجال التغذية**

تجابه موريتانيا العديد من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لما يلي: (1) ضعف نسبة الاكتفاء الغذائي لكون الإنتاج من الحبوب لا يغطي سوى 20 إلى 50% من الاحتياجات؛ (2) انتشار الفقر (وخاصة في الوسط الريفي)؛ (3) الإنتاج الزراعي مرتهن بالتغيرات المناخية وتأثيراتها على الظروف المعيشية لسكان الريف. وهكذا فإن النسب المئوية لانعدام الأمن الغذائي لدى الأسر (30% في مواسم الجفاف و20% في المواسم السابقة للحصاد) ونسب سوء التغذية الحادة لدى الأطفال في سن مبكرة تبلغ

[3]- **Les trois zéro** (zéro mortalité maternelle، zéro besoin non satisfait en planification familiale et zéro violence basée sur le genre)

10%. كما أن عدد الأفراد المقيدين في عداد المحتاجين إلى التغذية يبلغ أحيانا أرقاما قياسية تصل إلى 800.000 شخص.

وتشير نتائج المسح الدائم للظروف المعيشية للفترة 2019 – 2020 إلى أن نسب انعدام الأمن الغذائي التي تم احتسابها انطلاقا من مؤشر FIES المتعلق بانعدام الأمن الغذائي والذي يعود إلى منظمة الغذاء العالمي (الفاو) إلى نسب أعلى: 43,9% من الأسر معنية إلى حد كبير ومنها 36,9% معنية بنسب عادية و7% تعاني من سوء تغذية شديد. وتوجد هناك فوارق هامة ما بين وسط الإقامة (حضري، ريفي) وما بين الولايات.

في موريتانيا يعاني 17% من الأطفال دون سن 5 سنوات من سوء التغذية المزمنة ومن بين هؤلاء 3,7% يتعرضون لسوء التغذية الحاد (مسح 2021) وتتجاوز نسبة انتشار سوء التغذية المزمن عتبة الـ20% في ست ولايات حيث تتراوح بين 20% إلى 30%. ويتعلق الأمر بولايات الحوض الشرقي 28,5%، الحوض الغربي 22,8%، كيدي ماغا 22,2%، لعصابه 21,6%، كوركول 21,5%، وولايات الشمال (آدرار، اينشيري وتيرس زمور) 21,5%.

ويعاني 15,8% من الأطفال دون سن الخامسة من عدم تناسب الوزن والعمر ومنهم 2,7% بشكل حاد جدا. ويرتبط سوء التغذية بنسبة 45% بحالات الوفيات التي تسجل سنويا عبر العالم على مستوى الأطفال دون سن الخامسة. وفي موريتانيا يشكو 17% من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن ومن هؤلاء 3,7% بشكل حاد جدا (المسح الوطني في مجال التغذية لعام 2021 المعروف اختصارا بـSMART). ومن جهة أخرى فقد أصيب طفل في سن 5 سنوات من أصل 10 أطفال أي 11,1% بسوء تغذية حاد منها 1,9% من الحالات الشديدة. غير أن مستوى الانتشار يعتبر حرجا من منظور منظمة الصحة العالمية في خمس ولايات هي كيدي ماغا، لعصابه، الحوض الغربي، كوركول ولبراكنه.

كما أن الوضع الغذائي للرضع والأطفال يبعث على القلق بسبب استمرار بعض الممارسات الضارة في مجال التغذية بحسب آخر مسح ديمغرافي وصحي. وهكذا فإن أقل من نصف الرضع قبل ستة أشهر يتم إرضاعهم بحليب الأم (41%) بينما يستفيد خمس الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر من غذاء تكميلي مناسب. ويمثل المواليد الجدد الذين يعانون من نقص في الوزن 37% من الجميع وهناك 3% من السكان يستهلكون الملح المشبع باليود. أما فقر الدم فإنه يطال 77% من الأطفال دون 5 سنوات و56% من النساء في سن الإنجاب. وهكذا فإن استهلاك الملح المشبع باليود من قبل الأسر لا يزال ضعيفا جدا (18%) بحسب مسح 2018.

ويتمثل التحدي الأساسي في هذا المجال من التدخل في الرد المناسب وفي الآجال المعينة على أوضاع انعدام الأمن الغذائي والهشاشة الناجمة عن الحالة المناخية والمعوقات المختلفة المتعلقة بمختلف أبعاد الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي إطار عزمه على تفعيل الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الحد من نسب سوء التغذية بجميع أشكالها، فقد عبرت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن التزامها الصارم بخصوص تطوير الغذاء والأمن الغذائي وفقا لأجندة 2030.

ويتعلق الأمر بما يلي:

- النهوض بنظام غذائي فعال وقادر على مواجهة الطوارئ واحتوائي ومستدام حيث يحق لجميع مكونات السكان الأكثر هشاشة بأن يحصلوا في جميع الأوقات على غذاء صحي ومغذي وبكميات كافية.
- تعزيز الالتزام السياسي والمشاركة الاجتماعية لغرض تحسين التغذية على مستوى البلاد وذلك باللجوء إلى الحوار حول السياسات وإلى المناصرة في إطار متعدد القطاعات.

- إعطاء مكانة أكثر اتساعا للتغذية ضمن الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل والبرامج الوطنية وحشد الموارد المالية المحلية اللازمة لذلك.
- تعزيز تغذية الرضيع والطفل وتشجيع مكافحة النقص في مجال المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية بنوعيها المعتدل والشديد.
- تعزيز تغذية الرضع والأطفال وتشجيع مكافحة نقص المكملات الغذائية ومعالجة سوء التغذية الحاد (معتدلة / شديدة).

ولأجل مواجهة التحديات التي تتمثل في القضاء على سوء التغذية بجميع أنواعها في أفق 2030، أصبح من الضروري تغيير أنظمة الغذاء والصحة والحماية الاجتماعية والماء والوعي الصحي والصرف الصحي. ومن المهم كذلك التركيز على مكافحة سوء التغذية والقضاء على الأوبئة الناتجة عن زيادة الوزن وعن الأمراض المرتبطة بالغذاء وصولا إلى تعزيز رأس المال البشري. ويتطلب رفع هذا التحدي التنموي تنفيذ عمل متجانس بعيدا عن قطاع الصحة وذلك لأن الصحة الجيدة والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقهما دون تغذية جيدة.

وفي إطار خطة العمل الثانية، تعمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى اعتماد نظام لتطوير التغذية والأمن الغذائي الذي يمكن للجميع الولوج إليه بصفة متكافئة. وستهدف هذه المنظومة إلى تلبية الحق في تغذية جيدة لجميع الموريتانيين وخاصة الأكثر هشاشة من بينهم على أن يتم اعتماد ذلك كمحور استراتيجي وتنموي. ويعبر هذا الهدف الاستراتيجي عن الأولوية المعطاة لتحقيق ثاني أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية والنهوض بالزراعة المستدامة وتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 3 (السماح للجميع بأن يعيشوا بصحة جيدة وأن ينعموا بالرفاه للجميع وبكافة الأعمار).

وتحقيقا لهذه الغاية أقرت خطة العمل الثانية مجموعة من التوجهات الاستراتيجية وكالآتي:

- تطوير اقتصاد ريفي وشبه حضري ذي مردودية عالية ومتنوع ومتماشي مع التغيرات المناخية والعمل بسياسة تثمين المزروعات التقليدية (الدعم و/أو أسعار مضمونة).
- تحسين الدورات التجارية والتبادل الداخلي وعبر الحدود وعلى المستوى الإقليمي عن طريق وضع سلسلة وطنية للقيم قادرة على الاستجابة لمختلف الاحتياجات في مجال الأمن الغذائي.
- تحسين النفاذ المستدام للفئات الهشة وخاصة الأطفال دون 2 سنة والنساء الحوامل والمرضعات وسكان المناطق الريفية والحضرية إلى غذاء متنوع وصحي ومتوازن.
- تعزيز منظومات الوقاية وتسيير الأوضاع الغذائية الاستعجالية وفي مجال التغذية على المستويين المركزي واللامركزي والتوفر على القدرات لاستباق الأزمات المحتملة واتخاذ إجراءات الحماية اللازمة.
- النهوض بحكامة جيدة في مجال الأمن الغذائي ضمن مسار اللامركزية والتنمية المحلية.
- تشجيع ممارسات جيدة في مجال الغذاء والتغذية في موريتانيا (نموذج إعداد الأطعمة والتغذية ذات الجودة العالية وتعميمها في أنحاء البلاد عبر برامج مفوضية التنمية الغذائية)؛ دعم تغذية الرضع والأطفال عبر تنفيذ خطة الانتقال إلى البرنامج المعتمد للفترة 2017 – 2026 بالإضافة إلى مكافحة نقص المكملات الغذائية.
- ترشيد الحكامة في مجال التغذية بما في ذلك تفعيل المجلس الوطني لتطوير التغذية في إطار الانتقال إلى سلم أنشطة التغذية في موريتانيا. ويجب أن يتزامن ذلك مع تعميم تغطية مراكز إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ومراكز التعافي والوقاية من سوء التغذية عن طريق التعليم الغذائي والجماعي (منظومات وشبكات متعددة القطاعات).

- تنفيذ منظومة وطنية للوقاية ومواجهة الأزمات الغذائية مع إنشاء صندوق وطني لمواجهة الأزمات الغذائية لتمويل الأوضاع الاستعجالية.
- توفير مخزون وطني للأمن الغذائي لتفادي إمداد المخزونات والارتفاع الحاد في الأسعار والمضاربات إضافة إلى العودة إلى المخزونات الغذائية القروية لضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك مخزونات للمدخلات الغذائية لمعالجة حالات سوء التغذية الشديدة.
- إنشاء فريق دائم لنقل المساعدات الغذائية بشكل عاجل وتعزيز القدرات اللوجستية والنقل لدى مفوضية الأمن الغذائي.
- إعادة تحديث برنامج "تموين" لزيادة القدرة على إمداد المخزونات وتنظيم استهداف المستفيدين لما فيه خدمة الفئات السكانية الأكثر هشاشة.

وفي مجال التغذية كانت الغايات المستهدفة بهذه التوجهات تتعلق بـ: (1) العمل على خفض انتشار سوء التغذية الحاد من 11,1% عام 2021 إلى 5% عام 2025؛ (2) السعي إلى تراجع انتشار تأخر النمو البدني (سوء التغذية المزمن) من 17% عام 2021 إلى 14% على الأقل عام 2025؛ (3) انتقال نسبة إرضاع حليب الأمهات حصريا من 41% عام 2019 إلى 55% على الأقل عام 2025؛ (4) انتقال نسب الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر ممن يستفيدون من غذاء تكميلي مناسب من 21,7% عام 2021 إلى 35% على الأقل عام 2025.

3. المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

يهدف المرتكز الاستراتيجي الثالث إلى ترسيخ قواعد الحكامة على مستوى جميع أنحاء البلاد بما يضمن للاقتصاد والمجتمع الموريتاني نهجا للتطور المؤسسي بما يتناسب مع مقدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تعزيز هذا الأخير وإشراك جميع الفئات الممثلة للمجتمع المدني (وخاصة النساء) في عملية اتخاذ القرار وسيتم تحقيق هذا الهدف عن طريق التدخل في ثلاث قطاعات أو مجالات عمل: (1) الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية؛ (2) حقوق الإنسان والعدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي؛ و(3) الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من العائد الديمغرافي.

أ. الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية

في إطار تعزيز الحكامة بجميع أبعادها فإن الحكامة السياسية والأمن واللامركزية تشكل مجالات للتدخل الأفقي ومواجهة التحديات التي تتجسد مجتمعة في صعوبة الحوار القطاعي وضعف إتاحة الموارد البشرية والمالية وتتوزع مجالات التدخل المذكورة حول المجالات الأساسية الثمانية التالية: تحسين الحكامة السياسية، تعزيز وسائل قوات الأمن والدفاع، بناء السلم الدائم واللحمة الاجتماعية، حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف، تسيير الهجرات واللاجئين، الاستصلاح الترابي، اللامركزية والحالة المدنية.

- **التدخل رقم 7.1: تحسين الحكامة السياسية**

تعتبر الحكامة الجيدة عاملا أساسيا لترشيد تسيير مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة البلاد. وبفضل مناخها السياسي الهادئ، تمهد موريتانيا لتحسين حكامتها السياسية بالرغم من العديد من التحديات التي تواجهها.

ويتألف هذا المحيط من 25 حزبا معترفا به وأكثر 7.000 من منظمات المجتمع المدني (فرغم تعددها لا تمثَّل في الحوار السياسي). وقد تعهد رئيس الجمهورية بتعزيز مؤسسات الدولة وبفتح حوار سياسي وطني

هو الآن في طور التشاور بحثا عن التوافق وتهدئة الأوضاع بمناسبة مناقشة المواضيع التالية: التعليم، التناوب السياسي، الرق ومخلفاته، الإرث الإنساني، الاقتصاد، الحكامة، الخ.

وبالرغم من الإصلاحات العديدة المتخذة كمراجعة القانون المتضمن نفاذ النساء إلى الوكالات والوظائف الانتخابية مباشرة عمل مؤسسة المعارضة الديمقراطية أو اعتماد القانون رقم 2021 – 004 المتعلق بالجمعيات والمؤسسات والشبكات بما يسمح بتأطير هذه الهيئات قانونيا بالإضافة إلى العديد من الجوانب القانونية والمؤسسية التي تتطلب الإصلاح و/أو إعادة التنظيم. وهكذا توجد تداخلات مؤسسية كثيرة داخل النموذج الموريتاني حيث أن القيم الديمقراطية غير مشمولة نسبيا كما هو الحال بالنسبة للشفافية والنفاذ إلى المعلومات (وخاصة على مستوى المجتمع المدني).

وتسمح هذه العناصر مجتمعة بالخروج بتصور حول أهم التحديات التي يجب التغلب عليها لتحسين الحكامة وهي تتمحور حول ضرورة تعزيز المؤسسات والاندماج السياسي للشباب والنساء ومأسسة الحوار السياسي ذي الجودة العالية وتحسين حكامة الأحزاب والجمعيات وأخيرا إيجاد إطار للنفاذ إلى البيانات من طرف المجتمع المدني.

وللاستجابة لمختلف هذه التحديات وإلى جميع الإشكاليات الأخرى التي جوبهت في هذا الخضم فإن التوجهات الاستراتيجية لخطة العمل الثانية تتمحور حول:

- تصميم وتنفيذ ميثاق للحكامة الجيدة للأحزاب السياسية والجمعيات التي يجب أن تكون المرجع بالنسبة للهيئات والفاعلين في إطار ممارسة مهام كل منهم.
- تعزيز الشفافية المتعلقة بالحكامة عبر العمل بوجوب المساءلة ونشر التقارير ليتم الاعتماد عليها كآلية للرقابة وضمان التسيير الجيد للمال العام.
- تطوير ودعم نفاذ النساء والشباب إلى مسار اتخاذ القرار.
- تعزيز المؤسسات من حيث القدرة والفاعلية عن طريق العديد من الإجراءات ذات العلاقة بالإطار التشريعي (سن قوانين للتأطير والحرص على احترام القوانين الموجودة) والبشري (من حيث المصادر والتكوين) والبنى التحتية (عصرنة التجهيزات).
- دعم مشاركة المجتمع المدني من حيث الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه ومنح الموازنات وتعزيز الإطار التنظيمي الذي يتيح له النفاذ إلى البيانات بفضل سن قانون بهذا الشأن.
- مراعاة حماية البيانات الشخصية عن طريق سن تشريع مناسب وتعزيز أمن الأنظمة (المكتبية والمعلوماتية).

- **التدخل رقم 7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن**

يعهد إلى قوات الدفاع والأمن بتأمين الدولة والمجتمع (سلامة الممتلكات والأفراد، الإرهاب، الإجرام العابر للحدود، تهريب المخدرات، تأمين الحدود، تهريب الأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص، الخ). كما أن تعزيز وسائلها يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للبلد من أجل مكافحة التهديدات الخارجية والداخلية وضمان السلم والوئام الاجتماعي.

وبالنسبة لموريتانيا، تتطلب هذه المهام المزيد من الوسائل (المادية والبشرية والفنية) لأداء لهذه المأموريات. غير أن السلطات المخولة لهذه الكيانات يجب أن تتصاحب مع عدد من المسؤوليات وخاصة تجاه المواطنين وحقوقهم لتفادي أي نوع من التفريط وبناء الثقة بينها وبين السكان.

ويتعلق الأمر هنا بتحديات تجيب عليها توجيهات خطة العمل الثانية للاستراتيجية والتي تتمحور حول:

- إعادة تقدير الوسائل الممنوحة للقوات المسلحة وقوات الأمن بهدف تسهيل عملها.
- إصلاح وعصرنة المصالح الأمنية الوطنية من أجل ضمان السلام والأمن والنظام العام، والرد بسرعة وبشكل مناسب على متطلبات الوقاية والإسعافات وتسيير المخاطر والكوارث والحالات الاستعجالية على امتداد التراب الوطني.
- التقدم باتجاه التطبيق الفعلي للقوانين 2020/17 و2020/18 حول مكافحة الاتجار بالأشخاص وبالمهاجرين بما في ذلك الأمور المتعلقة بتحديد الهوية وإحالة المجرمين إلى القضاء وتفكيك الشبكات وحماية الضحايا.
- تحسيس القوات المسلحة وقوات الأمن حول حقوق الإنسان وخصوصا الأطفال والنساء مع العمل على تطبيق العقوبات في حال التفريط.
- صدور قانون للبرمجة العسكرية أو قوات الدفاع (وهي موارد يعتزم البلد تخصيصها للأمن والدفاع على المدى البعيد مع الحرص على الشفافية والمساءلة).

- **التدخل رقم 7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي**

يعتبر الوئام الاجتماعي والسلم من المرتكزات التي لا غنى عنها في بناء المستقبل والتنمية المشتركة للقيم يتقاسمها الجميع ولمصلحتهم دون ترك أي إنسان على الهامش.

ويتطلب النهوض بالوئام الاجتماعي والحفاظ على السلام مراعاة مختلف الأبعاد وخاصة ما يتعلق بالشباب والنساء وبجميع فئات المجتمع الهشة (الذين يعانون من الفقر والذين يحملون آثار الماضي) من خلال قيام بنيات للحكامة على مستوى القرى (لجان قروية) بالارتباط مع السلطات المحلية.

وللاستجابة لتحديات بناء هذا المجتمع الهادئ الذي يتفق حول تعزيز الوئام الاجتماعي ومكافحة التهميش ومنع حدوث النزاعات خدمة للسلام الدائم، تم تخصيص غلاف قدره 20 مليار أوقية لتحقيق التضامن الوطني ولتلبية العديد من التعهدات التي أخذتها الحكومة على عاتقها استكمالا لما تعهد به رئيس الجمهورية من أجل تعزيز تمكين النساء وأخذ كل ذلك بعين الاعتبار في تنمية البلد عبر اعتماد ميزانية تراعي الجوانب المتعلقة بالنوع في التخطيط وتطبيق مبدأ الاحتواء وتخصيص الموارد لكي لا يبقى أي كان على الهامش وذلك عبر اتخاذ خطوات من ضمنها وضع وكالة وطنية لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ولمواجهة كل هذه العقبات التي تعيق تحقيق هذا الوئام (ضعف الإحساس بالواجب المدني داخل المجتمع، إحساس الشباب الغبن، مظاهر عدم المساواة اجتماعيا واقتصاديا، ضعف التمويل، الإرث الإنساني وأعباؤه، مخلفات الاستعباد...)، توصي خطة العمل الثانية بالتوجهات التالية:

- رد الاعتبار للحق في الهوية القانونية والانتماء إلى الأمة عن طريق وضع إطار قانوني ونظام للرقابة يضمن لجميع المواطنين النفاذ إلى أوراق الحالة المدنية بما يحترم حق الأطفال في هوية دون مراعاة الصفة القانونية للآباء.
- حماية الطفولة والحقوق الأساسية المتعلقة بها في إطار مكافحة الهشاشة وانعدام العدالة والإفراط في إطار مقاربة احتوائية لجميع الأطفال وعلى امتداد التراب الوطني.
- وضع استراتيجية للتصالح والعدل الاجتماعي من منطلق تهدئة الأوضاع والأزمات بين السكان واعتماد نظام للتعويض عن الأضرار السابقة.
- تمكين الفتيات والنساء لتعزيز مكانتهن داخل المجتمع عن طريق النفاذ إلى التعليم والحق في التملك.

- منع وإدارة النزاعات عبر العمل بآليات مبتكرة محليا وخاصة عن طريق إشراك اللجان القروية التي أثبتت جدارتها في كل من الحوض الشرقي وكيدي ماغا.
- تعزيز التكافل الاجتماعي عن طريق مقاربة موجهة نحو التمكين بدل تقديم المساعدة لدعم الفئات الأكثر فقرا وهشاشة في المجتمع.

- **التدخل رقم 7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف**

في موريتانيا يمثل الشباب دون سن العشرين 57% من السكان كما أن 47% من الأفراد ما بين 15 و24 سنة عاطلون عن العمل مع نسبة تسرب مدرسي عالية. ويواجه الشباب الموريتاني العديد من المخاطر وبعض الكبت مما يشجع على الانخراط في الغلو وفي التطرف العنيف.

وقد اعتمدت موريتانيا مقاربة لعودة الشباب إلى الرشد اعتمادا على الحوار والاعتدال وتقاليد التسامح وفقا لتعاليم المذهب المالكي. وقد سجلت هذه المقاربة نجاحا كبيرا بفضل مساهمة العلماء الذين عملوا وسطاء لمنع انحراف الشباب.

كما أن مجموعة دول الساحل الخمس قد أعدت إطارا إقليميا مرجعيا لصياغة استراتيجيات وطنية لمنع التطرف العنيف في بلدان الساحل.

ومن بين أهم التحديات التي يجب أن تجابَهَ في هذا المجال، يمكن أن نشير إلى تحسين قدرة الشباب على التكيف مع الظروف الطارئة وتعبئة رأس المال البشري والثقافي والديني وتعزيز قدرات الفاعلين في مجال منع الغلو والتطرف العنيف.

وفي هذا الإطار أقرت خطة العمل الثانية للاستراتيجية عددا من التوجهات من بينها:

- ضبط ومتابعة هياكل التعليم القرآني والأشخاص الذين يدرسون لضمان توفير تعليم بجودة عالية دون انحراف بما يضمن الاندماج المهني للشباب.
- تعزيز القدرة على مواجهة الشباب للطوارئ عن طريق برامج وعمليات تكوينية ذات علاقة تهدف إلى المزيد من الاندماج وتحضير هؤلاء الشباب للحياة النشطة عبر التكوين المهني والنفاذ إلى سوق العمل ومواكبتهم في العمل الذاتي.
- إشراك الفاعلين والحصول على دعمهم في مجال منع الغلو والتطرف العنيف.

- **التدخل رقم 7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين**

على مستوى تسيير المهاجرين (الأجانب أو الموريتانيين المهاجرين إلى الخارج) واللاجئين، تم إحراز بعض التقدم في موريتانيا على الصعيد التشريعي (تحيين قوانين حول الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، قانون الجنسية، التسيير على نحو أفضل لحركات الهجرة، استقبال اللاجئين بطريقة أفضل، مسح نموذجي أجرته معًا المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الوطني للإحصاء حول مؤهلات المهاجرين، مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة من أجل حماية وإعادة دمج المهاجرين في موريتانيا). وخلال مراجعة خطة عمل الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة، تم التركيز على نمط من التسيير أكثر مطابقة مع حقوق الإنسان ونصوص الاتفاقيات الدولية في هذا المجال وخصوصا عن طريق مراعاة حماية المهاجرين ومكافحة الاتجار والتهريب والتزام موريتانيي الشتات بالمشاركة في التنمية.

وقدر عدد المهاجرين[4] عام 2021 بـ120.296 فردا في مدينتي نواكشوط ونواذيبو لوحدهما ومن بين هؤلاء 105.264 في نواكشوط. أما عدد اللاجئين فقد كان 75.294 من بينهم 68.825 لاجئا ماليا يعيشون في مخيم امبره وضواحيه بالإضافة إلى 6.469 مهاجرا يتواجدون أساسا في المراكز الحضرية الكبرى مثل نواكشوط ونواذيبو. كما أن هناك مجموعة من 2222 لاجئا قدموا من مالي عام 2021. ويضاف إلى هذه الأرقام 3.197 من طالبي اللجوء في المراكز الحضرية. وتزايدت حركات الهجرة السرية باتجاه المغرب أو جزر الكناري في سنتي 2020 و2021 مع ما ترتب على ذلك من آثار بشرية بالغة.

وتمثل إدارة حركات الهجرة مجموعة من التحديات والفرص لصالح السلام الحدودي في منطقة الساحل. ولا تتوفر موريتانيا، كما هو شأن غالبية بلدان شبه المنطقة، على مرجع استراتيجي حدودي في إطار العلاقات الثنائية وهو ما لا يتيح الربط بين الاستثمارات عبر الحدود بأهداف البلد من أجل توطيد السلام وقياس تأثير ذلك مما يعيق ترسيخ الاستراتيجية المتكاملة التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقة الساحل. ومن شأن العمل بمثل هذه المقاربة أن يوطد التعاون بين البلدان في مجال تعزيز السلام عبر الحدود وتوحيد الاستراتيجيات الحدودية وإدماجها في خطط التنمية في البلدان المعنية.

وبالنسبة للموريتانيين في الخارج، تولي الحكومة أهمية كبرى لإشراك الشتات في تنمية البلاد. وقد ساهم هؤلاء إلى حد كبير في التكفل بأسرهم التي بقيت في البلد وذلك عبر التحويلات المالية. ويتطلب الأمر تنظيم التحويلات التي يقوم بها المهاجرون لما فيه الفائدة لتنمية البلد من حيث مرور التحويلات بالقنوات الرسمية وتكاليف هذه التحويلات وفرص الاستثمار.

وقد سمح تشخيص السياق الحالي بإبراز ثلاثة أنواع من التحديات تتمثل في ترقية الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وإشراك الرعايا الموريتانيين في الخارج في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وكذلك مواصلة إدماج اللاجئين في الأنظمة الوطنية وفي ديناميكية التنمية وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها البلد (وخاصة ما تم التعهد به أثناء الندوة العالمية حول اللاجئين).

وللاستجابة لكل ما سبق، فقد استملت خطة العمل الثانية للاستراتيجية على التوجيهات الرئيسية التالية:

- العمل على ترسيخ وصاية مؤسسية تتعلق بتسيير حركات الهجرة مع مراعاة المكتسبات التي حققتها الاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرة التي تم إعدادها عام 2010 وبدأ تنفيذها منذ عام 2011.
- النهوض بحقوق المهاجرين واللاجئين عبر مواصلة تنفيذ: (أ) الالتزامات التي تم التعهد بها بمناسبة المنتدى العالمي حول اللاجئين (بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني المتعلق بحق اللجوء، النفاذ إلى سوق العمل والخدمات الصحية على قدم المساواة مع الرعايا الوطنيين وكذلك قيد جميع اللاجئين من قبل مصالح الحالة المدنية)؛ و(ب) في إطار العهد الدولي لحركات الهجرة الآمنة والمنظمة والمضبوطة (وخاصة عبر منح وثائق إقامة ورخص العمل للمهاجرين).
- إعداد استراتيجية وطنية لتسيير حركات الهجرة ومراعاة مختلف الأبعاد الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والأمنية من أجل تسيير الهجرات بما في ذلك الهجرات الدائرية وتنقلات السكان وترحالهم.
- تعزيز تواجد طواقم مؤهلة في الخارج على مستوى السفارات والقنصليات للمزيد من التعرف على موريتانيي الشتات ودمجهم في التنمية الاقتصادية للبلاد.

- **التدخل رقم 7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي**

[4]- مسح حول الهجرة في نواكشوط ونواذيبو مارس - ابريل 2021 / الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي ومنظمة الهجرة الدولية.

في مجال الاستصلاح الترابي اتخذت موريتانيا عدة إجراءات تهدف إلى المزيد من الفعالية. وقد أقر البلد إنشاء لجان جهوية مختصة في عنونة الأماكن عبر جميع ولايات الوطن كما أسند إلى الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال مهمة الاستصلاح الترابي وحرص على إعادة تنشيط المرصد الوطني للاستصلاح الترابي ليضمن انتظام المتابعة والتقييم بشكل صارم ودقيق والحصول على البيانات اللازمة لاتخاذ القرار في هذا المجال من التدخل.

وفي هذا الإطار، ستقوم الوزارة المكلفة بالإسكان خلال الفترة 2021 – 2025 باتخاذ إصلاحات تهدف إلى إصدار نصوص تطبيقية للقانون التوجيهي حول الاستصلاح الترابي من أجل تحديد أدوات ووسائل العمل وخاصة المخطط الوطني للاستصلاح الترابي والمخططات الجهوية. ويعتبر اتساع مظاهر اللامساواة الترابية والاجتماعية وكذلك ضعف القدرة التنافسية للبنى الأساسية من العوامل الرئيسية التي دعت إلى اعتماد برنامج وطني لتجميع البلدات. وسيجري تكثيف هذا البرنامج ليساهم بشكل فعال في تعظيم تأثيرات برنامج "الشيلة" الذي تنفذه هيئة "تآزر".

ولتنفيذ مثل هذه السياسة ستولي الوزارة المكلفة بالإسكان والعمران كل العناية الضرورية لتطوير الخرائط بوصفها عاملا أساسيا لممارسة السيادة وأداة لا غنى عنها لاستصلاح المجال والتخطيط للتنمية. وفي هذا الإطار، ستنصب جهود الوزارة حول تحديد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للخرائط والطبوغرافيا التي تهدف من ضمن أمور أخرى إلى إعداد خرائط بمقاسات مختلفة.

غير أن هذا المجال لا يزال يعاني من شح الوسائل المالية مما يعيق تطوره، وهو يعاني من المضاربة العقارية كما يفتقر إلى التأطير القانوني والتنظيمي والمؤسسي. ويواجه هذا السياق كذلك تحديات تتمثل في الحاجة إلى تعزيز النفاذ إلى السكن الاجتماعي الذي يمكن أن يتحقق عبر تنفيذ وتشجيع برنامج الإسكان المسمى "داري" وعصرنة البلدات الفقيرة المعروفة محليا باسم "آدوابه" وذلك عبر برنامج "الشيلة" مع الحرص على تنفيذ خطة عمل وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي على مدى خمس سنوات.

وأخيرا، ولأجل ترشيد الاستصلاح الترابي في موريتانيا وضمان النفاذ المنصف إلى الإسكان، فإن هذا المجال من التدخل يتمحور حول التوجهات الاستراتيجية التالية:

- تسريع تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستصلاح الترابي.
- وضع وتعزيز أدوات تسيير الاستصلاح الترابي (على المستويين الوطني والجهوي) من أجل تحقيق التسيير الفعال والرشيد.
- تحسين نفاذ السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى البنى التحتية المحورية.
- تخفيف الفوارق الجهوية.
- تثبيت السكان في مواطنهم الأصلية ومكافحة التقري الفوضوي؛
- استحداث معهد وطني جغرافي؛
- عصرنة وتحديث الخرائط؛
- إعداد خرائط بمقاسات مختلفة؛
- إعداد استراتيجية وطنية للتقري؛
- وضع شبكة وطنية لدراسة علوم الأرض إنجاز قاعدة بيانات حول معالم ومواقع مدينة نواكشوط (2020 – 2021)؛
- إنجاز نظام بيانات جغرافية لمعالم بلدية تفرغ زينه؛
- استخراج خرائط متخصصة لمواقع ومعالم بلدية تفرغ زينه؛
- إنجاز جرد لمواقع ومعالم ولايات لبراكنه وكيدي ماغا وكوركول؛

- إنجاز نظام للبيانات الجغرافية والمواقع والمعالم في مدينتي النعمة وسيلبابي؛
- إعداد جرد للمعالم والمواقع الخاصة بالحياة التقليدية في الوسط الريفي الموريتاني.

- **التدخل رقم 7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية**

تعاني موريتانيا التي تتألف من 15 ولاية و58 مقاطعة و219 بلدية من العديد من الفوارق الإقليمية بين مختلف الولايات من حيث التنمية. وتعلقت التطورات الحديثة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية بالأمور التالية:

- اعتماد قانون عضوي يتعلق بالجهة تحت الرقم 2018 – 010 بتاريخ 12 فبراير 2018.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية عام 2018.
- وضع مجلس وطني للامركزية.
- إعداد استراتيجيات جهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في عدة ولايات.
- تنفيذ أنشطة لدعم اللامركزية والتنمية المحلية منها البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب PNIDDLE وبرنامج دعم الحكامة الجهوية والتنمية المحلية PAGOURDEL.

وتتمحور التوجيهات الاستراتيجية المترتبة على هذا السياق وعلى التحديات في مجال اللامركزية والتنمية المحلية حول النقاط التالية:

- التنسيق على نحو أفضل ما بين الفاعلين في اللامركزية والتنمية المحلية وخاصة باتجاه تطبيق مبدأ الدعم.
- تسريع تحويل الصلاحيات والموارد باتجاه المجموعات المحلية من أجل تزويدها بالموارد الضرورية للتنمية المحلية.
- إسناد المجموعات المحلية في مجالات إصلاح النظام الضريبي المحلي لتمكينها من إيجاد الموارد المالية التي ستوجه حصرا نحو التنمية الذاتية.
- الحرص على الإدارة من الرعية.
- ضمان تنفيذ ومتابعة وتقييم خطة عمل الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.
- ضمان قدرات الفاعلين في مجال اللامركزية والتنمية المحلية.
- تطوير العمل المشترك بين البلديات وأنظمة توزيع الموارد بين الجماعات المحلية.

- **التدخل رقم 7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية**

تتوفر موريتانيا على منظومة بيومترية ذات أداء عالي في إدارات الحالة المدنية. ففي عام 2019 شمل القيد في سجلات الحالة المدنية ما مجموعه 3.664.875 فردا قياسا إلى سكان البلد البالغ عددهم حينئذ 4.077.347 نسمة. وقد تم قيد 44,8% من الأطفال دون 5 سنوات في سجلات الحالة المدنية. وبالرغم من الإصلاحات التي أجريت في الحالة المدنية الموريتانية وإظهار القانون رقم 96-019 المتضمن إجراءات قيد المواطنين وإحلال القانون رقم 2011 – 003 محله، إلا أنه لا تزال هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لضمان نفاذ الجميع إلى القيد في سجلات الحالة المدنية.

ويتطلب هذا المجال من التدخل العمل بالتوجيهات الاستراتيجية التالية:

- تصميم استراتيجية وطنية تتعلق بتطوير الحالة المدنية.

- تحسين رقمنة أنظمة القيد وصولا إلى الحد من الاختلالات وإلى النفاذ المباشر إلى هذه الأنظمة.
- القيام بحملات تحسيس السكان حول أهمية الحالة المدنية.
- توسيع الحالة المدنية لتشمل المناسبات الأخرى (الزواج، الطلاق، الوفاة، الخ).

ب. الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي

يعتبر تعزيز دولة القانون والنفاذ إلى أبسط الحقوق الأخرى وإلى نظام قضائي مستقل وكفؤ من بين العناصر الأساسية للتنمية في أي بلد. وفي هذا الإطار، تدرج تدخلات خطة العمل الثانية للاستراتيجية فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التالية: دولة القانون، الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي.

- **التدخل رقم 8.1: تكريس الحقوق البشرية**

بعد أن صادقت على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أصبحت موريتانيا في حال امتثال للقواعد الدولية. وتتمتع البلاد كذلك بالعديد من المؤسسات التي يتمثل دورها في الإشراف وتنفيذ الإصلاحات والسياسات الحكومية في مجال حقوق الإنسان.

ومن بين هذه المؤسسات يمكن أن نذكر وزارة العدل ومفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

ويضاف إلى ما سبق وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ومندوبية "تآزر" حيث تعملان على تحقيق التضامن الوطني والحماية الاجتماعية للجماعات الهشة ومكافحة الفقر.

وفيما يتعلق بالتحديات في هذا المجال من التدخل، يتعين تحسين النهوض بحقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة وحمايتها وخاصة الأطفال وضمان نفاذ السكان إلى حقوقهم البشرية الأساسية دون تمييز والقضاء على حالات التعذيب والمعاملات اللإنسانية في أماكن الاعتقال.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الوصول إلى بروز مجتمع متعدد الثقافات ومتضامن في دولة تحترم المبادئ والقواعد الدولية في مجال فصل السلطات واحترام الحريات العمومية وإحقاق القانون. ويتعلق الأمر أيضا بضمان ممارسة كامل الحقوق البشرية لكافة المواطنين.

وفي أفق 2025، يتعين ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز القدرة على مواجهة السكان من ذوي الهشاشة للأوضاع الطارئة وتوطيد المواطنة والحكامة الجيدة.

وبالنسبة للتوجهات الاستراتيجية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، يجب العمل بالأمور التالية:

- تفعيل البرنامج الوطني للوئام الاجتماعي (تعايش).
- تفعيل الآلية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- تفعيل سياسة حماية الطفولة.
- ترسيخ وجود موريتانيا على مستوى الهيئات الدولية فيما يتعلق بحقوق البشر.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

- **التدخل رقم 8.2: توطيد العدالة**

انطلاقا من إرادتها الإصلاحية باشرت موريتانيا العديد من الورش الرامية إلى مراجعة ترسانتها القانونية وإلى التزود بالموارد اللازمة لتطويرها. وكانت إدارة السجون بوجه خاص موضع هيكلة جديدة وتحيين إطارها القانوني والمؤسسي. وقد شهدت كذلك زيادات في مواردها البشرية مع اكتتاب 50 مفتشا و120 مربيا و400 مراقبا في الآونة الأخيرة. كما صودق على قانونين جديدين يتعلقان بإدارة السجون. ويخص أولهما مراجعة العقوبات ووظيفة القاضي المكلف بتطبيقها فيما تعلق الثاني بالعقوبات البديلة عن السجن بما في ذلك العمل للصالح العام. ومن ناحية أخرى، تم العمل بآلية للتنسيق فيما بين المحاكم والسجون لضمان شرعية الاعتقال تكريسا لسيادة القانون.

ويتمثل التحدي الأساسي في مجال العدالة اليوم في ضرورة تزويد البلاد بنظام قضائي مستقل يتوفر على البنى الأساسية وعلى المصادر البشرية والكفاءات اللازمة لعمله بشكل فعال بما يضمن حسن الأداء وتمتع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم الأساسية دون أن يبقى أي أحد على الهامش.

وتتوزع التوجهات الاستراتيجية الناجمة عن السياق الحالي وعن التحديات ذات العلاقة بالمجال القضائي كالآتي:

- السهر الدائم على استقلالية العدالة وتوسيع سلطة التعهد.
- تعزيز الوسائل البشرية والمادية والفنية والمالية الضرورية لحسن سير قطاع العدالة.
- ضمان التمتع بالحقوق الأساسية لجميع أفراد المجتمع دون تهميش أي كان.
- تحسين النظرة إلى القضاء.
- تحسين فاعلية وتفاعل القضاء وكذلك أدائه.
- تفعيل المساعدة القضائية.

- **التدخل رقم 8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام**

تمر عملية مراقبة المواطن للعمل الحكومي باثنتين من القنوات الرئيسية: المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويوجد في موريتانيا أكثر من 8.000 جمعية تعمل في جميع حقول الاختصاص وما لا يقل عن 230 وسيلة إعلام. ويتألف المشهد الإعلامي الموريتاني أساسا من شبكات التلفزيون والإذاعات العمومية ووكالة وطنية للأنباء وأكثر من 10 قنوات تلفزيون وإذاعة خصوصية و22 صحيفة ورقية و122 موقع الكتروني خصوصا و8 وكالات للإنتاج السمعي البصري. أما هيئات المجتمع المدني فإن عدد الفاعلين المشمولين بالإحصاء (8.000 جمعية) مرشح للزيادة بعد المصادقة على قانون جديد ينص على نظام التصريح من قبل الجمعيات.

وتطمح منظمات المجتمع المدني إلى:

- مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة والرشوة.
- النهوض بثقافة المواطَنة والتعريف بواجبات وحقوق المواطن.
- العمل على تكافؤ الفرص والاحترام والتمتع بالحقوق البشرية.
- ضمان النفاذ الحر والمتكافئ إلى الإعلام بالنسبة للجميع.

- حماية البيئة.

وبالنسبة لوسائل الإعلام فإن السياسة الموريتانية في هذا المجال تتأسس على التحرير الكامل لحقل الاتصال والإعلام. غير أن الدولة تحافظ على وجودها عبر مرافق للخدمة العمومية وتمول صندوقا لدعم الصحافة الحرة وبالرغم من ذلك يظل من الضروري التغلب على بعض نواقص القطاع فيما يتعلق أساسا بتواجد أكثرية وسائل الإعلام في التجمعات الحضرية الكبرى وغياب التكوين وتمهين الصحفيين.

وفيما يتعلق بالتحديات فإن هذا المجال من التدخل يفتقر إلى النهوض بثقافة مواطنة قوية وإلى ضرورة التعريف بحقوق وواجبات المواطنين وضمان تكافؤ الفرص والاحترام والتمتع بالحقوق البشرية بالإضافة إلى أهمية العمل من أجل النفاذ الحر والمتكافئ إلى الإعلام بالنسبة للجميع.

ويلعب كل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام أدوارا مهمة في مجال الحكامة الجيدة. وفي هذا الإطار، يمكن إدراج التوجهات الاستراتيجية التي تتلخص في الآتي:

- تمكين ودعم المجتمع المدني في أداء عمله.
- تعزيز القدرات العملياتية والفنية والمالية للمجتمع المدني.
- تطوير وسائل الاتصال والنفاذ إلى الإعلام.
- تعزيز السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية وسلطة تنظيم الإشهار.

ج. الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي

في إطار شمولية واتساع العمل الذي يقام به عبر استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تعتبر الحكامة عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف التي تطمح إليها موريتانيا. وتشمل هذه الورشة من ورشات الاستراتيجية ميادين التدخل التالية: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية / تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار / الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي / مكافحة الرشوة / تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار / تحسين تسيير المال العام / النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي / تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية.

- **التدخل رقم 9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية**

اشتمل مسار إعداد ومتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك خلال السنوات القليلة الماضية على تحولات على مستوى آليات التخطيط في موريتانيا وتعلقت التقدمات التي تحققت بالآتي:

- تصميم استراتيجيات وبرامج تنموية منها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية.
- تحديث الإطار القانوني للاستراتيجية ومنظومة الصياغة والمتابعة والتقييم.
- إنجاز المراجعة الوطنية التشخيصية للأهداف الإنمائية المستدامة.
- تطوير برمجيات "متابعة" المتعلقة بمؤشرات متابعة الأهداف الإنمائية المستدامة واستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.
- إعداد عدد من الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.
- تنظيم طاولة مستديرة للشركاء من أجل حشد الموارد المالية لتنفيذ الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في الحوض الشرقي.

وبالرغم من التقدم الحاصل فإن نظام التخطيط وتعبئة التمويلات والمتابعة وتقييم الاستراتيجية والسياسات العمومية التنموية لا يزال يواجه بعض التحديات التي تعيق تحسن الأداء ومن ذلك: نقص المصادر البشرية الكفوءة ضعف ثقافة التسيير الموجهة نحو النتائج، شبه غياب آليات للمساءلة، ضعف آليات التنسيق مما ينتج عنه غياب الانسجام في السياسات العمومية، عدم وجود أطر مفاهيمية لمتابعة السياسات العمومية، ضعف الهيئات المكلفة بتقييم السياسات العمومية، التأخير الحاصل في مسار إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، النقص الكبير في تماشي مختلف أطر البرمجة (إطار النفقات على المدى المتوسط، برنامج الاستثمارات العمومية، قانون المالية) مع خطة عمل الاستراتيجية، غياب أدوات متكاملة للإطار الاقتصادي الكلي وضعف تعبئة التمويلات لتنفيذ خطة العمل الأولى للفترة 2016 – 2020 وغيرها من الاستراتيجيات التنموية.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بتحسين أداء منظومة التخطيط من أجل التنمية في الآتي:

- إصلاح المنظومة الوطنية للتخطيط من أجل تحسين أداء نظام التصميم عبر إعداد واعتماد مرجعية للتخطيط والمتابعة وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية ووضع الآليات الضرورية للسهر على تناسق السياسات الإنمائية.
- تحسين المنظومة المؤسسية لجعلها أكثر كفاءة عبر تحسين تسيير لجان التنمية القطاعية لتصبح منابر قطاعية حقيقية للتشاور حول استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ومختلف الاستراتيجيات القطاعية وتحسين تسيير لجان التنمية الجهوية.
- تعزيز القدرات الفنية والمالية للإدارات المكلفة بمتابعة وتقييم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والاستراتيجيات الجهوية ومختلف الاستراتيجيات الإنمائية وأهداف التنمية المستدامة وأجندة 2063.
- تطوير استراتيجية وطنية لتحسين تغطية مؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة ومواقعها.

- **التدخل رقم 9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار**

شكل تحويل الهيئة المركزية للمنظومة الإحصائية الوطنية ممثلة في المكتب الوطني للإحصاء إلى وكالة وطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي الخطوة الأولى باتجاه إصلاح الإحصاء في موريتانيا. وعلى صعيد تكوين المصادر البشرية، يوجد منذ 2018 معهد عال للمهن الإحصائية داخل المدرسة العليا متعددة التقنيات في نواكشوط لغرض مواجهة العجز في المصادر البشرية ذات الكفاءة العالية. ولا تزال هناك حاجة لبذل جهود أخرى لضبط عمليات جمع وإنتاج وتحليل ومعالجة البيانات الإحصائية وخاصة في سياق متابعة وتقييم خطة العمل الخمسية للاستراتيجية ما بين 2021 – 2025 وبرنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك وغيرها من السياسات الإنمائية القطاعية. تتلخص هذه الجهود في الاستراتيجية الوطنية العشرية للتنمية الإحصائية 2021 – 2030 وخطة عملها للفترة 2021 – 2025 التي تغطي المنظومة الإحصائية الوطنية بالكامل.

ويمكن تلخيص التوجهات الاستراتيجية في الآتي:

- الرفع من مستوى الحكامة فيما يتعلق بالمنظومة الإحصائية الوطنية وخاصة تفعيل المجلس الوطني للإحصاء.
- تعزيز قدرات المنظومة الإحصائية الوطنية بما في ذلك على المستوى القطاعي.
- تلبية الطلب على البيانات الإحصائية بفضل إنتاج عالي الجودة بما في ذلك البيانات المجتزأة.

- تثمين المنتجات الإحصائية.

- **التدخل رقم 9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي**

تشكل السياسة الوطنية للسكان الإطار الاستراتيجي الكفيل بانطلاق الأنشطة المتعلقة بالتطورات الديمغرافية وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين رأس المال البشري وجني ثمار العائد الديمغرافي الذي يمكن تحويله إلى مزايا اقتصادية.

وفي إطار تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبعد قمة نيروبي بعد مضي 25 سنة على انعقاد هذا المؤتمر الدولي عام 2019، اتخذ موريتانيا مجموعة التعهدات التي تفضي إلى جني ثمار العائد الديمغرافي وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة في أفق 2030. وفي الواقع تشهد موريتانيا نموا ديمغرافيا متسارعا يقدر بـ2,7% سنويا وهو ما يمثل تحديات كبيرة بالنسبة لجميع قطاعات التنمية. وبحكم حداثة عمر السكان ونسبة ارتهانه بالنمو الديمغرافي المرتفع فإن من الضروري استغلال هذه المقدرات لتخدم التنمية الاقتصادية عبر أنشطة موجهة نحو تنمية رأس المال البشري.

ويتعلق الأمر من ناحية بالعمل على تسريع التحول الديمغرافي وتناسق السياسات الاجتماعية والاقتصادية سبيلا إلى جني العائد الديمغرافي ومن ثم ضمان إدراج العائد الديمغرافي في السياسات الإنمائية والبرامج الجهوية وخاصة الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك لتحقيق التوجهات الاستراتيجية التالية من ناحية أخرى:

- ضمان اليقظة الدائمة والتنسيق الفعال لتؤول السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى الاستفادة من العائد الديمغرافي.
- تسريع التحول الديمغرافي وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الاستفادة من العائد الديمغرافي وإدراجه ضمن السياسات التنموية.
- زيادة تمكين النساء في مجالات اتخاذ القرارات والاقتصاد.
- تحسين استمرار التلاميذ في الدراسة بالسلك الثانوي.
- تحسين النفاذ إلى منتجات وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.
- تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني والسياسي والاستراتيجي ليكون في صالح تمكين النساء.

- **التدخل رقم 9.4: مكافحة الرشوة**

انضمت موريتانيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الرشوة منذ عام 2006. وخلال السنوات القليلة الماضية تم إحراز التقدم على طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة كما أن هذه الجهود تواصلت في عدد من المجالات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية ومنها إصلاح المال العام وتحسين مناخ الأعمال وإصلاح منظومة إبرام الصفقات العمومية. وقد كان لهذه الجهود بعض التأثير الإيجابي غير أن المحافظة على المكتسبات واستكمال الإصلاحات المقام بها يتطلب المزيد من الجهد.

وبالرغم من ما تم بذله في السنوات الأخيرة من قبل الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين والشركاء الفنيين والماليين باتجاه الحكامة الجيدة فإن ظاهرة الرشوة ما تزال ماثلة في جميع القطاعات يدعمها في ذلك اختلال إدارات الدولة وثقافة الإفلات من العقاب مما أدى إلى تدني جودة الخدمات. غير أن مكافحة الرشوة تحتل مكان الصدارة في أجندة الحكومة وتشكل جزءا من التعهدات التي تم قطعها على أعلى مستويات قمة الدولة.

وتتمحور أهم التوجيهات الاستراتيجية في هذا المجال حول:

- تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة.
- تعزيز قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.
- تطبيق القانون الصادر عام 2016 بخصوص مكافحة الرشوة.
- تنفيذ أحكام المدونة الجديدة للصفقات العمومية.
- تحديث وتطبيق مدونة أخلاقيات المهنة لدى وكلاء الدولة.

- **التدخل رقم 9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار**

تعمل السلطات العمومية على إيجاد منظومة تكفل قيام القطاع الخاص بدوره كاملا كمحرك للاقتصاد. وفي هذا الإطار، تم إنشاء مجلس أعلى للاستثمار يرأسه رئيس الجمهورية. كما أن من شأن إنشاء وكالة لترقية الاستثمار في موريتانيا أن يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي تحقيق تحول الاقتصاد إلى اقتصاد منتج.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال البنى الأساسية التي تدعم النمو وإصلاح مناخ الأعمال وتسجيل نسبة نمو اقتصادي بحدود 5% قبل الكوفيد 19 فإن الاقتصاد الوطني ظل يفتقر إلى التنوع كما أنه كان مرتهنا باستغلال المقدرات المنجمية وإنتاج قطاع الصيد وهو عائق مهم يحول دون تحويل وتثمين المنتجات المحلية وخاصة في قطاعات الإنتاج كالصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصناعات المعملية. وقد استمرت هذه العقبات لتحول دون استفادة البلد من المزايا التي يمكن أن تجلبها هذه المقدرات الاقتصادية. ومن بين هذه العقبات يمكن أن نشير إلى ضعف هيكلة القطاع الموريتاني الخصوصي الذي يسيطر عليه القطاع غير المصنف وضعف القدرات محدودية القدرة التنافسية لدى الشركات العصرية المعدودة جدا والخدمات المالية غير الملائمة لاحتياجات الشركات وضآلة البحث العلمي حيث إنه غير موجه نحو استغلال المقدرات الاقتصادية والإبداع وانتقال التكنولوجيا كما أن هناك نقصا في عرض التكوين التقني الذي يمكن أن يدعم الصناعات ويستجيب لاحتياجاتها. يضاف إلى ذلك الإطار القانوني للتجارة الذي يحتاج إلى التحسين والدروس المستخلصة من الأزمة الصحية الناتجة عن الكوفيد 19 الذي أربك سلاسل التموين الدولي وبرهن على وجوب تطوير اقتصاد منتج ومتنوع ويستطيع أن يواجه الأوضاع الاستثنائية الخارجية.

ولمواجهة هذه التحديات، تعمل وكالة ترقية الاستثمار في موريتانيا على تحسين سمعة البلد كوجهة مفضلة للاستثمارات وتعزيز سلامة الاستثمارات بالتعاون مع قطاع العدالة التجارية وبفضل قدرة الشركات على الوفاء وتخفيف عوامل الإنتاج وتسهيل ومتابعة مشاريع الاستثمار من خلال الشباك الموحد التابع للوكالة. كما أن الخدمات العمومية المعنية بتحسين مناخ الأعمال (تأسيس الشركات، رخص البناء) ستخضع للرقمنة. ولأجل معالجة المخاطر على مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإن صندوق الضمان يوجد الآن في طور الإنشاء. ويضاف إلى ذلك استحداث صندوق للاستثمار بمشاركة مستثمرين أجانب في المستقبل القريب. وينتظر أيضا تحريك الحوار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وستنير التوجيهات التالية الطريق أمام العمل باتجاه النهوض بالقطاع الخاص:

- تحسين مناخ الأعمال وتشجيع علاقات متوازنة ومبنية على الثقة مع الشركاء في القطاع بما في ذلك مراجعة مدونة الاستثمارات.
- تكوين وتأهيل رأس المال البشري للاستجابة لاحتياجات السوق.

- تطوير ريادة الأعمال والأداء والقدرة التنافسية للقطاع الخاص للاستفادة من الفرص التي يتيحها تصدير المنتجات الموريتانية عبر النهوض بالشعب الواعدة وسلاسل القيمة على مستوى القطاعات الإنتاجية.
- تطوير أقطاب تكنولوجية قادرة على الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص في مجالات البنى الأساسية والتجهيز مع السعي إلى تحسين مناخ الأعمال.
- تصميم نظام ضريبي يحفز التنمية على مستوى القطاع الخاص.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الاقتصاد.
- تحديث وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية القطاع الخاص.

- **التدخل رقم 9.6: التسيير الفعال للمال العام**

تحتاج منظومة تسيير الميزانية والمحاسبة والمال في الوقت الحالي إلى إصلاحها لتستجيب لمتطلبات التنمية في البلاد. وكان المال العام يخضع ما بين 1978 و2018 لقانون عضوي يقوم على مقاربة الموازنات والوسائل وعلى تبويب غير ملائم. وفي العام 2018، تم اعتماد قانون عضوي جديد يتعلق بقوانين المالية وذلك بموازاة خارطة طريق في طور التنفيذ على مدى 5 سنوات منها سنتان يمكن تجديدهما مرة واحدة. ويعبر هذا القانون عن التزام البلد بالتوجه نحو منطق التسيير المبني على النتائج الذي تتمثل غايته في البحث عن حسن أداء العمل الحكومي.

وسيتم العمل بالإصلاحات التي ينص عليها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية بشكل تدريجي مما يتيح الوقت لكافة المتطلبات التي يحتاجها هذا النوع من الإصلاحات. وبالرغم من صعوبة الحالة العامة التي تمتاز باستمرار وباء الكوفيد 19 فقد تم إحراز بعض التقدم باتجاه تنفيذ هذه الإصلاحات.

وتشتمل أبرز التوجيهات المتعلقة بتطوير تسيير المال العام، كما ينص عليها المخطط الرئيسي لإصلاح المال العام، على:

- تحديث وتنفيذ المخطط الرئيسي لإصلاح المال العام وخارطة طريق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية.
- تعزيز وترشيد تعبئة الإيرادات.
- تعزيز تسيير العمليات المالية للدولة بما فيها النظام الآلي لسلسلة النفقات.
- تعزيز قدرات البرلمانيين في مجال المالية العمومية.

- **التدخل رقم 9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات**

تقدر نسبة الصيرفة في الوقت الحالي بنحو 30% إذا ما أخذنا في الاعتبار مؤسسات التمويل الخفيف. ولتحسين هذه النسبة، ينوي البنك المركزي الموريتاني تنفيذ استراتيجية وطنية للاحتواء المالي. وبانتظار انطلاق الاستراتيجية المذكورة، فإن من شأن العمل التدريجي بإطار تنظيمي مكرس للمالية الإسلامية والمالية الرقمية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير إجراءات اليقظة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تؤدي إلى المزيد من ثقة الجمهور في القطاع المصرفي وبالتالي رفع نسب الصيرفة والإسهام في تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وقد صودق في عام 2021 على قانون يتضمن تسهيل النفاذ إلى خدمات وسائل الدفع. وبالإضافة إلى المنصات والوكلاء المصرفيين العاملين الآن، فإن العديد من البنوك المحلية تتوفر على حلول خاصة بها تعتزم تفعيلها. ولضمان تعامل الجميع مع هذه الحلول، تعمل شبكة التجمع المصرفي للتنقيد والتعاملات

الالكترونية "GIMTEL" على اقتراح حلول خاصة بها. وسيكون هناك مُحوّل وطني switch لتعامل الجميع مع مختلف الحلول. ويضاف إلى ذلك ما يتم من عصرنة البنية الأساسية المالية الذي بدأ تنفيذها مع مشروع عصرنة البنية الأساسية المالية PAMIF. وهكذا فإن أنظمة وبرمجيات RTGS وACH وهي قيد التركيب ستباشر العمل عام 2022 وستسمح بالتسيير الآلي للتعاملات المالية.

وبالرغم من التقدم الحاصل خلال السنوات القليلة الماضية، فإن تشخيص القطاع الموريتاني للتأمينات قد أبرز وجود عدة اختلالات تعيق توسعه رغم ما يتوفر عليه من مقدرات للنمو. ومن بين هذه العوائق: ضعف الولوج إلى الاقتصاد الوطني بأقل من 0,3% عام 2019 وتواضع الإسهام في تعبئة المدخرات وضعف الكثافة بنحو 193 أوقية جديدة (أي ما يزيد قليلا على 5 دولار أمريكي). وإلى نقاط الضعف المذكورة، تضاف المعوقات ذات الطابع القانوني والتنظيمي والثقافي والمؤسسي.

ويمكن تلخيص التوجهات الخاصة بالقطاع المالي في الآتي:

- تعزيز منظومة الإشراف لضمان مواكبة القواعد والمواصفات الدولية وكذا مراقبة وتطوير الأنظمة والخدمات ووسائل الدفع. ويضاف إلى ذلك السهر على الامتثال في مجال مكافحة غسل رؤوس الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع استراتيجية وطنية للاحتواء المالي لضمان تغطية الخدمات المالية لجميع السكان وخاصة المواطنين من ذوي الدخل الضعيف تطبيقا لمبدأ "عدم ترك أي كان على الهامش".
- توطيد وتنويع أدوات السياسات النقدية والصرف وتحسين الأداء في مجال ثبات الأسعار في الداخل.
- إعادة هيكلة قطاع التأمين من أجل النهوض به وتعزيز إسهامه في تمويل الاقتصاد مع استحداث منظومة لمراقبة التأمين وتأسيس شركة لإعادة التأمين.

- **التدخل رقم 9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية**

تحتاج الوظيفة العمومية في موريتانيا إلى إصلاحها لأن النظام الأساسي الحالي للموظفين ووكلاء الدولة يعود تاريخه إلى عام 1993 أي ما يقارب 30 سنة. وهو نظام قائم على إدارة المسار الوظيفي ويصعب تطبيقه وخصوصا ما يتعلق منه بالتقييم السنوي لوكلاء الدولة وغياب استمارات الاكتتاب والتوظيف.
وبالرغم من الإصلاحات المقام بها فإن الإدارة العمومية لم تفلح في مواكبة تغيرات المجتمع الموريتاني والمحيط الخارجي وتعاني من عدة اختلالات هيكلية تمنعها من مسايرة هذه التطورات والتنمية الشاملة التي يشهدها المجتمع. وهي بذلك تفتقر إلى الكفاءات وتحتاج إلى الإبداع لضمان الحكامة الجيدة ولأن تكون أقرب إلى المواطن وإلى خدمة المراجعين.
ويمكن أن تأخذ التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بتحول الإدارة العمومية الأشكال التالية:

- تحسين النصوص القانونية وخاصة مراجعة القانون الصادر عام 1961 حول التقاعد ومراجعة نظام المعاشات وإنشاء صندوق للمعاشات والضمان الاجتماعي لموظفي الدولة ونظام رواتب الموظفين والوكلاء العقدويين.
- عصرنة أدوات التسيير وخاصة عبر وضع نظام معلوماتي متكامل وعصري لتسيير المصادر البشرية التابعة للدولة وإدخال أدوات حديثة إلى تسيير الوظيفة العمومية.
- تنفيذ برنامج واسع للتكوين وإعادة تأهيل الموظفين.
- تحسين الفاعلية وتوحيد الجهود داخل الإدارة العامة وضمان إدراج الأنظمة المعلوماتية.
- إتاحة الإجراءات الإدارية ورقمنة وسائل الدفع على الشبكة.
- التنفيذ السريع لمشروع عصرنة الإدارة عن طريق تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية).

IV. خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 -2025)

تقترح خطة عمل الاستراتيجية للفترة 2021 – 2025 من خلال مرتكزاتها الاستراتيجية الثلاثة ومختلف ورشاتها سلسلة من المشاريع تضم 282 مشروعا بميزانية تقديرية تبلغ 496 مليار أوقية. وتتوزع هذه المشاريع إلى 57% بالنسبة للمرتكز الأول الذي يعالج المسائل المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية والبيئة والبنى الأساسية القاعدية. ويتعلق الأمر كذلك بالمرتكز الأكثر استهلاكا من الناحية الميزانوية حيث يستحوذ على حوالي 88% من إجمالي ميزانية استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. أما المرتكز الثاني والثالث فإنهما يستحوذان على التوالي على 31% و12% من عدد المشاريع أي 10% و2% من الميزانية المخصصة لتنفيذ خطة العمل الثانية. وتتألف خطة العمل الثانية للاستراتيجية من 15 مشروع يجري تنفيذها عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهما في طور الإعداد من قبل الجهات المتعاقدة والمديرية المكلفة بالشراكات.

ومن حيث توزيع تمويل مشاريع خطة العمل الثانية للاستراتيجية، يستأثر القطاع العام بمساهمة قدرها 61% مقابل 39% للقطاع الخاص (15 مشروع شراكة بين القطاعين). وتحظى استراتيجية تمويل خطة العمل الثانية وحسن تسييرها بعناية خاصة يجب التنويه بها.

ومن ناحية أخرى، وحرصا على حسن تنفيذ خطة العمل هذه وتسهيلا لمقروئيتها وفهمها من قبل مختلف الشركاء مع السعي إلى تضافر جهود الجميع، فقد تم اعتماد مقاربة لتحويل المشاريع إلى برامج هيكلية وهو ما يعني في المحصلة النهائية أن خطة العمل هي عبارة عن 109 برامج متجانسة.

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع	**الورشة رقم 1: النهوض بنمو متنوع**	**1.1: النهوض بزراعة منتجة وقادرة على التنافس ومستدامة**	برنامج استصلاح زراعي ورعوي للسهل الشرقي ببحيرة اركيز	1.267,00	الزراعة	متوسط
			برنامج دعم التحول الزراعي في موريتانيا (PATAM)	2.296,00	الزراعة	عالي
			مشروع تحسين الأمن الغذائي عن طريق الدفع بالزراعة المروية في كوركول وكيدي ماغا	481,00	الزراعة	عالي
			مشروع بناء قناة مائية لتزويد منطقة آفطوط (الغايرة، وسد واد كتي)	6.000,00	الزراعة	متوسط
			مشروع تطوير الشعب الإحوائية	45,00	الزراعة	متوسط
			مشروع النهوض بتنمية الواحات (PPDO)	958,00	الزراعة	متوسط
			مشروع التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتجهيزات البلدية وتنظيم المنتجين الريفيين (PROGRES)		الزراعة	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي في الساحل		الزراعة	عالي
			مشروع تعزيز القدرة على مواجهة الطوارئ وانعدام الأمن الغذائي والتغذية في الساحل (المرحلة 2)		الزراعة	عالي
			مشروع تطوير القدرة على مواجهة الطوارئ أمام حالات انعدام الأمن الغذائي المتكررة في موريتانيا (المرحلة 2)		الزراعة	عالي
			مشروع التسيير المندمج للموارد المائية النهرية (PGIRE)		الزراعة	عالي
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لأجل تطوير البنى الأساسية الريفية	1.352,50	الزراعة	عالي
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لتطوير الشعب الإنتاجية	695,60	الزراعة	عالي
			مشروع التعزيز المؤسسي في موريتانيا لزيادة القدرة على مواجهة الطوارئ في المجال الزراعي والرعوي (في فترة اجتياح الكوفيد وما بعدها)	154,60	الزراعة	عالي
			مشروع دعم التنمية والابتكار في القطاع الزراعي بموريتانيا		البنك الدولي	ضعيف
			برنامج استصلاح المجاري المائية في اترارزه	874,20	الزراعة	ضعيف
			مشروع تنمية الزراعة التعاقدية		وكالة التنمية الفرنسية	ضعيف
		1.2: زيادة ثمار قطاع التنمية الحيوانية	المشروع الجهوي لدعم الاقتصاد الريفي في الساحل	36,00	التنمية الحيوانية / المشروع الإقليمي لدعم الاقتصاد الرعوي	عالي
			المشروع الوطني لتثمين المصادر الزراعية والرعوية الطبيعية	40.000,00	DDFA	متوسط
			مشروع تعزيز قدرات الجهات المعنية	216,00	DDFA	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع تحسين أنظمة تربية المجترات الصغيرة	260,00	DDFA	متوسط
			تحسين النفاذ إلى التمويلات عبر الإقراض لتنمية المواشي ودعم وترقية الاستثمارات الخاصة وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص	3.400,00	التنمية الحيوانية	عالي
			تنمية شعب الجلود بأنواعها عبر تنظيم شبكات لجمع وإنشاء مدابغ عصرية وتأطير ودعم المنتجين واتخاذ النصوص التنظيمية في هذا المجال	232,00	التنمية الحيوانية	متوسط
			تطوير تربية الطيور الداجنة	200,00	DDFA	متوسط
			تطوير مخازن للألبان	300,00	DDFA	متوسط
			مشروع دعم سلسلة إنتاج اللحوم الحمراء ذات الجودة العالية	271,00	DDFA	متوسط
			الإحصاء العام للمواشي	85,00	DSCSE	جاري التنفيذ
		1.3: المحافظة على الثروة البحرية وإدماج الصيد في الاقتصاد الوطني	دعم المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد في مجال البحوث	360,00	المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد / وزارة الصيد	متوسط
			تطوير الصيد القاري وزراعة الأسماك	171,00	وزارة الصيد / DPC	متوسط
			الحصول على تجهيزات لتزويد خفر السواحل الموريتاني	75,00	وزارة الصيد/GCM	عالي
			بناء 3 معارض لبيع الأسماك على طول الشاطئ جنوبي نواكشوط	180,00	وزارة الصيد/DDVP	متوسط
			بناء نقطة تفريغ مستصلحة على مستوى الكلم 93 جنوبي نواكشوط (لكويشيش)	200,00	وزارة الصيد/DMM	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع بناء مختبرات للتفتيش وتحليل منتجات الصيد التقليدي في نواذيبو / حماية المستهلك	400,00	وزارة الصيد/ONISPA	عالي
			بناء حي يحتضن مقرات خفر السواحل ومعهد بحوث المحيطات والصيد	648,00	معهد بحوث المحيطات والصيد GCM	عالي
			تجهيز وتشغيل ميناء نجاكو	200,00	ميناء انجاكو	متوسط
			تهيئة وتوسيع ميناء تانيت	360,00	ميناء تانيت	متوسط
			بناء منصات لتخزين منتجات شركة توزيع الأسماك	180,00	شركة توزيع الأسماك	متوسط
			مشروع دعم قطاع الصيد في موريتانيا	300,00	وزارة الصيد	عالي
			مشروع تطوير سلاسل القيمة وخلق فرص العمل في موريتانيا	760,00	وزارة الصيد	عالي
		1.4: تشجيع وتثمين الصناعات الاستخراجية	تصميم وتنفيذ مشروع لإنتاج الكهرباء بواسطة حقل الغاز في باندا (Gaz to power)	20.400,00	وزارة الصيد	متوسط
			بناء مستودعات للتخزين داخل البلاد	3.800,00	وزارة الصيد	متوسط
			تقييم وتطوير حقل الغاز في بير الله	Non défini	DGH	متوسط
			دعم مشروع الغاز وتعزيز القدرات المؤسسية في موريتانيا	17,00	وزارة الصيد/CAB	عالي
			بناء مجمعات نفطية في نواذيبو ونواكشوط	3.800,00	وزارة الصيد/DHR	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – توسيع، إعادة تأهيل وتشغيل المجمعات النفطية في نواكشوط ونواذيبو	6.574,00	وزارة النفط والطاقة والمعادن	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج تدخل **"معادن"**	414,00	شركة معادن / موريتانيا	عالي
		1.5: الدفع بالقطاع الصناعي إلى الأمام	إعداد واعتماد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية	3,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تنظيم وتطوير الصناعات الزراعية والغذائية	35,00	مديرية الصناعة	متوسط
			تشجيع ودعم صناعات تحويل المنتجات المعدنية والمواد الهيدروكربونية	30,00	مديرية الصناعة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مجمع متكامل لإنتاج السكر في فم لكليته	13.147,00	وزارة الزراعة / شركة السكر	متوسط
			هيكلة سلاسل قيم الأرز واللحوم والأسماك	25,00	مديرية الصناعة	متوسط
			مشروع دعم تصنيع وتسويق الجلود بأنواعها	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
		1.6: النهوض بصناعة تقليدية تساهم في خلق فرص الدخل والعمل	مركز للخزف والسيراميك	24,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			مركز دباغة تقليدية محسنة	30,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			بناء قرية للصناعة التقليدية ومركز دولي للمعارض في نواكشوط	50,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
			إنشاء مركز للتكوين وتطوير الصناعات الحرفية التقليدية	500,00	مديرية الصناعة التقليدية	جاري التنفيذ
		1.7: ترقية التجارة	إنشاء مختبر لتحليل ومراقبة جودة المواد الغذائية في نواكشوط، نواذيبو وروصو	20,00	DNPQ	متوسط
			تجهيز مطارات نواكشوط ونواذيبو بغرف تبريد	20,00	DNPQ	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – استغلال مستودع تبريد (700 م^2) في مطار نواذيبو تقوم ببنائه المنطقة الحرة في نواذيبو	-	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال مستودع تبريد في ميناء نواذيبو المستقل	712,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			تعزيز هيئة المقاييس الوطنية والتعريف بها على المستوى الوطني	10,00	DNPQ	متوسط
			بناء رصيف للحاويات في نواكشوط	3.925,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			ترقية التجارة وتوفير ظروف التسيير المتوازن وشفافية الأسواق	201,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	متوسط
		1.8: إعادة تنشيط وتطوير السياحة	دعم الثروة المنجمية وجذب المستثمرين عبر وسائل الاتصال والتسويق	10,00	وزارة الصيد	ضعيف
			الرفع من مستوى الإحصاءات السياحية القاعدية	1.600,00	مديرية السياحة	متوسط
			تصنيف ورفع كفاءة مؤسسات الضيافة	1.600,00	مديرية السياحة	متوسط
			مشروع تطوير السياحة البيئية	25,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	ضعيف
			مشروع تطوير السياحة البيئية عبر شبكة حظائر حدودية وفضاءات محمية	50,00	مديرية الدراسات والبرمجة والتعاون	ضعيف
	الورشة رقم 2: البيئة والحد من الكوارث	**2.1. البيئة الخضراء**	برنامج حماية وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة	35,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			الإسهام في استقرار وأمن السكان على طول السور الأخضر الكبير عن طريق مراقبة تدهور الأراضي وزحف الرمال	1.131,00	ANGMV / وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير واستصلاح الأنظمة البيئية في المناطق الرطبة	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج التسيير المستدام وإعادة تأهيل المناطق الأرضية المحمية	25,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج استنبات وتطوير أشجار الصمغ	40,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			البرنامج المشترك بين وزارتي البيئة والداخلية لمكافحة حرائق الريف	800,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة و DGSCGC	متوسط
			برنامج توسيع المزارع الجماعية المندمجة على امتداد السور الأخضر الكبير	168,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تطوير الأحزمة الخضراء المحيطة بالمدن على امتداد السور الأخضر الكبير	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج إنتاج بذور أشجار الغابات للنهوض بمنتجات الغابات بأنواعها كالأشجار والنباتات الأخرى	190,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج التغيير المناخي، تطوير الطاقات المتجددة وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة	855,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج ترقية وتطوير نخل التمور على امتداد السور الأخضر الكبير	135,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تطوير شعب الغابات المدرة للدخل ولخلق فرص العمل	22,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تعزيز القدرات اللوجستية والعلمية (معارف) والتقنية (معلومات) والتسيير البيئي	167,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج تعزيز وتطبيق النصوص المتعلقة بتسيير البيئة	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير حظيرة آركين	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			برنامج تسيير الحظيرة الوطنية في آوليكات (إدخال الغزلان والثديات المهددة بالانقراض)	29,30	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج تسيير حظيرة جاولينغ (مشروع دعم إعادة تأهيل الأنظمة البيئية في أسفل دلتا النهر)	95,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
			برنامج التحسيس والتعليم البيئي (المدارس الخضراء)	15,00	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	عالي
		2.2. البيئة الزرقاء	برنامج حفظ وإعادة تأهيل البيئة والأحياء في المنطقة البحرية والشاطئية: حماية مناطق تكاثر السلاحف والأحياء المهددة بالانقراض أو بالاستغلال المفرط	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
		2.3: البيئة الرمادية	برنامج تعزيز قدرات الوزارة المكلفة بالبيئة والوزارات القطاعية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال التقييم البيئي (دراسات التأثير البيئي، التدقيق البيئي، القواعد والضوابط البيئية): التكوين إعداد النصوص تحسين عمليات تقييم دراسات التأثير البيئي والعمل بها تلقائيا وكذلك متابعة الاستثمار فيها	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
			مشروع القمامة المنزلية	1.608,00	وزارة الداخلية واللامركزية	ضعيف
			برنامج تسيير النفايات الحضرية والمنجمية الصلبة والسائلة	-	وزارة البيئة والتنمية المستدامة	ضعيف
		2.4: إدارة الكوارث	تنفيذ المخطط الوطني لتحليل ومواجهة المخاطر وتعزيز المديرية العامة لـSCGC	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية و DGSCGC	ضعيف
			إيجاد منظومات للمتابعة والتوقعات ونشر البيانات	40,00	وزارة الداخلية واللامركزية وDGSCGC	ضعيف
			وضع منظومات لمواجهة المخاطر الطبيعية والأخطار التكنولوجية (التلوث: البحر، الجو، التربة)	200,00	وزارة الداخلية واللامركزية وDGSCGC	ضعيف
	الورشة رقم 3: تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي	**3.1: البنى الأساسية في مجال الطاقة**	بناء خط قدرة عالية 225 كيلوفولت والمراكز ذات العلاقة على خط نواكشوط - النعمة (1400 كلم) وربطه بشبكة منظمة استثمار نهر السنغال بواسطة خط الطينطان – خاي.	17.340,00	DEME/ صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			بناء توصيلة قدرة متوسطة على خط كيهيدي، سيلبابي وامبود وكهربة البلدات على هذا الخط	1.192,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – RIMDIR- مكونة الطاقة الكهربائية في 3 ولايات جنوب شرقي موريتانيا	871,00	شركة صوملك	متوسط
			برنامج تطوير وتعزيز البنى الأساسية الكهربائية	3.000,00	DEME / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			تعزيز الربط الكهربائي بين موريتانيا والسنغال (خط نواكشوط – كير بير)	767,87	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي 225 كيلوفولت بين نواكشوط والنعمة والمراكز ذات العلاقة وكذلك ربط دولة مالي (1406,5 كيلومتر)	7.914,48	وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف
			بناء شبكة صغيرة في الوسط الريفي، مشروع RimDir	495,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			بناء خط قدرة عالية على خط نواكشوط، أكجوجت، أطار وازويرات والمراكز ذات العلاقة	105,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			إنجاز خط كهربائي بين بلنوار وشوم (450 كلم) والمراكز ذات العلاقة	115,00	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط
			مشروع إنجاز خط 90 كيلوفولت بين كيفه وسيلبابي (210 كلم) مع المراكز ذات العلاقة	11.681,00	صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	ضعيف
			تطوير شعبة الهيدروجين الأخضر في موريتانيا عن طريق الاستثمار في المقدرات القوية في مجال الطاقة الشمسية والهوائية وخصوصا على امتداد الشاطئ	-	-	ضعيف
			مشروع توسيع شبكات الجهد المتوسط في مناطق الجنوب الشرقي	1.176,83	وزارة النفط والطاقة المعادن	عالي
			مشروع بناء محطة توليد كهرباء تعمل بالغاز بقدرة 200 ميغاواط على الشاطئ حسب صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة انجاكو	-	DEME / صوملك / وزارة النفط والطاقة المعادن	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		3.2: البنى الأساسية للتجهيز والنقل	أشغال بناء طريق باركيول – امبود	1.632,00	-	ضعيف
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مشروع قطار نواكشوط	-	-	ضعيف
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء واستغلال الطريق السيار نواكشوط - بوتلميت	10.697,00	وزارة التجهيز	عالي
			أشغال بناء طريق الطينطان – عين فربه – اطويل	1.440,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال ترميم طريق الطينطان – اعوينات ازبل	3.200,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مطار دولي في نواذيبو	9.933,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			اقتناء تجهيزات لسلامة المطارات	300,00	DITAPPF / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – ميناء عميق في نواذيبو	8.550,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	عالي
			بناء جسر فوق نهر السنغال انطلاقا من روصو	3.623,00	UGP / وزارة التجهيز والنقل	عالي
			بناء طريق تجكجة – كيفه – كنكوصة – سيلبابي - خاي	5.000,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			إعادة تأهيل طريق بوكي - كيهيدي	5.500,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			ترميم طريق أكجوجت – أطار	3.200,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل طريق ألاك – مقطع لحجار	2.000,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			أشغال إعادة تأهيل طريق نواكشوط – نواذيبو (الجزء 3)	2.400,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
			أشغال إعادة تأهيل مقطع روصو – بوكي – كيهيدي	1.800,00	مديرية الدراسات والبرمجة / وزارة التجهيز والنقل	متوسط
		3.3: البنى الأساسية المائية والصرف الصحي	مشروع تعزيز شبكة توزيع المياه في نواذيبو انطلاقا من خزان بلنوار	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			تأمين وتعزيز شبكة توزيع مياه الشرب في نواكشوط انطلاقا من خزان إديني ورفع مستوى منشآت آفطوط الساحلي	2.664,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			مشروع الصرف الصحي في مدينة نواكشوط	13.875,00	CPAVN	ضعيف
			مشروع إمداد مدينة كيفه بمياه الشرب انطلاقا من نهر السنغال	11.100,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – إمداد منطقة الشمال بمياه الشرب	124.559,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – الصرف الصحي لمدينة نواكشوط (المياه المستعملة ومياه المطر)	14.643,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – معالجة المياه المستعملة في قطاع الصيد بنواذيبو	803,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – مصنع لتحلية المياه بنواذيبو	2.666,00	سلطة منطقة نواذيبو الحرة	متوسط
			مشروع آفطوط الشرقي	444,00	DHB / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع اظهر / المرحلة 2: تزويد مدن العيون، جيكني، وبعض التجمعات الحضرية في الحوض الغربي بمياه الشرب	1.322,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			انجاز مقاييس لضغط الماء واقتناء تجهيزات تسجيل أوتوماتيكي للمتابعة	18,00	CNRE / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			برنامج إنشاء وتجهيز نقاط المياه	750,00	وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع الماء والصرف الصحي في الحوضين (G5-2H)	544,00	DH / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			شبكات توزيع المياه في نواكشوط (المرحلة 2)	839,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			المشروع القطاعي للمياه والصرف الصحي	1.764,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			برنامج دعم الوعي الصحي والصرف الصحي المستقل في جميع الولايات	529,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			جمع ومعالجة المياه المستعملة وفضلات الصرف الصحي (نواكشوط – نواذيبو وروصو)	10.600,00	DA / وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			مشروع شبكة توزيع المياه في مدينة نواكشوط	3.000,00	ديوان / وزارة المياه والصرف الصحي	عالي
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – تفويض الخدمة العامة المتعلقة بالمياه في 5 ولايات	-	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			التعجيل بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنفاذ المستدام للماء والصرف الصحي في أفق 2030	630,00	وزارة المياه والصرف الصحي	ضعيف
			إعادة تنظيم وتحديث القدرات المؤسسية لـCNRE بوزارة المياه	450,00	وزارة المياه والصرف الصحي	متوسط
			دراسات هيدروجيولوجية ومراقبة الآبار	7,00	CNRE/وزارة المياه والصرف الصحي	عالي

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		3.4: البنى الأساسية المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة	المشروع الإقليمي للاندماج الرقمي في غرب إفريقيا WARDIP (مكونة موريتانيا)	1.062,00	WARDIP / وزارة التحول الرقمي	عالي
			مشروع تحديد الهوية: تحديد الهوية على الشبكة لأغراض المصالح العمومية والخصوصية بواسطة برمجيات رقمية (تطبيقات على الهاتف)	90,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	عالي
			إنشاء منصة توريد الكتروني لإبرام الصفقات	59,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			وضع نظام معلوماتي لتسيير البريد	50,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			ربط القرى والبلديات القريبة من شبكة الانترنت	157,20	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
			توسيع الشبكة العامة لتربط جميع عواصم الولايات والمقاطعات والبلديات واستحداث محطات توصيل لتأمين الربط	2.007,87	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
			استحداث قطب تكنولوجي	425,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			إنشاء صندوق للإبداع	19,10	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	متوسط
			تعاقد خاص تبرمه موريتانيا لتسريع تحسين التغطية وجودة الخدمات	3.870,00	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			تقوية الربط الدولي عبر الكابل الأرضي وتصدير الفائض باتجاه دول الساحل الخمس	786,00	مديرية البنى التحتية / وزارة التحول الرقمي	متوسط
		3.5. البنى الأساسية للمباني والتجهيزات العمومية والإسكان والعمران الحضري	توسيع المؤسسات المدرسية (الأساسية والثانوية)	139,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص – بناء مساكن اجتماعية في نواكشوط	-	وزارة الإسكان	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ20 مدينة	600,00	DOU / وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			إعداد مخططات عمرانية لـ13 مدينة (جاري)	200,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			تصحيح المخطط العام لمدينة نواكشوط	80,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			تنفيذ خطط عمرانية لـ10 مدن	290,00	DOU/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	متوسط
			بناء وإعادة تأهيل البنى الأساسية المحورية في مدينة أكجوجت	189,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
			برنامج إنجاز الطرق الحضرية في نواكشوط	1.400,00	وزارة التجهيز والنقل	ضعيف
			بناء ملاعب: روصو، لكصر، السبخة والرفع من مستوى المراكز الحدودية – الكلم 55 باتجاه المغرب	181,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج بناء وإعادة تأهيل المؤسسات المدرسية – المرحلة 1	1.260,00	DBEP/ وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي	جاري التنفيذ
المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	**الورشة رقم 4: الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما**	**الرفع من مستوى جودة التعليم والتكوين المهني والنفاذ إليهما**	برنامج الغذاء المدرسي	1.315,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	
			البرنامج الوطني لمحو الأمية لدى النساء المتسربات من الدراسة	30,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	ضعيف
			برنامج الأولويات الموسع لرئيس الجمهورية	3.925,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			مشروع بناء معهد لتكوين الأئمة والدعاة	22,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	ضعيف
			مشروع استمرار التدريب وزيادة القدرة على مواجهة الأوضاع الطارئة في مجال التعليم القاعدي بموريتانيا	128,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	ضعيف
			مشروع بناء 2.000 مدرسة قرآنية في التجمعات	800,00	وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي	جاري التنفيذ
			مشروع بناء 500 حضانة وروضة أطفال (100 سنويا)	1.750,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	جاري التنفيذ
			مشروع بناء وتجهيز جامعة جديدة	4.823,00	MESR	متوسط
			مشروع دعم النفاذ إلى الرقمنة وإدخال التعليم عن بعد MOOC في تكوين مدارس المعلمين	42,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	ضعيف
			مشروع بناء وتجهيز معهد الرقمنة	195,00	MESR	متوسط
			مشروع دعم تكوين المكونين في مجال التكوين الفني والمهني	-	MEFTP	ضعيف
			مشروع دعم الحكامة المؤسسية والإدارية في قطاع التعليم	50,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع دعم تنفيذ إصلاح التعليم	21,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع دعم مركز تكوين الطفولة الصغرى (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)	16,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم التعليم الأساسي والثانوي والإشراف على النظام التعليمي وعلى التكوين الفني والمهني والاندماج والتشغيل	240,00	وزارة التشغيل والتكوين المهني	ضعيف
			مشروع دعم تمدرس واستمرار البنات في أسلاك التعليم الأساسي والثانوي	150,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع بناء وتجهيز 3 مراكز لتطوير الكفاءات	-	وزارة التشغيل والتكوين المهني	ضعيف
			مشروع بناء وتجهيز مدينة العلوم	200,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع بناء وتجهيز المعهد العالي للتكوين في مهن الغاز والنفط والمعادن	-	وزارة التشغيل والتكوين المهني	متوسط
			مشروع تعميم إعداديات التعليم الفني (برنامج الاستثمار العمومي لسنوات 2019 – 2021)	14,00	وزارة التشغيل والتكوين المهني	جاري التنفيذ
			مشروع تقوية التعليم والتدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والإبداع في السلك الثانوي	437,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	متوسط
			مشروع دعم قطاع التعليم الأساسي في موريتانيا – المرحلة 2	1.894,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			مشروع بناء وتجهيز مدرسة عليا للدراسات التجارية	105,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع الدعم المؤسسي لإصلاح النظام التعليمي	240,00	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	جاري التنفيذ
			بناء الحي الجامعي الجديد في نواكشوط	255,00	مديرية مشاريع التهذيب والتكوين	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			توسيع مباني جامعة نواكشوط العصرية UNA	9.420,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			إنشاء 4 أقطاب امتياز لأغراض البحوث	65,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			إنشاء مرصد حول مستقبل حملة الشهادات	5,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			إنشاء مركز للإبداع التربوي	7,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			مشروع دعم التعليم / التدريب في مجال العلوم بالمدرسة العليا للأساتذة	92,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ضعيف
			استحداث بوابة للبحث العلمي	80,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
			برنامج عرض للتعليم العمومي قبل المدرسي لصالح الأسر ذات الهشاشة العالية لصالح 10.000 طفل (روضة أطفال في كل مقاطعة)	120,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	ضعيف
			مشروع توسيع مباني المعهد التقني العالي في روصوISET	80,00	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	متوسط
	الورشة رقم 5: تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية	**تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية**	الاستثمار لمكافحة انتشار نقص المناعة والسل والملاريا في موريتانيا	714,00	SENLS	جاري التنفيذ
			مشروع التحضير والرد الاستراتيجي على كوفيد 19	417,00	DISSE / وزارة الصحة	ضعيف
			CMR 118 01H مشروع دعم صحة الأمومة والمواليد الجدد	289,00	ديوان / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم الصحة الإنجابية	264,00	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			مشروع دعم القطاع الصحي (م 2)	960,00	ديوان / وزارة الصحة / الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			مشروع دعم النظام الصحي "**عناية**"	1.250,00	ديوان / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			تعميم التكفل بالحمل	225,00	DSMNA / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			اقتناء اللقاحات	30,00	DSIVN/MS	ضعيف
			توفير المدخلات للتكفل بسوء التغذية	262,00	DSIVN / وزارة الصحة	ضعيف
			تعزيز النظام الصحي RSS2- GAVI	124,60	DGSP / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			توسيع حملة مكافحة الكوفيد CR19 RM	220,50	SENLS	جاري التنفيذ
			مشروع دعم تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الصحية 2021 – 2030	22,55	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			الصندوق الكندي للمساعدة في العلاجات الحرجة	28,60	DMH / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
			توسيع الغطاء الصحي العام في موريتانيا	47,80	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			شبكة نقل الدم	253,80	مركز نقل الدم	عالي
			اقتناء معدات وتجهيزات بيولوجية وطبية	1.040,50	ديوان / وزارة الصحة	عالي
			بناء مستشفى أطار وجناح تصفية الكلى في نواكشوط	539,00	خلية التخطيط والتعاون / وزارة الصحة	عالي
			بناء مستشفى سلمان بن عبد العزيز	942,13	ديوان / وزارة الصحة	متوسط
			بناء / إعادة تأهيل / توسيع البنى الأساسية الصحية	979,50	ديوان / وزارة الصحة	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			المستشفى المتنقل	506,67	ديوان / وزارة الصحة	ضعيف
			مكافحة الكوفيد FA	722,00	DGSP / وزارة الصحة	جاري التنفيذ
	الورشة رقم 6: النهوض بالتشغيل وترقية الشباب والثقافة والقدرة على مواجهة الطوارئ من طرف الفئات الأكثر هشاشة	**6.1 – 6.2: تشجيع التشغيل الإنتاجي والعمل اللائق / ترقية وحماية الشباب**	مشروع التشغيل الممول من طرف وكالة التنمية الفرنسية	85,00		جاري التنفيذ
			مشروع تشغيل الشباب في الوسط الحضري	-		ضعيف
			مشروع دعم قابلية تشغيل الشباب ذوي الهشاشة في موريتانيا	1.460,80	البنك الدولي	جاري التنفيذ
			برنامج – **"مشروعي مستقبلي"** (أفق 2025)	131,50	وزارة التشغيل والتكوين المهني	جاري التنفيذ
			مشروع PACSEM – الطاقة	-		ضعيف
			تحسين قابلية تشغيل الشباب وقدرات المقاولات الصغرى عن طريق تطوير شبه قطاع البناء والأشغال العامة وإمداده بالمعدات المحلية والتكوين في ورشات تدريبية في مجال البناء	128,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			مشروع تسهيل تشغيل الشباب	42,00		جاري التنفيذ
			مشروع **"مهنتي"**	15,00		جاري التنفيذ
			برنامج "استاجي" المشترك بين اتحادية أرباب العمل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-		ضعيف
			تشجيع التشغيل وتحسين ظروف الصيادين التقليديين والشباب والنساء بالقرب من الفضاءات الطبيعية المحمية في شمال موريتانيا	400,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ
			استحداث فرص عمل ودعم تشغيل الشباب والمهاجرين المحتملين في قطاع الصيد التقليدي	560,00	الاتحاد الأوروبي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج الأنشطة المدرة للدخل	30,33		جاري التنفيذ
		6.3: تعزيز الحماية وقدرة المجتمع على مواجهة الطوارئ	برنامج **"داري"**	125,00		جاري التنفيذ
			برنامج **"الشيلة"**	1.529,00		جاري التنفيذ
			مشروع دعم نظام شبكات التأمين الاجتماعي	1.383,00	تآزر	عالي
			برنامج "تكافل" لزيادة فاعلية شبكات التأمين الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية	138,00		جاري التنفيذ
			برنامج ترقية حقوق ذوي الإعاقة	-		ضعيف
			برنامج دعم وحماية الطفولة	-		ضعيف
			الإشراف على استراتيجية الحماية الاجتماعية	-		ضعيف
			برنامج النوع والتمكين ومكافحة العنف القائم على النوع	-		ضعيف
		6.4: تعزيز الأمن الغذائي	برنامج **"تموين"**	2.537,00	الدولة	جاري التنفيذ
			برنامج **"البركة"**	-		متوسط
			برنامج زيادة الطاقة التخزينية	618,99	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			القدرة على مواجهة الطوارئ والأمن الغذائي	100,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	ضعيف
			زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين في لحدادة	210,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
			برنامج دعم مراكز التغذية	232,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			برنامج التغذية الجماعية E195+	477,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	#N/A
			امج الإسعافات العاجلة والغذاء المجاني	135,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			برنامج المدخلات الزراعية في المناطق المعزولة	-		متوسط
			المنظومة الوطنية DCAN	32,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			تكوين مخزون وطني للأمن الغذائي	1.140,00	الدولة / مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
			مشروع الوقاية ومكافحة سوء التغذية من خلال نشاط الأمهات وتثمين المنتجات المحلية	227,85	مفوضية الأمن الغذائي	ضعيف
			تعزيز الخدمات اللوجستية والنقل في الحالات الاستعجالية	209,50	الدولة مفوضية الأمن الغذائي	جاري التنفيذ
المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها	**الورشة رقم 7: الحكامة السياسية، الأمن واللامركزية**	**7.1: تحسين الحكامة السياسية**	برنامج الحكامة الفعالة للهيئات والأحزاب السياسية والجمعيات	40,00	وزارة الداخلية واللامركزية	ضعيف
		7.2: تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	برنامج الحكامة الفعالة لقوات الدفاع والأمن	20,00	وزارة الدفاع	ضعيف
		7.3: استتباب السلام والوئام الاجتماعي	استتباب السلام في موريتانيا	80,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		7.4: حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف	برنامج الحكامة الفعالة لمنع الغلو والتطرف العنيف لدى الشباب	50,00	وزارة التهذيب	ضعيف
		7.5: التسيير الفعال للمهاجرين واللاجئين	برنامج الحكامة الفعالة للهجرات البشرية	60,00	وزارة الداخلية	ضعيف
		7.6: اعتماد سياسة نشطة للاستصلاح الترابي	برنامج الحكامة الفعالة للاستصلاح الترابي	30,00	الوزارة المكلفة بالاستصلاح الترابي	ضعيف
		7.7: تفعيل اللامركزية والتنمية المحلية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال اللامركزية والتنمية المحلية	70,00	وزارة الداخلية	ضعيف
			مشروع دعم التنمية الاقتصادية عن طريق التشاور المحلي والمبادرات البلدية في الحوضين (DECLIC)	232,00	وزارة الداخلية	عالي
			برنامج الانطلاق DECLIC	770,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
			برنامج **"مدن"**	2.592,00	وزارة الداخلية	جاري التنفيذ
		7.8: النفاذ إلى حالة مدنية ذات كفاءة عالية	برنامج الحكامة الفعالة في مجال الحالة المدنية	20,00	وزارة الداخلية	ضعيف
			العمل معًا من أجل النفاذ إلى الحقوق	10,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
	الورشة رقم 8: الحقوق البشرية، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	**8.1: تكريس الحقوق البشرية**	تعزيز القدرات الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان	20,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تفعيل السياسة الخاصة بالطفولة الصغرى	100,00	وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة	متوسط
			تشجيع التعايش السلمي ودعم وبناء المواطَنة (تعايش)	30,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
			تعزيز القدرات الوطنية في مجال التكيف مع الظروف الطارئة ورفع مستويات الاستعداد	40,00	مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني	متوسط
		8.2: توطيد العدالة	عصرنة الإطار القانوني للعدالة	40,00	وزارة العدل	متوسط
			تعزيز القدرات وتمهين الفاعلين في مجال القضاء	10,00	وزارة العدل	متوسط
			بناء وتأهيل وتجهيز البنى الأساسية القضائية	100,00	وزارة العدل	متوسط
		8.3: مراقبة المواطن للعمل الحكومي وتطوير منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام	تعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال دعم ومتابعة السياسات القطاعية - لجنة التنمية رقم 8	10,00	وزارة العدل	متوسط
			إنشاء وتنفيذ دار الصحافة	13,00	وزارة الثقافة والشباب والرياضة والعلاقات مع البرلمان	متوسط
	الورشة رقم 9: الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية	**9.1: تحسين أداء منظومة التخطيط للتنمية**	مشروع تحسين كفاءات منظومة التخطيط	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	ضعيف
			مشروع دعم الحكامة وتسيير الاستثمارات (PA2GI)	82,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	جاري التنفيذ

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
	والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	**9.2: تنمية الإحصاء للمساعدة في اتخاذ القرار**	مشروع دعم وتنفيذ الاستفادة من العائد الديمغرافي SNDDS	1.879,00	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	متوسط
		9.3: الاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	2.280,00	وزارة الشؤون الاقتصادية / وحدة مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي	جاري التنفيذ
		9.4: مكافحة الرشوة بشكل فعال	مشروع دعم تنفيذ استراتيجية مكافحة الرشوة	170,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	ضعيف
			مشروع عصرنة ودعم محكمة الحسابات	72,00	محكمة الحسابات	ضعيف
		9.5: تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالقطاع الخاص وبالاستثمار	تحسين مناخ الأعمال وترقية القطاع الخاص والاستثمار	190,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط
			تشجيع الإنتاج الموريتاني « Made in Mauritania »	85,00	وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية	متوسط
		9.6: التسيير الناجع للمال العام	مشروع دعم إصلاح تسيير المال العام	140,00	وزارة المالية	ضعيف
		9.7: النهوض بقطاع مالي مستقر واحتوائي بما في ذلك التأمينات	مشروع دعم عصرنة البنى الأساسية المالية	150,00	البنك المركزي	جاري التنفيذ
			مشروع دعم الاحتواء المالي	280,00	البنك المركزي	ضعيف

المرتكز الاستراتيجي	الورشة	التدخل	المشاريع	الميزانية في أفق 2025 (مليون أوقية)	الجهة المسؤولة	مستوى نضج المشروع
		9.8: تحول الإدارة وتحسين أداء المصادر البشرية	تحسين أداء المصادر البشرية التابعة للدولة	540,00	الوظيفة العمومية	ضعيف
			مشروع عصرنة الإدارة عبر تطوير الخدمات الالكترونية (الحكومة الالكترونية)	739,00	وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة	ضعيف
		إجمالي الميزانية		**495.712**		

٧. خارطة المخاطر الاستراتيجية لتنفيذ خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

إن التحكم في المخاطر واستباقها يمثلان أحد عوامل النجاح في تنفيذ خطة العمل الثانية للاستراتيجية. ويتطلب ذلك مراعاة مختلف الأبعاد سواء كانت داخلية أو خارجية والتي يمكنها أن تعيق حسن سير المشاريع والبرامج التي تشكل جزءا من خطة العمل وذلك منذ الانطلاق وحتى وقت التنفيذ.

وقد تم في هذا الإطار العمل بمقاربة خاصة بالمخاطر مما سمح بتحديد ستة أنواع كبرى من المخاطر التي تتوزع إلى 17 نوع من المخاطر العملياتية. وقد تم تقييم كل واحد من هذه المخاطر حسب احتمال وقوعه ومستوى خطورة تأثيره إذا ما حدث فعلا. ومن مقارنة احتمالات حدوث هذه المخاطر وما يترتب عليها من تأثير يمكن عندئذ تحديد مدى حرجها.

ومن ناحية أخرى، تم تحديد الإجراءات التي يمكن أن تخفف من تأثير كل واحد من هذه المخاطر وذلك من أجل السيطرة على الموقف واستباق الحدث.

ويبين الجدول التالي تلخيصا لنتائج تحليل المخاطر المذكورة.

نوع المخاطر	بيان الخطر	احتمال الحدوث	التأثير	درجة الحرج
مخاطر تتعلق بتعبئة التمويلات	تعبئة الوسائل الكافية	2,5	5	**12,5**
	تعبئة الوسائل في الآجال	3	4	**12**
مخاطر تتعلق بالتكاليف	سوء تقدير التكاليف	2	5	**10**
	تقدير مفرط للتكاليف	2	3	**6**
	تغير التكاليف التقديرية	3,5	4	**14**
مخاطر تتعلق بالآجال	تأخير الانطلاق	2	3	**6**
	تأخير الإنجاز	4	3	**12**
	تأخير الاستلام	1	3	**3**
مخاطر تتعلق بالنتائج	الاستجابة للأهداف	2	4	**8**
	مخاطر تتعلق بتحقق الآثار المتوقعة	3,5	2	**7**
مخاطر تتعلق بقناعات ومدى تعبئة الفاعلين	تعبئة الفاعلين المؤسسين	1	4	**4**
	تبني الفكرة من قبل الشركاء ومدى تعبئتهم	3	4	**12**
	تبني الفكرة والتعبئة حولها من قبل أوساط الأعمال	3	4	**12**
	تبني الفكرة من قبل المجتمع المدني	2	2	**4**
مخاطر خارجية	مخاطر مناخية	3,5	2	**7**
	مخاطر صحية	3	4	**12**
	العوامل الجيوسياسية الدولية	3	3	**9**

ولأجل اعتماد منظومة للسيطرة على المخاطر ومراعاة الحالة الحرجة لكل منها، تم إعداد الخريطة التالية:

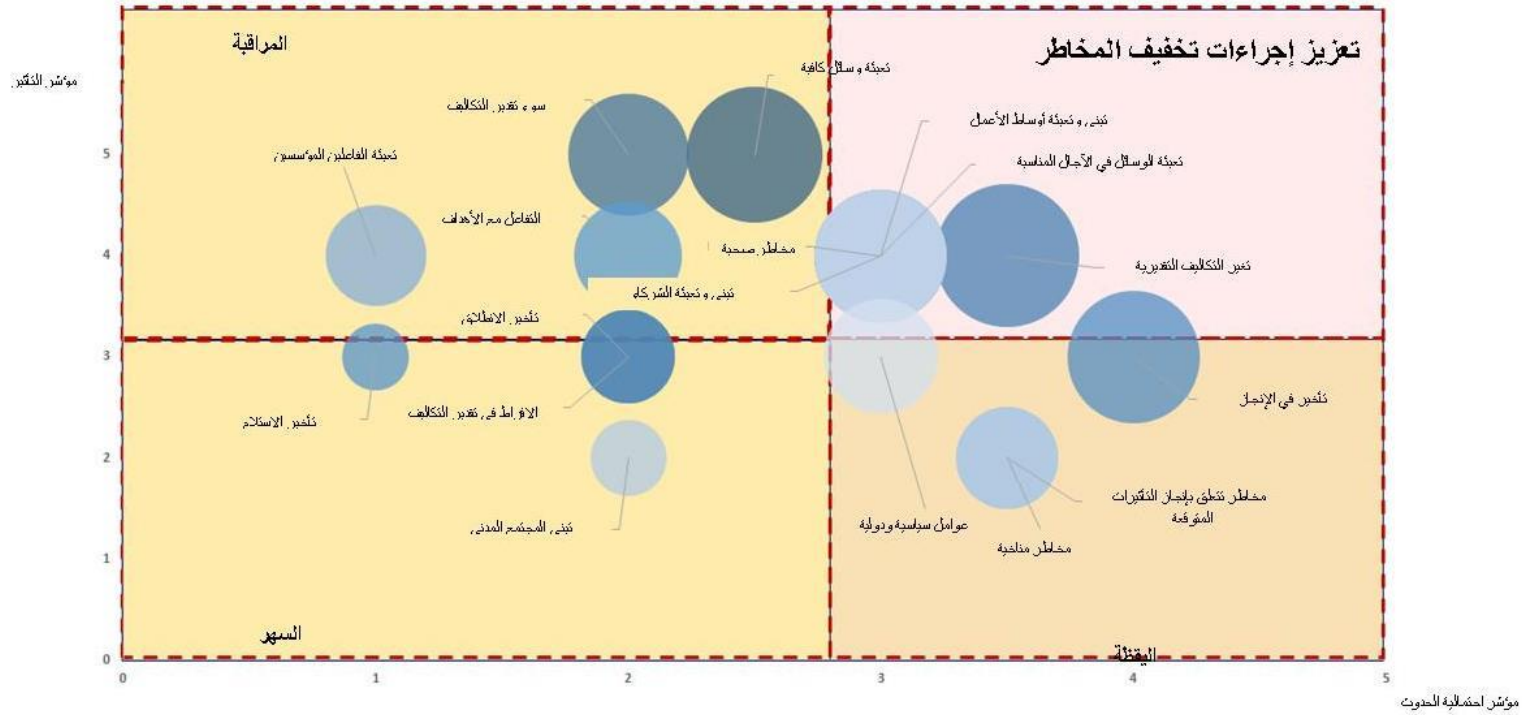

وتقترح المنظومة المعتمدة 4 مقاربات للتعامل مع المخاطر المذكورة:

- اليقظة: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة تتطلب مراعاة تطورها ووضعها تحت المراقبة دون أن تستثمر فيها بشكل مفرط؛
- المراقبة: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة يجب أن تراقب مع وضع عمليات رقابية وقائية على مراحل حسب الحالات الحرجة إن وجدت؛
- السهر: المخاطر التي تصنف في هذه الفئة يجب أن تُراقَب وتُضبَط عبر اتخاذ إجراءات للتخفيف من حدتها مع القيام بعمليات رقابية متكررة نظرا لترجيح احتمال حدوثها؛
- تعزيز إجراءات التخفيف من المخاطر: هذه الفئة تصنف بأنها حرجة ويرجح إلى حد كبير كير أن تحدث ولذا يجب أن تُتابَع بشكل خاص. كما أن الإجراءات المطلوب اتخاذها التي يجب أن تتعزز.

وهكذا فإن مقاربة المخاطر سمحت بتمييز ما يلي:

- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع يقظة:
  - تأخير الانطلاق؛
  - تأخير التسليم؛
  - الإفراط في تقدير التكاليف؛
  - تبني المجتمع المدني.
- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع مراقبة:
  - تعبئة الفاعلين المؤسسين؛

- الرد على الأهداف؛
- سوء تقدير التكاليف؛
- تعبئة الوسائل الكافية.

- 4 مخاطر يجب أن تكون موضع السهر:
  - تأخير الإنجاز؛
  - المخاطر البيئية؛
  - تحقق التأثيرات المتوقعة؛
  - العوامل الجيوسياسية الدولية.
- 5 مخاطر يجب أن تكون موضع إجراءات التخفيف:
  - مخاطر صحية؛
  - تبني وتعبئة الشركاء الفنيين والماليين؛
  - تبني وتعبئة أوساط رجال الأعمال؛
  - تعبئة الوسائل في الآجال؛
  - تغير التكاليف التقديرية.

ولأجل استباق الأحداث والتحكم في المخاطر حسب حالتها الحرجة فقد تمت صياغة إجراءات للتخفيف من كل منها على حدة وكما هو مبين أدناه:

فئة المخاطر	الخطر	حالة الحرج	إجراءات التخفيف
مخاطر تتعلق بتعبئة التمويلات	تعبئة الموارد الكافية	**12,5**	- الوضوح وتصنيف المشاريع المطلوب تمويلها بشكل جيد. - استباق البرمجة الميزانوية. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمر في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الماليين بها
	تعبئة الموارد في الآجال	**12**	- الوضوح وتصنيف المشاريع المطلوب تمويلها بشكل جيد. - استباق توقع المخاطر المتعلقة بالآجال. - مراجعة نموذج التخطيط الاستراتيجي. - وضع نظام تسيير متكامل للمستثمرين. - وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management). - استباق البرمجة الميزانوية. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمر في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الماليين بها.
مخاطر تتعلق بالتكاليف	سوء تقدير التكاليف	**10**	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - إعداد دراسات مسبقة ودراسات تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي.
	الإفراط في تقدير التكاليف	**6**	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - إعداد دراسات مسبقة ودراسات تأثير اقتصادي واجتماعي وبيئي.
	تغير التكاليف التقديرية	**14**	- توخي اليقظة بخصوص أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي. - احتياطي كافي في الميزانية في حال تغيير معتبر. - إعادة المعايرة، إعادة النظر إلى المشاريع حسب الأسبقية. - وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management).
	تأخير الانطلاق	6	- مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي.

فئة المخاطر	الخطر	حالة الحرج	إجراءات التخفيف
مخاطر تتعلق بالآجال	تأخير الإنجاز	12	- وضع مكتب لتسيير المشروع (Project Office Management). - تقييم دوري.
	تأخير الاستلام	**3**	
مخاطر تتعلق بالنتائج	الرد على الأهداف	**8**	- تعزيز الخبرة. - الإشراف. - تقييم دوري.
	مخاطر تتعلق بتحقق التأثيرات المتوقعة	**7**	
مخاطر تتعلق بالتبني وتعبئة الفاعلين	تعبئة الفاعلين المؤسسيين	**4**	- التشاور مسبقا. - مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي. - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الفاعلين بدورهم أثناء التنفيذ. - المشاركة في مخطط الحكامة والإشراف العملي.
	تبني وتعبئة الشركاء الفنيين والماليين	**12**	- التشاور مسبقا. - مراجعة نظام التخطيط الاستراتيجي. - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة لتعريف الشركاء الفنيين والماليين المحتملين بها. - برمجة ميزانوية سابقة للمشاريع. - المشاركة في مخطط الحكامة.
	تبني وتعبئة أساط رجال الأعمال	**12**	- المشاركة مسبقا. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمر في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة من أجل تبني وتعبئة أوساط رجال الأعمال في إطار خطة العمل الثانية للاستراتيجية.
	تبني المجتمع المدني	**4**	- المشاركة مسبقا. - الترويج (السمعة الجيدة / استثمر في موريتانيا). - سياسة اتصالية ذات صلة بالموضوع وموسعة من أجل تعريف المجتمع المدني بها
مخاطر خارجية	مخاطر مناخية	**7**	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - تنفيذ فعال وناجع للأنشطة والبرامج البيئية (السور الأخضر). - تشجيع البحوث والمتابعة والتقييم في مجال مكافحة تدهور البيئية والاحتباس الحراري.
	مخاطر صحية	**12**	- تعزيز الخبرة (تعزيز القدرات، الاستعانة بالمساعدة الفنية). - تعميم الممارسات الصحية الجيدة التي يجب تبنيها من طرف الساكنة (الحركات المناسبة، الوعي الصحي).
	عوامل جيوسياسية دولية	**9**	- استباق التأثيرات الجيوسياسية الدولية (سياسات، اقتصاد). - تعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. - تعزيز التعاون الإقليمي والقاري والدولي من أجل السلم والأمن.

يتناول برنامج العمل بالإجراءات المتعلقة بالسيطرة على المخاطر على مستوى المشاريع المقترحة ضمن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

- الحكامة، تسيير المشاريع والتخطيط:
  - تعزيز إطار الحكامة؛
  - مراجعة نظام التخطيط؛
  - اعتماد المشاريع والدراسات التمهيدية؛

- وضع الأدوات المناسبة: نظام تسيير متكامل للاستثمارات؛
- وضع مكتب لتسيير المشروع PMO من أجل المتابعة العملية.

- تبني وتعبئة الفاعلين:
  - إجراء مشاورات تمهيدية بين مختلف الفاعلين / الشركاء (الشركاء المؤسسيون، الشركاء الفنيون والماليون، أوساط رجال الأعمال، المجتمع المدني).
  - التعريف بموريتانيا ومدى جاذبيتها (السمعة الجيدة / استثمر في موريتانيا).
  - اعتماد سياسة اتصالية وجيهة وموسعة لدى جميع الفاعلين / الشركاء.
- وضع نظام لليقظة:
  - يقظة خاصة بمواقع المشاريع.
  - يقظة بخصوص المواد الأولية.
  - يقظة صحية.
  - يقظة بيئية.
  - يقظة بخصوص مناخ الأعمال في موريتانيا.
  - يقظة حول السياق الجيوسياسي الإقليمي والدولي.

VI. منظومة الحكامة ومتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

تخضع منظومة الحكامة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030 بما في ذلك التصميم والإشراف والمتابعة والتقييم للمرسوم رقم 2019 – 085 بتاريخ 6 مايو 2019.

وتم اتخاذ هذا المرسوم وإقرار آليات تطبيق توصيات ونتائج الدراسة التي أجريت عام 2017 حول تفعيل منظومة متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016 – 2030 لمراعاة الدروس المستخلصة من الماضي والأهداف والمبادئ الرئيسية في هذا الإطار.

وتهدف منظومة المتابعة والتقييم إلى: (1) الإبلاغ بمدى التقدم باتجاه تحقيق الأهداف المرسوم؛ (2) تحسين الإشراف ونجاعة المشاريع والبرامج التنموية والمساعدة في اتخاذ القرار (عمليا واستراتيجيا)؛ و(3) ضمان المساءلة في مسار تنفيذ الاستراتيجية واعتماد سياسة اتصالية جيدة.

ويتألف هذا النظام من منظومة مؤسسية ومن أدوات من بينها التقرير السنوي حول تنفيذ الاستراتيجية ومنصة منشورة على الشبكة حول مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنمية (متابعة). ويضاف إلى ما سبق عمليات التقييم النصفي والنهائي لخطة العمل في الفترة 2021 – 2025 ومراجعة طوعية لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد المؤسسي، يبرز الرسم البياني التالي المنظومة المذكورة.

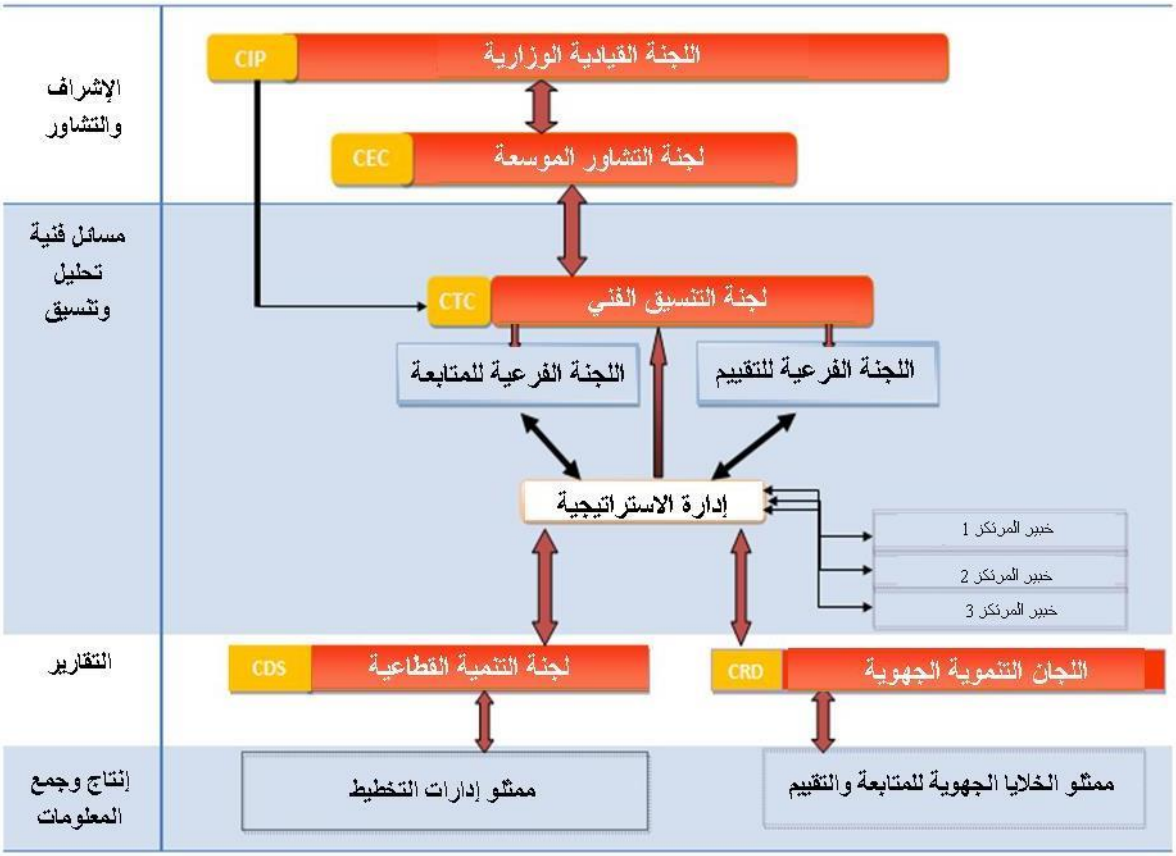

لجنة الإشراف الوزارية يشرف عليها الوزير الأول أما لجنة التشاور الموسعة فتضم رؤساء هيئات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بينما تتألف لجان التنمية القطاعية من المسؤولين المكلفين بمهام التخطيط أو البرمجة في الوزارات أو الوكالات المعنية. ومن ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين المعنيين بالموضوعات التخصصية. وفي أعقاب نتائج تقييم خطة العمل الأولى 2016 – 2020

أسندت إلى لجان التنمية القطاعية المكلفة بورش وتدخلات الاستراتيجية، الورش التي تظهر في الجدول التالي.

المرتكز	الورشة	اللجنة القطاعية
المرتكز الاستراتيجي رقم 1: تحقيق نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع	1.1. تنوع النمو	1
	1.2. البيئية	2
	1.3. البنى الأساسية التي تدعم النمو	3
المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	2.1. التعليم	4
	2.2. الصحة	5
	2.3. التشغيل، الشباب، الحماية الاجتماعية وزيادة القدرة على التكيف مع الطوارئ	6
المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها	3.1. الحكامة السياسية، الأمن ومكافحة التطرف، اللامركزية	7
	3.2. دولة القانون، الحقوق البشرية والعدالة	8
	الحكامة الاقتصادية والمالية والإدارية والاستفادة من العائد الديمغرافي	9

ولتلافي النقص في آليات الحكامة الحالية، يتوقع أن يتم في إطار خطة العمل 2021 – 2025 اعتماد إصلاحات تشمل منظومة التخطيط بالكامل بما في ذلك مختلف الفروع التي تتعلق بالتصميم وتعبئة التمويلات ومتابعة وتقييم الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات العمومية والتنموية الأخرى.

وسيتناول هذا الإصلاح على وجه الخصوص إعداد أدوات موحدة ومرجعيات وقواعد لتصميم السياسات والاستراتيجيات القطاعية أو التخصصية وفقا لمنهجية التخطيط الاستراتيجية التي تتمحور حول النتائج مقرونة بأطر للنتائج والموارد التي تسمح بقياس الأداء وخطط المتابعة والتقييم بما يضمن المواءمة بين مختلف أطر البرمجة (الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والإقليمية، خطط العمل، برنامج الاستثمارات العمومية، إطار الميزانية على المدى المتوسط، برمجة الميزانية، الخ). ولهذا الغرض يتعلق الأمر بإيجاد هيئة استشارية يطلب عليها اسم "المجلس الأعلى للتخطيط" أو المجلس الأعلى لاستراتيجية التنمية وتكليفه بالتأكد من تناسب استراتيجيات التنمية الوطنية والقطاعية والتخصصية أو الجهوية مع النصوص واعتمادها والعمل على تكامل هذه الاستراتيجيات القطاعية مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. ويضاف إلى ما سبق وضع إطار اقتصادي وميزانوي كلي لتعزيز القدرات الفنية والمالية للهياكل المكلفة بمتابعة وتقييم الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية والجهوية واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإتاحة المؤشرات المتعلقة بالنتائج وعلى وجه الخصوص التعرف على الفئات المهمشة تطبيقا لمبدأ "حتى لا يبقى أحد على الهامش" والتأكد من حسن سير منصة "متابعة" وتحسين أدائها وتوفيرها في نسخة الكترونية وتعزيز منظومة اختيار الاستثمارات ذات الأولوية والمشاريع وتعزيز التنسيق القطاعي البيني.

الخلاصة

تباشر موريتانيا من خلال خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2021 – 2025، مرحلة تنفيذ استراتيجية تمتد على 3 فترات خمسية لتجسيد الرؤية التي يطلق عليها "موريتانيا كما نريدها في أفق 2030".

وتتألف هذه الرؤية الأفقية من عدة أبعاد ترتبط، ليس فقط بالتحديات الوطنية التي يواجهها البلد، وإنما أيضا بالالتزامات التي قطعتها على المستوى الإقليمي (أجندة الاتحاد الإفريقي 2063) والدولي (أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030).

وتعرب موريتانيا بفعل التزامها بتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، عن إرادتها بخصوص لتحول الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نطاق واسع باتجاه النمو الاحتوائي والتنوع الاقتصادي والوئام الاجتماعي واحترام الحقوق الأساسية وكرامة الإنسان والسلم والمحافظة على البيئة.

وبرهنت خطة العمل الأولى 2016 – 2020 على أن تنفيذ الاستراتيجية كفيل بتحقيق نتائج مقنعة وإن كان عدد من الأهداف لم يتحقق بسبب جائحة الكوفيد 19 التي أثرت بشدة على الاقتصاد العالمي وبالتالي على الاقتصاد الموريتاني وهو ما تجسد في اعتماد أولويات من نوع جديد.

وتراعي خطة العمل الحالية 2021 – 2025 الدروس التي تم استخلاصها من تنفيذ خطة العمل السابقة كما تتطلب اتخاذ ما يلزم من إجراءات تدعم مسيرة البلاد باتجاه النهضة الاقتصادية والاستجابة للتحديات الكبيرة على مدى السنوات الخمس القادمة ولتمهد بذلك لتحضير خطة العمل الثالثة ولتحقيق الأهداف المرسوم في أفق 2030.

ملحق: مؤشرات متابعة خطة العمل الثانية للاستراتيجية 2021 - 2025

أ. مؤشرات أهداف التنمية المستدامة:

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	الهدف الإنمائي المستدام 8.1	نسبة النمو السنوي لـ ن.د.خ	2,4%	2021	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي ANSADE	7,5% حسب السيناريو الأوسط لخطة المل الثانية للاستراتيجية
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب الزراعة في ن.د.خ	4,0%	2020	-	
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	مردودية الأرز والحبوب التقليدية (طن / هكتار)	4,96 طن / هكتار	2014	PNDA	5,62 طن / هكتار
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	كمية الإنتاج الوطني من الحبوب	44 921 طن	2014	PNDA	146 249 طن
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	كمية الإنتاج من قصب السكر	5 طن	2014	PNDA	88 657 طن في 10 000هكتار

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	مقادير المساحات الزراعية التي يتم استغلالها بشكل منتج ومستدام	0,0056	2014	PNDA	0,0081
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب التنمية الحيوانية في ن.د.خ	~ 15%	2021	منصة التنمية الريفية في موريتانيا	
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	إنتاج اللحوم الحمراء الخاضعة للرقابة بالأطنان	160 000 طن	2018	وزارة التنمية الحيوانية	184 000 طن
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	إنتاج المصانع من الحليب بالأطنان	520 000 طن	-	وزارة التنمية الحيوانية	598 000 طن
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد رؤوس الماشية حسب الفصيلة	أبقار: 2 402 077 إبل: 1 560 108 غنم: 15 571 303 ماعز: 10 006 999	2021	وزارة التنمية الحيوانية	أبقار: 2 831 769 إبل: 1 662 377 غنم: 19 732 699 ماعز: 12 681 347
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	كميات الجلود المصدرة	615 طن	2016	وزارة التنمية الحيوانية	700

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب الصيد في ن.د.خ	6,50%	2020	-	5,4%
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	كميات الأسماك التي تم اصطيادها في المنطقة الاقتصادية الخالصة	1 356 802 طن	2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	1 524 633 طن
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الكميات التي تم إنزالها بالأطنان على المستوى الوطني	842 766طن	2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	1 085 442 طن
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد فرص العمل المباشرة في قطاع الصيد	66 000	2019	وزارة الصيد والاقتصاد البحري DARE/	100 0000
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب الصناعات الاستخراجية في ن.د.خ	15,10%	2020	السلطات الموريتانية / مصالح صندوق النقد الدولي	18%
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	حالة تقدم تصميم المخطط الرئيسي للغاز (Gaz (Master Plan	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	حالة تقدم بناء خط الأنابيب لنقل الغاز من حقل السلحفاة آحميم إلى نواكشوط	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	حالة تقدم المرحلتين 2 و3 من حقل غاز السلحفاة آحميم	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	حالة تقدم حقل الغاز في بير الله	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	الإنتاج عام 2024
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد الاكتشافات المعدنية القديمة التي تم تطويرها	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	على الأقل1
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	قدرات تخزين المنتجات النفطية في نواكشوط	50% من الاحتياجات n	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%من الحاجة إلى التوسع

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	حالة تقدم بناء مستودعات المنتجات النفطية في الداخل	0%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب الصناعات غير الاستخراجية في ن.د.خ	6%	2020	-	-
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	إنشاء وحدات صناعية	9	2018	MI	-
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد فرص العمل في القطاع الصناعي (المعامل) ونسبتها المئوية بالمقارنة مع عدد فرص العمل على المستوى الوطني	5000 (3%)	2015	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	15 000 (10%)
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الواردات الموريتانية بآلاف الدولارات	3 860 465	2021	Trademap	-
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	الصادرات الموريتانية بآلاف الدولارات	3 266 989	2021	Trademap	-

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد النصوص التي صودق عليها حول الإجراءات الضريبية والجمركية	11	2011	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة MCIAT	25
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد البنى الأساسية المخصصة للصناعة التقليدية، المتاحة والعاملة	15	2018	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة	55
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب السياحة في ن.د.خ	غير محدد	-	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	-
1	نمو أكثر تنوعا واستدامة للقطاعات الإنتاجية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد السياح الأجانب	4000	2018	وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية والسياحة MCIAT	15 000

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	الهدف الإنمائي المستدام 14.2	مساحة المجالات البحرية المحمية مقارنة بالمساحة الإجمالية	12,40%	2018	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	تسير وحماية الأنظمة البيئية البحرية والشاطئية بشكل دائم خاصة عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة الطوارئ
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	الهدف الإنمائي المستدام 12.1	نسبة الإنتاج الذي تحقق بشكل مستدام	غير محدد	-	-	الوصول في أفق 2030 إلى تحقيق تسيير مستدام واستخدام معقلن للموارد الطبيعية
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	الهدف الإنمائي المستدام 17	وضع آليات لتعزيز وتناسق السياسات التنموية المستدامة	لا وجود لآلية	2020	-	آليات تقام عام 2025
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	% إنجاز برنامج السور الأخضر الكبير	4%	-	-	-
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	الهدف الإنمائي المستدام 15.1.1	مساحة الغابات بالمقارنة مع مساحة الأراضي	0,30%	2017	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	-
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	الهدف الإنمائي المستدام 13.2.1	الإصدارات من الغازات الدفيئة	4500 طن	2015	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	-

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
2	المحافظة على البيئة من أجل خدمة التنمية المستدامة مع القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	طول الممرات الواقية من الحريق بالكلم	10 900	2018	وزارة البيئة والتنمية المستدامة MEDD	-
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 7.1	النفاذ إلى الكهرباء	48%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	85%عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 7.2	نصيب الطاقة المتجددة من الاستهلاك الكلي للطاقة	42%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	60% عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأسر التي تستفيد من الإنارة الكهربائية في الوسط الحضري	78%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	100%
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الأسر التي تستفيد من الإنارة الكهربائية في الوسط الريفي	6%	2021	وزارة الصيد والاقتصاد البحري	50%
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 9.1.1	المسافة التي تقل عن 2 كلم من شبكة الطرق	70%	2020	وزارة التجهيز والنقل	100%عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 3.6.1	عدد الوفيات والجراح الناتجة عن حوادث الطرق	2827	-	-	1431

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	تعزيز الاستثمارات في البنى الأساسية في قطاعات التجهيز والنقل	6 840 مليون أوقية	لغاية 2020	-	7 500 ما بين 2021 و 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	طول الطرق المعبدة بالكلم	4811	-	-	7500
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد الكلم التي تم تحقيقها	342	-	-	1689
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	طول الطرق التي تم ترميمها بالكلم	459	-	-	740
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد البنى الأساسية للموانئ	5	-	-	7
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسب الوفيات المتعلقة بحوادث الطرق / سنة	1 /44,85 مليون نسمة	-	-	1 / 122,4 مليون نسمة .
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	طول الطرق الحضرية التي تم بناؤها (بالكلم)	100,85	-	-	300
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 6.1.1	نسب السكان الذين يستفيدون من خدمات توزيع مياه الشرب الآمنة	70%	2018	مسح متعدد المعايير	100%عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	السكان الذين يعيشون في أسر تستخدم وسائل الصرف الصحي	48% (موزعة ما بين المدن 77% والريف 22%)	2015	مسح متعدد المعايير	100%عام 2030

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	نسبة الأسر التي تتوفر على مكان لغسل الأيدي	20,30%	2015	مسح متعدد المعايير	100% عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 6.2	نسبة الأسر التي تتوفر على مكان خاص بغسل الأيدي بالماء والصابون أو غيرهما من مواد التنظيف	41%	2015	مسح متعدد المعايير	100% عام 2030
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة النفاذ إلى مياه الشرب الصالحة	84%	-	-	88% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الربط	68%	-	-	75% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الربط بشبكة صرف مياه المطر	10%	2016	-	50% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	إعادة استخدام المياه المستعملة في نواكشوط ونواذيبو	20%	2016	-	50% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسب التبرز في العراء	36%	2016	-	25% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسب التجهيز بمرافق صحية محسنة	42%	2016	-	70% عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	الهدف الإنمائي المستدام 9.c.1	نسبة التغطية بهواتف الجيل الرابع 4G	31%	2021	-	75% عام 2025

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	القيمة المضافة للرقمنة / نسبة مئوية من ن.د.خ الرقمي	350 مليون دولار 4,5%من ن.د.خ	2020	-	700 مليون دولار / / 8% من ن د خ (2025)
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	فرص عمل مباشرة وغير مباشرة يتوقع توفرها في أفق 2025 من قبل قطاع تقنيات الاتصال الحديثة	5000	2020	-	15 000عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	25%	2021	-	65%عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد الشركات الناشئة ذات الشهرة	غير محدد	2021	-	200
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة استعمال الدفع عن طريق الهاتف	8%	-	-	25%
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	طول شبكات الانترنت بالكلم	4000	2021	-	8000عام 2025
3	بنى أساسية تدعم النمو المعزز	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة السكان الذين يعيشون في مساكن غير مجهزة ومرتجلة	34,70%	2015	-	-
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 1.a.2	الإنفاق العام في مجال التعليم (% إلى ن.د.خ)	1,89%	2020	-	-

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.1	نسبة تلاميذ مرحلة ما قبل الدراسة	9,30%	-	-	50%
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.2	عدد الحضانات وحدائق الأطفال والمدارس القرآنية في الوسط الريفي	773 بنية	-	-	بناء 2000 مدرسة قرآنية
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.a	المؤسسات المبنية والمفتوحة لاستقبال الطلاب	28 000	-	-	400 36عام 2030
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.a	مراكز تطوير الكفاءات والمعهد العالي للتكوين في حرف الغاز	3 مراكز + معهد	-	-	6 مراكز و معهد واحد
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.6	نسب الشباب والبالغين، رجالا ونساء، الذين يتقنون القراءة والكتابة والحساب	نسبة الأمية 31,3%	-	-	-
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.4 / 4.5 / 4.6	عدد الشباب الذين استفادوا من تكوين مهني متوج بشهادة	8 170	-	-	16 118 عام 2024

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	الهدف الإنمائي المستدام 4.c	عدد المكونين في مجال التكوين الفني والمهني	598	-	-	-
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نصيب التعليم في النفقات الجارية للدولة (باستبعاد المديونية)	18%	2020	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	23,1%عام 2025 و 30% عام 2030
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	النسبة الصافية للتمدرس في سلك التعليم الأساسي	79,90%	2020	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	90%عام 2025 و 100%عام 2030
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة إكمال مرحلة التعليم الابتدائي	89,80%	2020	وزارة التهذيب الوطني وإصلاح النظام التعليمي	92%عام 2025 و 100%عام 2030
4	رفع النفاذ إلى التعليم والتكوين المهني بجودة عالية عبر المدرسة الجمهورية	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد النساء المتسربات من التعليم بعد التعلم	43,35% في صفوف الأكثر من 24 سنة	-	-	-

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 2.1.2	انتشار سوء التغذية الحادة	11,10%	2021	مسح SMART	5%
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 2.1.1	انتشار سوء التغذية المزمنة	17%	2021	مسح SMART	14%
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 2.1	انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب	56%	2020	مسح ديمغرافي و احصائي	-
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.1.1	نسبة وفيات الأمهات	454 من 100 000ولادة حية	-	-	أقل من 140 لكل 100 000ولادة حية
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.2.1	نسبة وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات	41 في 1000	-	-	25 في 1 000
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.3.1	نسبة انتشار نقص المناعة / السيدا	-	-	-	-
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.3.3	نسبة انتشار الملاريا	7%	-	-	1%
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.4.1 و3.4.2	نسبة الوفيات المبكرة بسبب أمراض غير معدية	37,06%	-	-	12,00%

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	الهدف الإنمائي المستدام 3.8.2	نسبة السكان المستفيدين من تأمين صحي بما في ذلك الحماية ضد المخاطر المالية مع النفاذ إلى خدمات الصحة الأساسية ذات الجودة وإلى الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة وبأسعار في المتناول	20%	-	-	50%
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	التغذية التكميلية المناسبة لدى الأطفال ما بين 6 إلى 23 شهر	21,7%	2021	مسح SMART	0,35
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	انتشار فقر الدم بين الأطفال دون سن 5 سنوات	76,7%	2019	مسح ديمغرافي و احصائي	-
5	النفاذ إلى خدمات صحية ذات طابع ديمقراطي للجميع	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الانقطاع عن أدوية منع الحمل في مراكز الخدمات ضمن مناطق تدخل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	46%	-	-	20%
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	الهدف الإنمائي المستدام 8.5	نسبة البطالة	12,20%	2019	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي	تحقيق التشغيل الكامل في أفق 2030

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	الهدف الإنمائي المستدام 1	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	28,20%	2019	-	-
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	الهدف الإنمائي المستدام 1	نسبة السكان في الوسط الريفي ممن يعيشون تحت خط الفقر	41,20%	2019	-	في افق 2030 tالقضاء التام على الفقر المدقع
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	الهدف الإنمائي المستدام 12.1	خسائر في المواد الغذائية	4 700 طن		-	-
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	الهدف الإنمائي المستدام 1.a.1	نسبة الموارد الوطنية المخصصة مباشرة من قبل الدولة لصالح برامج تخفيف الفقر	53,82%	2019	قانون المالية الأصلي	-
6	اندماج اجتماعي أسهل كنتيجة لترقية التشغيل والشباب والثقافة وقدرة تكيف الفئات الأكثر هشاشة	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	مؤشر جيني	0,32	2019	-	-

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.6	وضع مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات	-	-	-	- بانتهاء عام 2022، سيتم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية مع رصد التمويل واكتتاب الخبراء والبدء في التنفيذ على ان يصدر تقرير بهذا الخصوص عن وزارة الداخلية - بحلول 2024، تحقيق % من الجوانب المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية في إطار خطة عمل الوزارة للفترة 2021 – 2024 - بحلول 2023، تحقيق % من الجوانب المتعلقة باللامركزية والتنمية المحلية في إطار الخطة الاستراتيجية لوزارة للفترة 2021 – 2023 .

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.7	العمل على أن تكون الديناميكية والانفتاح والمشاركة والتمثيل على جميع المستويات هي التي تطبع اتخاذ القرارات	-	-	-	- بحلول 2023، تحقيق % من خطة جمعية العمد في موريتانيا (2019 – 2023) - بحلول 2024، تحقيق % من برنامج المجلس الجهوي في نواكشوط (2020 – 2024) - بحلول 2025، تحقيق % من استراتيجيات النمو المتسارع على المستويات الجهوية

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 11.1.1, 11.a و11.a.1	نسب السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء شعبية وسط الفوضى أو في مساكن غير ملائمة تشجيع إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية ما بين المناطق الحضرية والمحيطة والريفية وتعزيز التخطيط للتنمية على الصعيد الوطني والجهوي نسب السكان الذين يعيشون في المدن حيث يتم تنفيذ مخططات عمرانية وإقليمية تراعي زيادة النمو الديمغرافي والموارد الضرورية حسب حجم المدينة	-	-	-	- بحلول 2024، تكون % من المساكن متاحة في إطار برنامج "داري" وستوزع على المستحقين بحسب عدد من المعايير المنطقية التي لا يرقى إليها الشك تحت إشراف هيئة يتم تعيينها لاحقا. - بحلول 2024، عصرنة % من البلديات وآدوابه في إطار برنامج "الشيله" لصالح المجموعات الأكثر فقرا - مع نهاية 2022، سيتم قيد جميع الموريتانيين في الداخل ممن يواجهون مصاعب وسيتم توفير أرقام وطنية خاصة بهم. - مع نهاية 2022، سيتم قيد جميع الولادات وتزويد المعنيين بعقود ميلاد - مع نهاية 2022، سيتم إجراء وتصديق دراسة نحت إشراف وكالة الوثائق المؤمنة

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
							- مع نهاية 2022، سيجري إعداد استراتيجية للحالة المدنية ورصد تمويلها و توفير الخبراء الأكفاء لذلك مع البدء في نشاطاتها الأولية (إصدار تقرير بذلك تحت إشراف وكالة الوثائق المؤمنة) - بحلول 2023، ستتاح لجميع الأجانب المقيمين و بالعناية المطلوبة والطرق القانونية بواسطة شبكة الأنترنيت وعبر الممثليات الديبلوماسية والقنصلية، وثائق إقامة آمنة وفقا للاتفاقيات و المعاهدات التي صادقت عليها موريتانا في هذا المجال، تحت إشراف وزارة الداخلية.

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.9.1	عدد الأطفال دون سن 5 سنوات ممن تم قيدهم من طرف سلطات الحالة المدنية	226 973	2018	وكالة الوثائق المؤمنة	
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.1,	نفقات اكتتاب على نفقة العامل الذي يتقاضى أجرا قياسا إلى دخله السنوي في بلد الوجهة	-	-	-	
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.2	10.7.2 عدد البلدان التي أقرت سياسات ملائمة في مجال الهجرات السكانية	-	-	-	- اعتبارا من عام 2023 اعتماد سياسة خاصة بالرعايا في الخارج وفقا لخطة عمل.

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 10.7.4	10.7.4 نسب السكان اللاجئين بحسب بلد المنشأ	-	-	-	- إعداد استراتيجية لإدماج الرعايا في الشتات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد - اعتبارا من 2023، إصدار المجتمع المدني الذي يمثل الرعايا في الخارج لتقرير يبرز موقفه الخاص من النشاطات التي قيم بها - اعتبارا من عام 2022، % تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال تسيير اللاجئين و طالبي اللجوء (بما في ذلك اعتماد قانون حول اللجوء، مواصلة تعزيز النفاذ إلى خدمات الحالة المدنية والصحة وسوق العمل) - اعتبارا من 2022، " تنفيذ خطة العمل المحينة للفترة 2021 – 2025 والمتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتسيير الهجرات - في عام 2022، رصد تمويل الخطة واكتتاب الخبراء المعنيين بها و تعيين لجنة الإشراف و البدء في تنفيذها

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
							- عدد المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الموريتانية في مجال تسيير الحدود وحركة الأفراد - عدد المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الموريتانية في مجال تسيير الحدود والهجرات البشرية

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.6.1	نفقات عمومية أولية بالقياس إلى الميزانية الأصلية التي صودق عليها بحسب القطاع (أو بحسب تبويب الميزانية أو غيره من المعايير المشابهة)	-	-	-	- لغاية 2025، تحقيق % من الميزانية الوطنية المخصصة للحكامة السياسية - مع نهاية 2022، إيجاد إطار للحوار السياسي وإجراء عدد من المشاورات بما فيها استشارة رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان حول الأمور الاستراتيجية - لغاية 2023، سيتوفر البرلمان على المصادر البشرية ذات الكفاءة لتسهيل عمله و انتاج ما لايقل عن مقترحي (2) قانون - لغاية 2023، سيعاد تنظيم محكمة الحسابات وتعد الأخيرة تقريرها لعام 2024

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.6.2	نسب السكان الذين سبق أن كانت لهم تجربة مقبولة مع المرافق العمومية	-	-	-	- مع نهاية 2022، إصدار واعتماد ميثاق حول الحكامة الجيدة بإشراف وزارة الداخلية - اعتبارا من 2023، بدء صدور تقارير عن النشاط بما في ذلك الجوانب المالية عن الأحزاب و المنظمات المعترف بها. تنشر هذه التقارير من طرف الأحزاب والمنظمات ووزارة الداخلية - بحلول 2024، يتم التصديق على نص حول حماية البيانات الشخصية.
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.7.1	توزيع المناصب (حسب الجنس، العمر، الوضعية مراعاة للإعاقة وللفئة السكانية) في المؤسسات العمومية (هيئات تشريعية، مرافق عمومية، هيئات قضائية على المستويين المحلي والوطني) قياسا إلى التوزيع الوطني	-	-	-	- اعتبارا من 2023 شغل مناصب (حسب الجنس والعمر والوضع مراعاة للإعاقة و الفئة السكانية) في المؤسسات العامة (هيئات تشريعية، مرافق عامة وهيئات قضائية على المستويين المحلي و الوطني) قياسا إلى التوزيع الوطني

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
							- % من النساء كنواب أو عمد منتخبين العمل بنص ملزم بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام
7	تعزيز الحكامة السياسية والأمن واللامركزية	الهدف الإنمائي المستدام 16.7.2	نسب السكان ممن يعتقدون أن اتخاذ القرار مفتوح ويتجاوب مع متطلبات النوع والعمر والوضعية تجاه الإعاقة والفئة السكانية	-	-	-	- في 2022 العمل بنص ملزم بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام - اعتبارا من 2022 إصدار تقرير بديل عن المجتمع المدني بخصوص الحق في النفاذ إلى الإعلام
8	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	الهدف الإنمائي المستدام 16	نسب السكان في المعتقلات بانتظار صدور حكم	36%	2018	وزارة العدل	5%
8	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	الهدف الإنمائي المستدام 16	بناء 15 محكمة مقاطعية داخل البلاد	0%	-	-	100%
8	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	الهدف الإنمائي المستدام 16	إعادة تأهيل جميع المحاكم في الولايات الداخلية	إعادة تأهيل 45%	-	-	100%

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
8	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	الهدف الإنمائي المستدام 16	نسبة مواكبة ومتابعة السياسات العمومية من طرف الفاعلين في المجتمع المدني	20%	-	-	100%
8	دولة القانون، حقوق الإنسان، العدالة ومراقبة المواطن للعمل الحكومي	الهدف الإنمائي المستدام 16	عدد وسائل الإعلام	230 وسيلة إعلام	-	-	460 وسيلة إعلام
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	الهدف الإنمائي المستدام 8.10.1a	عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ	15	2019	-	25عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	الهدف الإنمائي المستدام 8.10.2	نسب البالغين (15 سنة فما فوق) ممن يتوفرون على حساب في أحد المصارف أو في مؤسسة مالية أو يستفيدون من خدمات نقدية عن طريق الهاتف	38%	2020	-	50%عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	الهدف الإنمائي المستدام 17.1.2	نسبة الميزانية الوطنية الممولة بواسطة الضرائب الوطنية	57,68%	2020	-	68%عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	الهدف الإنمائي المستدام 17.4.1	خدمة الدين بالمقارنة مع صادرات السلع والخدمات	10,93%	2020	-	7% عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	الهدف الإنمائي المستدام 17.14	وضع آليات لتعزيز تناسق السياسات التنموية المستدامة	لا	2020	-	نعم في 2025

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	علامة المحكمة الجنائية الدولية	29/100	2020	مؤشر النظرة إلى الرشوة	40/100 عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	العلامة الخاصة بالقدرة على التنافس	40,9	2019	WEF	60عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	مؤشر تعاطي الأعمال	51,1	2020	-	-
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد الخدمات التي تعتمد على الهوية الرقمية	0	2020	-	20عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	عدد التعاملات التي تتم عبر الانترنت	0	2020	-	110عام 2025
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	علامة الكفاءة الإحصائية	57,8	-	Paris 21	65

لجنة التنمية القطاعية	اسم الورشة	طبيعة الهدف الإنمائي المستدام المتعلق بالمؤشر	مسمى المؤشر	قيمة / بيان مرجعي	سنة الأساس	مصدر الأرقام المرجعية	الرقم المستهدف / الهدف
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	علامة انفتاح البيانات (Open Data Inventory - ODIN)	34	-	Open Data Watch	40
9	الحكامة الإدارية والاقتصادية والمالية أحسن أداء والاستفادة من ثمار العائد الديمغرافي	ليس من ضمن أهداف التنمية المستدامة	نسبة الاستمرار في الدراسة بالنسبة للفتيات في المدارس الثانوية في مناطق تدخل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD	70%	-	-	95%